

قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩١٤/٣/٢/١

مجموعة
مرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٤

مجموعة الثلاثة شهور الأولى



مديرية أسسوط

قرار

عن نظافة الشوارع بنادر أسسوط وملوى ومنفلوط وأبوتيج (*)

مدير أسسوط

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ أول يناير
٧ يونيو سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولاً — تنفيذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيو
سنة ١٩١٣ فى بنادر أسسوط وملوى ومنفلوط وأبوتيج

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

ابراهيم فتحى

أسسوط فى أول يناير سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وح ١٥٧

نظارة الأوقاف

قرار نمرة ١

بتشكيل لجنة استشارية لاستخدام ذوى اللياقة للنظارة وترقية موظفيها (*)

ناظر الأوقاف

نظرا لضرورة ايجاد نظام لانتخاب من يرغب فى الاستخدام أو التوظيف
فى النظارة ولترقية موظفيها ومستخدميها ومنح العلاوات لمستحقها
٦ يناير ١٩١٤
قرر ما يأتى :

المادة الأولى

تشكل بنظارة الاوقاف لجنة تسمى اللجنة الاستشارية وتتألف من :

وكيل النظارة رئيس

المستشار القضائى
الباشمهندس
المفتش العام
أعضاء {

المادة الثانية

تختص هذه اللجنة بترشيح من ترى فيه اللياقة لخدمة النظارة والتوظيف بها
واقترح ترقية مستخدمى النظارة وموظفيها ومنحهم العلاوات التى يستحقونها
وباباء رأيها فى كل ما يطلب منها

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره

فى ٨ صفر سنة ١٣٣٢ (٦ يناير سنة ١٩١٤) أحمد حشمت

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ يناير سنة ١٩١٤ ووجه ٢٥٧

نظارة الأوقاف

قرار نمرة ٢

بأن مفتش النظارة العام يختص بالتفتيش على كل أقسامها بالنظارة وبفروعها وتكون علاقة المفتشين معه مباشرة لعرض المسائل بمعرفته على الناظر(*)

ناظر الأوقاف

بعد الاطلاع على قرار مجلس الأوقاف الأعلى الصادر بتاريخ أول يناير سنة ١٩١٤ ١٢ يناير سنة ١٩١٤ بإنشاء وظيفة مفتش عام للنظارة

ونظرا لضرورة وضع نظام للتفتيش وتبيان اختصاص المفتش العام

قرر ما يأتي :

المادة الاولى

يشكل بالنظارة قسم للتفتيش برئاسة المفتش العام يختص بالتفتيش على المساجد والاعمال الادارية والكتابية والزراعية والحسابية سواء كانت بأقسام النظارة نفسها أو بفروعها في الخارج

المادة الثانية

يوزع المفتش العام أعمال التفتيش ويوضع ترتيبا لها يعتمد منا

المادة الثالثة

تكون علاقة المفتشين بالمفتش العام مباشرة فيرسلون اليه نتيجة أعمالهم وعليه تقديمها لنا مشفوعة بملاحظات

المادة الرابعة

للمفتش العام الرقابة على أقسام النظارة وفروعها وحضور جلسات المزايدات والمناقصات وفحص الشكاوى الخاصة بالمستخدمين والموظفين ما

١٥ صفر سنة ١٣٣٢ (١٢ يناير سنة ١٩١٤) أحمد حشمت

نظارة الأوقاف

قرار نمرة ٣

بيان أعمال واختصاصات قسم قضايا النظارة وأن كل أقسامها
تقدم إليه البيانات المحتاج لها بالأعمال (*)

ناظر الأوقاف

بعد الاطلاع على قرار مجلس الاوقاف الأعلى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣
بتعيين مستشار قضائي نظارة الاوقاف

ورغبة في تحديد عمل قسم قضايا النظارة وبيان ما لمستشار قضائي النظارة
من الاختصاصات والحقوق

قرر ما يأتي :

المادة الأولى

يختص قسم قضايا النظارة باصدار الفتاوى والآراء القانونية في كل ما يطلب
منه متعلقا بأعمال وإجراءات وتصرفات النظارة وبتحضير مشروعات القرارات
الوزارية واللوائح والأوامر العالية والقوانين الخاصة بنظارة الأوقاف وبكافة
الأعمال الادارية والقضائية التي تشغل بمثلها بقية أقسام القضايا في نظارات
الحكومة المختلفة

ولقسم قضايا الاوقاف من الاستقلال في عمله مثل ما لبقية أقسام قضايا
الحكومة

المادة الثانية

مستشار قضائي النظارة هو المدير العام لقسم القضايا والمشرف على عمله
وله من الاختصاصات والحقوق في نظارة الاوقاف مثل ما للمستشارين الخديويين
في النظارات الأخرى

المادة الثالثة

على جميع موظفي ومستخدمى النظارة ومراقبي ورؤساء أقسامها وأقسامها ومفتشيها وأموريتها كل فيما هو خاص به أن يقدموا لمستشار قضائى النظارة كل الاوراق والبيانات الكتابية والتفصيلات الشفوية وغيرها التى يطلبها سدا
لحاجة عمله

المادة الرابعة

يضع مستشار قضائى النظارة لقسم القضايا من النظام ما يكفل له حسن القيام
بمهمته

١٥ صفر سنة ١٣٣٢ (١٢ يناير سنة ١٩١٤) أحمد حشمت

نظارة المالية

قرار لأجل دمج المكاييل (*)

ناظر المالية

١٩١٤ ابتداء من تاريخ درج هذا القرار بالجريدة الرسمية تستعمل ادارة الموازين والمكاييل فى دمج المكاييل الاختام المبينة بعد

كل ميكال يدمج :

(١) بختم مربع حجمه ٥ سنتيمترات منقوش على جانبه بالعربية «عباس حلى»

(٢) بختم مكتوب عليه الرقمين الأخيرين من السنة الافرنجية التى حصل فيها دمج الميكال وحرف من الأحرف الهجائية رمزاً لاسم المديرية التى دمج فيها والأحرف الهجائية التى تستعمل كرموز للدلالة على أسماء المديريات هى :

القليوبية	ق	الاسكندرية	ا
الجيزة	ج	القاهرة	م ق
الفيوم	ف	قناة السويس	ك
بنى سويف	ب س	السويس	س
المنيا	م	دمياط	د
اسيوط	ط	البحيرة	ب
جرجا	ص	الغربية	غ
قنا	ن	المنوفية	ش
أسوان	و	الدقهلية	ل
		الشرقية	ز

سعيد ذو الفقار

مديرية الغربية

قرار

بمنع أخذ كراسة شوارع بلقاس لغير الأشخاص المعينة لذلك (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٣ من اللجنة ١٣ يناير
المشكلة بديوان نقطة بلقاس بمقتضى قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٩١٤
سنة ١٨٩٥ المصدق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

ممنوع ممنعا باتا الا للأشخاص المعينين بمعرفة مجلس على بلقاس أخذ الكراسة
والمختلفات الأخرى الناتجة من كنس جميع طرق البندر أو اخراج محتويات
الصناديق أو العربات المعدة لوضع أو لنقل تلك المواد

المادة الثانية

كل من يخالف أحكام المادة الأولى يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش
صاغ أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

ابراهيم فتحي

١٣ يناير سنة ١٩١٤

مصلحة عموم الجمارك المصرية

نظام صادر من ادارة عموم الكمارك بشأن الطوايع الدالة على أصل السجائر (*)

مدير عموم الكمارك

٢٧ يناير سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على القرار الصادر من سعادة ناظر المالية بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٣

قرر ما هو آت :

يُعَدَّل النظام الصادر من هذه الادارة العمومية بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣ كما يأتي :

المادة الأولى

مستردو السجائر الذين يرغبون أن يضمن على قدر الامكان أصل السجائر التي يصنعونها في القطر المصري بواسطة دلالة تعطى من الحكومة المصرية في شكل طوايع يجب عليهم أن يتقدموا الى ادارة عموم الجمارك في طلب ادراج أسمائهم بين القاباين لهذا النظام

ولهذا الغرض يتعين عليهم عند تقديم الطلب أن يوضحوا عدد الطوايع اللازمة لهم كل طلب توصية على طوايع يجب أن يقدم سلفا قبل خمسة عشر يوما

المادة الثانية

توزد مصلحة الكمارك الطوايع المطلوبة

المادة الثالثة

فيما عدا البيانات المطبوعة بمعرفة الحكومة على الطوايع يجوز لمصدرى السجائر « اذا أرادوا » أن يطبعوا على مصاريقهم أسمائهم وعنواناتهم على الطوايع المذكورة

المادة الرابعة

تكون الطوابع جميعها من اللون البنفسجي وتدفع أثمانها فوراً عند تقديم التوصية بواقع ٢٧٠ ملياً عن كل ألف طابع بما في ذلك عوائد المراقبة المعتدة للتمويض على الكرك عما يتحمله من المصاريف والأكلاف

المادة الخامسة

تحرر طلبات التوصية على استمارات مطبوعة تعطيها مصلحة الكرك مجاناً وهذه الطلبات تقيّد ويفتح حساب لكل مصدر قابل لهذا النظام

المادة السادسة

يرفض كل طلب توصية تقل قيمته عن مائة قرش صاغ

المادة السابعة

في نهاية كل ثلاثة أشهر تضاهي المصلحة مقادير الطوابع المسماة لكل مصدر على مقادير السجائر التي صدرها . ولهذا الغرض يجب على المصدرين عند تصدير سجائرهم أن يعلنوا المصلحة عن ذلك مقدماً بكتابة ترفق بحافظة قانونية يوضح فيها عدد الطوابع المستعملة لكي يخصم بموجبها مقدار الطوابع المذكورة من حسابهم أما علب السجائر التي لا يرغب المصدرون القابلون لهذا النظام وضع طوابع عليها فيجب أن تحزم على حدة وأن يوضحوا عنها توضيحاً مفصلاً على الحافظة ذاتها والمصلحة تقدم مجاناً لأصحاب الشأن استمارات الحوافظ المحكي عنها

المادة الثامنة

المصدرون الذين يتضح عند إجراء المضاهاة المنصوص عليها في المادة السابقة أنهم استلموا عدداً من الطوابع يتجاوز المقدار الذي يكونون قد استعملوه في تصدير سجائرهم يتعين عليهم أن يبرهنوا على استعمال العدد الزائد وإلا فيرفض في المستقبل تسليم الطوابع لهم

المادة التاسعة

من المقرر صريحا وقطعيا أن الحكومة المصرية لا تتحمل في أى حال من الاحوال ولاى سبب من الأسباب مسؤولية ما ازاء أى كان بسبب تقليد الطوايع المذكورة سواء كان فى القطر المصرى أو فى الخارج ولا تسلم خصوصا بأن تكون مكروهة على طلب معاقبة الفاعلين فى الخارج

المادة العاشرة

كل مخالفة لهذا النظام تستوجب ابطال توريد الطوايع للصنتر مرتكب المخالفة

المادة الحادية عشرة

من المقرر أيضا أن للحكومة الحق الآن وفيما بعد بتعديل الاحكام السالفة أو الغائها بدون أن تتحمل من جراء ذلك مسؤولية ما ازاء أى كان ولها الحق أيضا بأن ترفض لأى كان دون اعلانه سلفا طلبات الطوايع الجديدة وكذا الطلبات التى تكون قد قدمت لها بدون أن تكلف بالتوضيح بأى وجه كان عن أسباب الرفض الطوايع المسلمة عند تنفيذ هذه الطريقة تعتبر ملكا للصنترين الذين تكون فى حيازتهم

المادة الثانية عشرة

سينشر هذا النظام فى اقسامين العربى والفرنسى من الجريدة الرسمية

المادة الثالثة عشرة

يوضع هذا النظام موضع الاجراء ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٤ م

تحريرا بالامسكندرية فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٤

مدير عموم
الكمارك المصرية

نظارة الحقانية

قرار

بتعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم جزئية باسكندرية
وتغيير اسم احداها (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة (٨) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدلة بالقانون
نمرة (٥) الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

وعلى قرارى نظارة الحقانية الصادرين بانشاء محكمة كرموس ومينا البصل
الجزئيتين

قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

يشمل اختصاص محكمة كرموس الجزئية قسمى كرموس ومينا البصل
وتسمى محكمة مينا البصل الجزئية «محكمة اللبان الجزئية» ويشمل اختصاصها
قسمى اللبان ومربوط

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من ٨ فبراير سنة ١٩١٤ م

تحريرا بالقاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٤ (٢ ربيع الأول سنة ١٣٣٢)

حسين رشدى

نظارة الداخلية

قرار

بشأن تحديد الدرجات التي يعالج فيها موظفو ومستخدمو الحكومة الذين لهم حق المعالجة المجانية في المستشفيات الأميرية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٨٩٣
سنة ١٩١٤ (١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٠)

والاطلاع على المادة الثانية من قرار النظارة الصادر فى ٤ مارس سنة ١٨٩٤
بشأن مجانية المعالجة لموظفى ومستخدمى الحكومة فى المستشفيات الأميرية
وبناء على ما عرضه المدير العام لمصاحبة الصحة العمومية
قرر ما هو آت :

المادة الاولى

موظفو ومستخدمو الحكومة الذين يصابون بجروح أو يصبَحون فى حالة
تستوجب المعالجة فى أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها لهم الحق فى المعالجة مجاناً
بالمستشفيات الأميرية فى الدرجات الآتية :

فى الدرجة الاولى — الموظفون المملكون وضباط الجيش والبحرية والبوليس
وخفر السواحل الذين تكون رواتبهم الشهرية ١٨ جنهما مصرى فأكثر والباشكاتب
ومأمورو المراكز ومأمورو الضبط والمعاونون الثابتون عن مأمورى المراكز
فى المديرىات والمفتون والقضاة الشرعيون وقضاة المحاكم وأعضاء النيابة وباشمهندسو
نظارة الاشغال العمومية ومفتشو الصحة فى المديرىات والمحافظات والاطباء
القائمون بأعمال مفتشى صحة المديرىات والمحافظات وأطباء المستشفيات ومفتشو
صحة المراكز وقومندان الاقسام والطوافات بمصلحة خفر السواحل مهما كان
مقدار راتبهم

(*) الوقائع المصرية فى ٤ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٤٢٥

في الدرجة الثانية — الموظفون المملكون والضباط ورؤساء صف ضباط
الجيش والبحرية والبوليس ومنع تجارة الرقيق وخفر السواحل الذين تكون رواتبهم
أقل من ١٨ جنيا مصريا في الشهر وكذلك الخدمة الخارجون عن هيئة العمال
الذين تكون رواتبهم الشهرية ٥ جنيهات مصرية فأكثر

في الدرجة الثالثة — صف ضباط وأنفار الجيش والبحرية وصف ضباط
وأنفار البوليس والخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين تكون رواتبهم الشهرية
دون الخمسة جنيهات ٤

محمد سعيد

صدر بالقاهرة في ١٧ يناير سنة ١٩١٤

مديرية المنوفية

قرار

عن نظافة الشوارع في بنادر شين الكوم ومنوف وتلا (٢)

مدير المنوفية

٢٠ يناير سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولاً - تنفذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ فى بنادر شين الكوم ومنوف وتلا

ثانياً - يلغى قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٧

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد عبد الرحيم

فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٤

(٢) الوقائع المصرية فى ٧ فبراير سنة ١٩١٤، وجه ٤٦١

نظارة الداخلية

قرار

بتحديد تعريفه عوائد الذبيح بنى سويف (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ القاضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح فى المدن المشكل فيها والتي سيشكل فيها بلديات مختلطة أو مجالس محلية بقرار من ناظر الداخلية بعد أخذ رأى البلدية أو المجلس المحلى وبعد الاطلاع على ماقرره مجلس بنى سويف البلدى المختلط بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩١٤
قرر ما هو آت :

المادة الاولى

تحصل عوائد الذبيح فى مجلس بلدى بنى سويف المختلط كما يلى :
الثيران والجواميس والبقر والجمال والخليل — مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى — والماشية التى يزيد وزنها عن مائة كيلو يحصل عليها مليون عن كل كيلو لغاية مائة ومليم واحد عن كل كيلو بعد المائة الاولى
عجول بقر أو جاموس لبانى — مليون ونصف عن كل كيلو من اللحم الصافى
الضانى والماعز — ثلاثة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى
الخنزير — أربعة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى
يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى شهر من نشره بالجريدة الرسمية م

محمد سعيد

تحريرا فى ٥ فبراير سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى ١١ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٥٢٣

مديرية الجيزة

قرار

عن نظافة الشوارع في بندر الجيزة (*)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظافة الداخلية بتاريخ
٧ يونيو سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع ٢٩ يناير سنة ١٩١٤

قرر ما يأتى :

أولاً - تنفذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيو
سنة ١٩١٣ فى بندر الجيزة

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

محمود نصرت

فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٥٥١

نظارة الحقانية

قرار

بتصحيح القرار الصادر بتعديل في دوائر اختصاص بعض
محاكم جزئية باسكندرية (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٤ بتعديل ١١ فبراير
سنة ٩١٤ في دوائر اختصاص بعض محاكم جزئية باسكندرية وتغيير اسم احداها

قررنا ما يأتي :

تصحح المادة الاولى من قرارنا المذكور أعلاه كما يأتي :

« المادة الأولى »

« يشمل اختصاص محكمة كرموز الجزئية قسمي كرموز ومينا البصل »
« وتسمى محكمة مينا البصل الجزئية (محكمة اللبان الجزئية) ويشمل اختصاصها »
« قسم اللبان ومراكز مربوط والضبعة ومرسى مطروح وسيدى برانى » ما

القاهرة في ١١ فبراير سنة ١٩١٤ (١٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٢)

حسين رشدى

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

امر إدارى

شأن التصريح بإنشاء فيراندات بمدينة العطف (*)

أولا - قد تصرح لقسم البلديات والمجالس المحلية بأن يعطى رخصا لمن يطلب من أهالى وسكان ميدان مصلحة المحمودية والحوض وشارع أبو الذهب بمدينة العطف (بحيرة) المعتمدين برسم التنظيم نمرة ١ بإنشاء فيراندات أمام منازلهم تكون بارزة عن خط التنظيم بقدر مترين وموازية له وتشيد على أعمدة من الخشب أو من المعدن ثانيا - على كل من هؤلاء أن يوقع على التعهد الخاص بذلك قبل استلامه الرخصة ويبادر بنفاذ الشرط الوارد به مختصا بتقديم رسومات الاعمال المراد اجراؤها

١٢ فبراير
سنة ١٩١٤

ثالثا - يكون طلب الرخصة واعطاؤها بالكيفية المذكورة بالأمر العالى ولائحة التنظيم الجارى العمل بهما ما

ناظر الداخلية

تحريرا فى ١٢ فبراير سنة ١٩١٤

محمد سعيد

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

أمر إدارى

بشأن التصريح بإنشاء قيراندات بمدينة القنطرة (*)

أولاً - قد تصرح لقسم البلديات والمجالس المحلية بالترخيص لمن يطلب
من أهالى مدينة القنطرة بإنشاء قيراندات أمام منازلهم يكون بروزها
متدين عن خط التنظيم (واجهة المباني) لغاية الواجهة الخارجة
للا عمدة التى تكون من الخشب أو من المعدن

ثانياً - يوقع صاحب الملك قبل أخذه الرخصة على التعهد الخاص بذلك
ويتنبه عليه أن يقوم حالا بوفاء الشرط المختص بتقديم رسومات
الاعمال المطلوب اجراؤها

ثالثاً - يجب أن يكون طلب الرخصة واعطاؤها بحسب الكيفية والأحكام
المنصوص عليها فى لائحة التنظيم المتبعة الآن وفى الامر العالى
الصادر بشأنها م

ناظر الداخلية

تحريرا فى ١٢ فبراير سنة ١٩١٤

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٥٨٠

نظارة الداخلية

قرار

باعتبار سجين بنها المركزي سجيناً عمومياً (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٨ (٩ فبراير سنة ١٩١٤) ١٤ فبراير
سنة ١٩٠١) الشامل لأئحة السجون

وبناء على طلب تفتيش عموم السجون المصرية

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

سجين بنها المركزي يعتبر سجيناً عمومياً

المادة الثانية

يعين لهذا السجن مأمور من مستخدمى مصلحة السجون ما

تحريراً فى ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٣٢ (١٤ فبراير سنة ١٩١٤)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٦٠٩

نظارة الداخلية

قرار

بتغيير ميعاد اجتماع لجنة مجلس المديرية المخول لها الفصل في الشكاوى
من توزيع رسوم الخفر على المنازل (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والاربعين من القانون النظامى نمرة ٢٩ ١٧ فبراير
سنة ١٩١٤ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ باضافة فقرة الى المادة (٢٦)
من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرية الصادرة بتاريخ أول يناير
سنة ١٩١٠ خاصة بتحديد ميعاد لاجتماع لجنة مجلس المديرية المخول لها الفصل
في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل
وبعد موافقة مجلس النظار

قرر ما هوآت :

أولا — يستبدل يوم ١٥ ديسمبر المحدد في الفقرة المآر ذكرها بيوم ١٥ مارس

ثانيا — يعمل بهذا انقرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في ١٧ فبراير سنة ١٩١٤ (٢١ ربيع الأول سنة ١٣٣٢)

محمد سعيد

مديرية البحيرة

قرار

عن نظافة الشوارع في بندري دمنهور ورشيد (*)

مدير البحيرة

٢٥ يناير سنة ١٩١٤ بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتي :

أولاً - تنفيذ أحكام القرار الوزاري المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ في بندري دمنهور ورشيد

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد محمود

في ٢٥ يناير سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية في ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٦٤٥

نظارة الحقانية

قرار

بإنشاء محكمة جرنئية بقسم الوايلي (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعتلة بالقانون
نمرة ٥ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
٢١ فبراير سنة ١٩١٤

قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

تدشأ محكمة جرنئية بقسم الوايلي بمدينة القاهرة تسمى محكمة الوايلي الجزئية
يشمل اختصاصها قسمى الوايلي والجمالية

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول ابريل سنة ١٩١٤ م

القاهرة فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ (٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٢)

حسين رشدى

بلدية الاسكندرية

لائحة بخصوص نظافة الطرق بمدينة الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠
سنة ١٩١٤ الصادر بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى بتاريخ ٣٢ ديسمبر سنة ١٩١٣
وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية فى ١٠ يناير سنة ١٩١٤

قرر ما هو آت :

ألقى القراران الصادران من البلدية فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ و ٢٤ يوليه
سنة ١٨٩٥ واستعيض عنهما بالآتى :

المادة الاولى

ممنوع وضع أقدار أو كاسية أو أوساخ من أى نوع كانت بما فى ذلك الورق
والقش فى الاراضى القضاء

المادة الثانية

ممنوع كذلك وضع تلك المواد فى الطرق العمومية ما لم تكن فى وعاء عمومى
أو الى جانب التروتوار أمام المحل الذى هى آتية منه

المادة الثالثة

المواد التى ذكرت فى المادة الاولى يجب أن توضع إما فى الأوعية العمومية
وإما فى أوعية لائقة من عند الأهالى ويجب أن تكون مغطاة وسهلة الاستعمال

وهذه الأوعية الأخيرة يجب وضعها بين الفجر والساعة الثامنة صباحا الى جانب التروتوار امام المنزل ثم يأخذها أصحابها ثانية يجود تفريغها بواسطة المصلحة المنوط بها هذا العمل

المادة الرابعة

ممنوع أن تنفض باليد أو بمنفض السجاجيد والأغطية وغيرها سواء على الابواب أو من النوافذ أو البلكونات مما يكون مطلا على الطريق العمومى ولا يجوز أن تنفض السجاجيد والأغطية وغيرها سواء باليد أو بمنفض إلا فى ساحة الدار أو على السطح

المادة الخامسة

ممنوع سقى شوالى وصناديق الزهورات الموضوعة على الشبايك أو البلكونات أو الفرندات الى أن يتساقط منها الماء على الطريق العمومى وممنوع كذلك أن يترك الماء الذى استعمل فى غسل الشبايك أو البلكونات أو فى أى حاجة منزلية يسيل أو يتساقط على الطرق أو التروتوارات

المادة السادسة

ممنوع إلقاء المياه أو خلافها فى الطريق العمومى من النوافذ أو غيرها من الفتحات

المادة السابعة

تسرى الأحكام المتقدمة الذكر فى داخل البلدة وفى ضواحيها

المادة الثامنة

كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة تكون المعاقبة عليها بغرامة من ٥ الى ٢٥ قرشا مصريا ويجوز تحرير المخالفة سواء على مرتكبها أو على من يشغل المحل الذى وقعت فيه

المادة التاسعة

يعمل بهذه اللائحة ابتداء من نشرها فى الجريدة الرسمية

صدرت بالاسكندرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٤

(الامضاء) أحمد زيور

نظارة الاشغال العمومية

تعريب قرار رقم ١٥ مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٤

بأن إلحاق حياض طهما والمعرقب والرقبة بتفتيش رى الجيزة فيما يختص بالرى (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى رقم ٢٩٦ الصادر بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٠٨

وعلى القرار الوزارى رقم ٧ (S.A.) الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١٤

قررنا ماهوآت :

المادة الأولى

يفصل حوضا المعرقب وطهما الواقعان بمركز العياط بمديرية الجيزة من تفتيش

رى القسم الرابع ويلحقان بتفتيش رى الجيزة فيما يختص بالرى

وفصل حوض الرقة الممتد جنوبا الى صليبة قشيشة من تفتيش رى القسم

الرابع ويلحق بتفتيش رى الجيزة

وعلى ذلك فيكون حد تفتيش رى الجيزة من الجهة القبلىة هوناية الميل البحرى

لصليبة قشيشة من الصحراء الواقعة بحرى ناحية ابويط لحد تقابله مع جسر النيل

بحرى مصرف قشيشة ويمتد شرقا حتى يقابل الحد الفاصل بين مديرتى بنى سويف

والجيزة على الساحل بالقرب من عزبة معييد البحيرى بزمم ناحية الخمران بمركز

الصف بمديرية الجيزة كما هو موضح بالخطة الاحمر المجرأ على الرسم مرفوقه

المادة الثانية

على جناب مفتش عموم رى الوجه القبلى تنفيذ قرارنا هذا ما

اسماعيل سرى

مديرية الغربية

قرار

عن نظافة الشوارع ببندر طنطا وكفر الزيات والمحلة وزفتى ودسوق
وكفر الشيخ وسمنود وشربين وفوه وطلخا وبلقاس (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية الصادر
بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا - تنفذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه
سنة ١٩١٣ بالبندر الآتية :

بندر طنطا	بندر سمنود
» كفر الزيات	» شربين
» المحلة	» فوه
» زفتى	» طلخا
» دسوق	» بلقاس
» كفر الشيخ	

ثانيا - يلغى القرار الصادر من المديرية بتاريخ أول يوليه سنة ١٩٠٥

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بسبعة أيام

١٨ فبراير سنة ١٩١٤

ابراهيم فتحى

نظارة الداخلية

قرار

بإعلان لائحة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع
من بندر فوه (غربية) (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الافراد الطرق العمومية ٨ مارس سنة ١٩١٤

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذي بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة في الجهات
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس المحلية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣
بإعلان لائحة الطرق على بندر فوه

قررنا ما هو آت :

المادة الاولى

تسرى أحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال
الافراد الطرق العمومية على شوارع بندر فوه (غربية) المحرر بها الكشف مرفوقه

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يجرى
مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في ٨ مارس سنة ١٩١٤

محمد سعيد

كشف بيان أسماء الشوارع المراد سريان لأئحة استعمال أفراد
للطرق العمومية عليها ببندر فوه (غربية)

أسماء الشوارع	حدود الشوارع
شارع الشيخ نخير	من المرافة القديمة لغاية منزل السيد رجب
» دائرة الحاج علي رجب	» منزل السيد رجب لغاية منزل حسن افندي قبطان
» الشيخ شعبان	» » حسن افندي قبطان لغاية وكالة المسلي
» دوار الخزندار	من وكالة الاوقاف سكن عبد الرحمن قرقوره لغاية البوايين
» البحر	من قهوة العجمي لغاية وابور الخليج
» السوق الكبير	» وكالة المسلي لغاية الزاوية المختارة
» القناوى	من ابتداء نهر النيل دائر حول ملك ماجور لغاية نهر النيل
» ساحة الغلال والشوادر	من ابتداء السوق الكبير لغاية شادر عبيد
» سوق الفسيخ	» » » » » شارع القناوى
» سيدى اسامه	» » » » » الشوادر
» » قسamy	من ابتداء السوق الكبير لغاية شادر أبو السعد من بحرى
» العريف	من ابتداء شارع الشوادر لغاية شارع الشيخ نخير
» وكالة القبيلة	» » السوق الكبير لغاية الحلقة
» السرجه	» » » » » منزل حمزى رجب
» النحاسين والسوق الصنير	» » الزاوية المختارة لغاية سوق الديوان
» الديوان	» » الفقاعى لغاية سوق السمك
» سوق السمك	» » شارع الديوان لغاية شارع أبو عيسى
» الشيخ نعم	» » » » » العريف » الشيخ شعبان
» سوق الأرز	» » » » » الشيخ شعبان لغاية شارع الشوادر
» الاوقاف	» » وكالة المسلي تعلق ماجور لغاية شارع الشوادر

نظارة الداخلية

قرار

بسرمان لائحة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع
في بندرانجيم (جرجا) (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الافراد الطرق العمومية ٨ مارس سنة ١٩١٤

وعلى قرار مجلس النظائر الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة في الجهات

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس المحلية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣
بسرمان لائحة الطرق على بعض شوارع في بندرانجيم

قررنا ما هو آت :

المادة الاولى

تسرى أحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال
الافراد الطرق العمومية على شوارع بندرانجيم (جرجا) المحرر بها الكشف مرفوقه

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يجرى
مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية م

محمد سعيد

تحريرا في ٨ مارس سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية في ١٤ مارس سنة ١٩١٤ وجه ٩٠٨

كشفت عن بيان الشوارع المراد سريان لائحة استجمال الافراد للطرق العمومية عليها ببندر انجم (جرجا)

أسماء الشوارع	حدود الشوارع
شارع التراوای والشيخ كمال الدين	من التراوای لغاية ميدان الجامع العمری
ميدان الجامع العمری	» مقابلته شارع الزاموای لغاية فم شارع القبه من بحری
» القبه	» » » الجامع العمری لغاية درب السبکی
» السويقة الكبيرة ...	» بوابة جبانة الاقباط لغاية فم شارع القلاية
» التلغراف والدعامة ...	» السويقة الكبيرة لغاية السويقة الصغيرة
» الحكم والقلاية ...	» » » الصغيرة لغاية كنيسة الاقباط
» الظنی	» » » » » »
» أبوعباس	» » » » » شارع العمدة
» القبان والشيخ مسلم ...	» فم شارع الظنی لغاية اسوق بميدان أبو القاسم
» القيسارية	» منزل الخواجه عبد الشهيد قزمان لغاية شارع الحمام
» الحباكين بالقيسارية	» القيسارية لغاية فم شارع الصباغین
» القهوجیه	» » » » » المسالیب
» الحمام	» » » » » أمام وكالة المراكب لغاية الاجزاخانة
» قبلی البلد	» الاجزاخانة لغاية أسطبل المجلس
» البراج	» الحمام لغاية المركز
» المدرسة والصباغین ...	» المركز لغاية مقابلته بشارع القيسارية
» الملاح	» شارع الصباغین لمقابلته بميدان الشيخ أبو القاسم
ميدان الشيخ أبو القاسم ...	من بحری وابور الخواجه عبد الشهيد قزمان لغاية شارع السوق
شارع القفاصین	من كنيسة الاقباط لغاية ميدان أبو القاسم
» الست عزیزه	» أسطبل المجلس لغاية مقابلته ميدان الجامع العمری
» المحر	» » » » » موردة البحر الاعظم

(تابع) كشف عن بيان الشوارع

أسماء الشوارع	حدود الشوارع
شارع الفواقي	{ من شارع التلغراف والاعابه لغاية مقابلته بشارع الست عزيزه
« الخمسة والعمدة والشرفاء	من أسطبل المجلس ومشرق لغاية مقابلته بشارع الحمام
« الجرازره	« شارع الحكم لغاية مقابلته بميدان المشمدي
« القاعود	« قبلي البسلد لغاية مقابلته بشارع الشرفاء
« المحكمة القديمة	« « « « الشيخ مسلم
« الشيخ تيس	« « « « المدرسة
درب حسين بك حماده ...	« « الحمام لآخر الشارع من غرب

مديرية الدقهلية

قرار

عربات الركوب بالأجرة ببندر ميت غمر — المواقف (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٦
وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلي ميت غمر المختلط الصادر بجلسته المنعقدة
في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢

قرر ما هوأت :

أولاً — تلغى مواقف عربات الركوب بالأجرة المبينة بالمادة الاولى من
قرار المديرية الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٦ المشار اليه أعلاه
وتستبدل بالمواقف الآتية :

عدد العربات

٨ موقف في الجهة الشرقية من شارع سكة دقادوس

يتبدى اتجاه منتهى شارع المحطة الاميرية لغاية ابتداء

الشارع المؤدى الى المخازن بطول ٥٠ مترا

٤ موقف في الجهة الشرقية من شارع المركز أمام محل

وقوف قطارات سكة حديد الدلتا بطول ٣٠ مترا

٥ موقف في الجهة الغربية من شارع الجبانة القديمة

بجوار درابزين المنتزه الغربى بطول ٣٥ مترا

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام م

تحريرا بالمنصورة في ٣ فبراير سنة ١٩١٤ (٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٢)

حافظ حسن

مديرية الدقهلية

قرار عربات النقل والصندوق ببندر ميت غمر — المواقف

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٦
وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلي ميت غمر المختلط بجلسته المنعقدة بتاريخ
٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢

قرر ما هوأت :

أولاً — تلغى مواقف عربات النقل والصندوق المبينة بقرار المديرية الصادر
في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٦ المشار اليه أعلاه وتستبدل بالمواقف
الآتية :

عدد العربات

- | | |
|----|--|
| ١٠ | موقف يتدئ من مدخل الشارع المؤدى الى مخازن
السكة الحديد ويتجه الى الجانب الشرقى من شارع
سكة دقادوس بطول ٦٥ مترا |
| ٥ | موقف فى الجهة البحرية من شارع الشون القبلى
ابتداء من ملك كنيسة الأروام بطول ٣٥ مترا |
| ٨ | موقف فى الجهة الشرقية من شارع الظاهر والجهة
الغربية من ميدان الزفلى بطول ٥٠ مترا |
| ٨ | موقف بمدخل شارعى البحر القبلى وداير البنسدر
بطول ٥٠ مترا |

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام
تحريراً بالمنصورة فى ٣ فبراير سنة ١٩١٤ (٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٢)

حافظ حسن

الاستقبال الرسمي للوكيل السياسي والقنصل الجنرال للولايات المتحدة (*)

في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩١٤
استقبل الجناب العالي الخديوى بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد
المستر أولنى أرنولد الوكيل السياسى لأمرىكا وقنصلها الجنرال بمصر

ولمّا قدم المستر أرنولد أوراق اعتماده الى الجناب العالي الذى كان بقاعة
الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية تلا بين
يدى سموه الخطاب الآتى تعريبه :

مولای

كلّفنى رئيس الولايات المتحدة بأن أعرب لجنابكم الرفيع وأنا أقدم بين يدي
سموكم أوراق اعتمادي عن مزید إجلاله لشخصكم الكريم وحاصل اهتمامه
برفاهية مصر

وبصفى وكلا وقنصلا جنرالا للولايات المتحدة سيكون الغرض الذى أرمى
اليه انما هو المحافظة على الروابط القديمة روابط المودة والمعاونة الموجودة بين
بلادى ومصر على الدوام والتي أرجو أن لا يغيرها شئ فى مستقبل الأيام وانى
لملى يقين من أن أنال معونة سموكم للعناية بالمصالح التجارية وغيرها الخاصة
بالأمريكيين فى مصر التى يَفِدُ اليها كثيرون منهم وهم على ما يظهر آخذون دائما
فى الازدياد كل عام

وليسمح لى جنابكم العالي أن أقدم له تهنئى على ماوصلت اليه بلاده من السعادة
والفلاح مُعرباً عن وثوقى باستمرار هذه الحال

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ وجه ١٠٥٧

فاجابه الجنب العالى الخديوى بما تعرييه :

ياجنب الوكيل

أتلقى بامتنان ما أصرتم عنه مما لرئيس الولايات المتحدة من جميل العواطف نحو بلادى ونحو شخصى وانى لمعتقد منذ الآن بأنكم ستكونون على الدوام خير معرب عنها .

لذلك أقابل كلماتكم المحبوبة بميل أكيد وسأعاونكم باهتمام فى ما تبذلونه من القوى لتوسيع نطاق روابط المودة القائمة بين مصر والأمة الأمريكية العظيمة الشأن

وقد أدت التحية العسكرية لجنب وكيل وقنصل جنرال أمريكا فرقة من الأورطة الثانية البيادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة فى خلال هذا الاحتفال .

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس النظار (*)

تشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار مشروع الميزانية العمومية عن السنة المالية التي تبتدى في أول ابريل سنة ١٩١٤ وتنتهى في ٣١ مارس سنة ١٩١٥ الموافقة عليه . وترى اللجنة إبداء بعض ملحوظات تمهيدية عن مشروع الميزانية المذكور . فان تغيير تاريخ ابتداء السنة المالية الذي نص عليه القانون نمرة ٢١ الصادر في ٤ يونيه سنة ١٩١٣ قد اقتضى وضع ميزانية للثلاثة الأشهر الأولى من السنة الجارية . ولذلك قد قورنت أرقام الميزانية الجديدة بأرقام ميزانية سنة ١٩١٣ دون التفات الى ميزانية الثلاثة الأشهر .

وقد أدخل تعديل في ترتيب شكل الميزانية فان نظارة المالية عهدت الى لجنة في درس ترتيب الميزانية درسا مدققا والبحث عن التحسينات الواجب إدخالها في الترتيب الحالي وهذه اللجنة وضعت تقريرا بهذا الشأن نشرته الجريدة الرسمية الصادرة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ . وكان الغرض من ذلك أن تجتمع تحت أقسام رئيسية الإيرادات المتشابهة والمصروفات الخاصة بمصالح تابعة لنظارة واحدة ، وأن تُضمِّم الاعتمادات المفتوحة في الميزانية لمصالح الحكومة المختلفة بعضها الى بعض حتى يتيسر إجراء المراقبة الدقيقة على المصروفات ويسهل حسن إدارة أموال الحكومة .

وقد تناول بحث نظارة المالية أيضا مسألة المصروفات غير العادية . وكانت مصروفات الحكومة العمومية نفسم حتى الآن الى قسمين رئيسيين . المصروفات العادية والمصروفات غير الدائمة أى غير العادية التي تشمل المصروفات الخصوصية المأخوذة من موارد الميزانية العادية والمصروفات المأخوذة من الاحتياطي العمومي .

وكانت يوافق الاعتمادات المفتوحة للمصروفات غير الدائمة التي لم تستعمل حتى نهاية السنة تنقل حتما الى ميزانية السنة التالية فيما اذا كانت تلك البواقي لا تزال لازمة للأعمال التي كانت مخصصة بها . فرأت نظارة المالية ، اقتداء بالحكومات الأجنبية ، أن قد آن الأوان لتوحيد الميزانية وذلك بأن تدرج في الميزانية العمومية جميع الإيرادات المنظور تحصيلها وجميع المصروفات المنظور صرفها في خلال كل سنة مالية ، سواء في ذلك التي تتجدد سنويا والتي لها صفة غير دائمة أى غير عادية . وميزة هذه الطريقة أنها تبين بشكل واضح إجمالى المصروفات السنوية التي تتحملها الخزينة والإيرادات التي تسد تلك المصروفات . وفي ختام السنة المالية تلغى البواقي التي لم تستعمل من جميع الاعتمادات المفتوحة في الميزانية أيا كان نوع المصروفات المخصصة لها تلك الاعتمادات . أما المصروفات اللازمة لاتمام الاعمال التي بوشرت فان أمر درجها في الميزانية التالية يوضع موضع البحث .

أما الخدمات التي تؤديها مصلحة لحساب مصلحة أخرى فهي الآن موضوع عملية حسابية تخصم بموجبها قيمة هذه الخدمات على حساب المصلحة التي انتفعت بها وتضاف الى حساب المصلحة التي أدتها . وتستوجب تسوية الحساب على هذه الصورة عمليات عديدة وصعبة من شأنها أن تزيد في الأعمال الإدارية وهي لا تسمح بمراعاة الاقتصاد الواجب في استعمال الاعتمادات المفتوحة لهذه الخدمات . فرغبة في تسهيل الحسابات توصي نظارة المالية بالغاء تسوية الخدمات التي تقوم بها مصالح الحكومة لحساب بعضها بعض وتحميل قيمتها لميزانية المصالح التي تؤديها . على أنه يستثنى من ذلك الأحوال التي لا تكون فيها الخدمات المؤداة من خصائص المصلحة التي تؤديها بل تكون هذه المصلحة وسيطا فقط في الأمر ، وكذلك في الأحوال التي فيها تؤدي تلك الخدمات مصلحة ذات صفة صناعية أو تجارية كمصلحة سكك الحديد والتلغرافات الخ . فاق مثل هذه المصالح لا يزال يقيد لها قيمة ما تقوم به من الخدمات حتى يتسنى لها معرفة النسبة الحقيقية بين إيراداتها ومصروفات إدارتها .

وتقضى اللوائح المعمول بها الآن بالحصول على موافقة مجلس النظائر لنقل الاعتمادات بين الفصول وكذلك بين المربوط في الميزانية للمستخدمين والمربوط للمصروفات المتوقعة . فترى نظارة المالية تسهلا لتسوية الحسابات أنه يكفي لجواز استعمال الوفرة الناتجة في بعض أقسام ميزانية مصلحة من المصالح لسد ما قد يحصل من زيادة المصروفات في أقسام أخرى من نفس تلك الميزانية أن يكون ذلك بموافقة نظارة المالية دون الحاجة الى الحصول على موافقة مجلس النظائر على شرط أن لا يتجاوز مجموع المربوط في ميزانية تلك المصلحة .

أما مشروع الميزانية فقد تقرر على الكيفية الآتية :

جنيه مصرى

الإيرادات ١٨,١٦٢,٠٠٠

المصروفات ١٨,١٦٢,٠٠٠

الإيرادات

جنيه مصرى

تبلغ زيادة تقدير الإيرادات لسنة ١٩١٤ بالنسبة الى تقدير

الإيرادات لسنة ١٩١٣ — ٢,٠٣٢,٠٠٠

وهذه الزيادة خاصة بأبواب الإيراد الآتية :

الجمارك ٦٢٠,٠٠٠

رسوم الليانات والفتارات ٥٣,٠٠٠

الرسوم القضائية والفيدية ٧٣,٠٠٠

سكك الحديدية ٢١٣,٠٠٠

التلفرافات ٨,٠٠٠

البوستة ٢٠,٠٠٠

مع أن متحصلات سنة ١٩١٢ قد بلغت ٣٨٣٤٠٠٠ جنيه مصرى . وقدروى
فى تقدير إيرادات سنة ١٩١٤ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى نقص قدره
٥٣٠٠٠ جنيه ناشئ عن إلغاء تسوية الخدمات التى تؤدىها المصالح لحساب بعضها
بعض وسيستج عن الغاء هذه التسوية أن المصالح الأميرية لا تعود ملزمة بدفع
الرسوم الجمركية على الأصناف التى تستوردها من الخارج . ويعوض هذا العجز
وفر يعادله فى مصروفات المصالح التى تستورد هذه الأصناف .

وكذلك الزيادة فى تقديرات رسوم الليامات والقنارات وإيرادات السكك
الحديدية ناتجة عن أن التقديرات المدرجة فى ميزانية سنة ١٩١٣ كانت دون
متحصلات السنين السالفة .

ويلاحظ مثل ذلك فيما يختص بتقدير الرسوم القضائية والقيدية . ومع هذا
فانه يوجد فرق كبير بين المقدّر لسنة ١٩١٤ والمتحصل فى سنة ١٩١٢ لأن متحصلات
سنة ١٩١٢ قد بلغت مبلغا جسيما قلما يحصل عليه وليس من الحكمة اتخاذ هذا
المبلغ أساسا لتقدير إيرادات سنة ١٩١٤ . لذلك بنى هذا التقدير على متوسط
متحصلات سنى ١٩١١ و ١٩١٣ .

ولما كانت مراسلات المصالح الأميرية ستعفى من رسوم البوستة ابتداء من
أول السنة المالية القادمة بسبب الغاء تسوية الخدمات بين المصالح فانه سيصيب
إيرادات مصلحة البوستة من هذا القليل نقص قدره ٤٦٠٠٠ جنيه مصرى على أن
هذه الإيرادات ستزيد من جهة ثانية زيادة قدرها ٤٠٠٠٠ جنيه وهى قيمة رسم
المرور والنقل بحرا والسيكورتاه البحرية والعمولة على الحوالات البريدية التى كانت
قيمتها حتى الآن تستزل من الإيرادات وستدرج من الآن فصاعدا ضمن المصروفات .
فالزيادة بالنسبة الى تقدير سنة ١٩١٣ تبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه مصرى وهى ناتجة
عن قلة تقدير سنة ١٩١٣ وعن النمو الطبيعى فى إيرادات البوستة .

وفى سنة ١٩١٣ لم يدرج فى ميزانية الحكومة العمومية فيما يخص مصلحة
الدومين السابقة سوى زيادة إيرادات تلك المصلحة على مصروفاتها . وابتداء من

سنة ١٩١٤ ستدرج ايراداتها ومصروفاتها بأكملها . وعليه فقد زاد تقدير ايجارات ومتحصلات أملاك الحكومة لسنة ١٩١٤ مبلغ ٣٠٧٠٠٠ جنيه مصرى وذلك بعد استئزال بمبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه قيمة الخسارة الناشئة عن نقص الفيضان الأخير .

وكان قد كُتِبَ في سنة ١٩٠٨ مال مأخوذ من نقود بدل الخدمة العسكرية وذلك لتحسين حالة أنفار الجيش والبوليس المقترعين . وكان هذا المال مخصصا لدفع مكافأة قدرها عشرون جنيا مصريا لكل مقترح عند انتهاء مدة خدمته اللازمة وللقيام بالمصروفات الناتجة عن إلغاء القسم الثاني من مدة الخدمة اللازمة كزيادة ماهية رجال البوليس وإنشاء نقطة أساس لتعليم بلوكات خفر الأقاليم وتحسين مدارس الأورط الخ . وكان الباقي من نقود بدل الخدمة العسكرية مخصصا لتكوين مال احتياطي لسد ما قد يطرأ من العجز في ايرادات هذا الباب وللقيام بكل مصروف جديد يرى صرفه واجبا أو مفيدا لصالح الجيش . على أنه منذ بضع سنوات أصبح المتحصل من بدل الخدمة العسكرية يتقص دائما عن المصروفات الواجب أخذها منه . ومن المنظور أن الاحتياطي المذكور سينفذ عن قريب . ففي هذه الحال رأى أن يلغى حساب المال المكون من بدل الخدمة العسكرية ، فتسهل بذلك الأعمال الحسابية ، وأن يدرج المتحصل من البدل أى مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه ضمن تقديرات ايرادات الحكومة بدلا من أن تدرج فيها قيمة المأخوذ من المال المذكور وكانت هذه القيمة في سنة ١٩١٣ تبلغ ١٦١٠٠٠ جنيه . أما المصروفات التي كانت تؤخذ من نقود البدل وكذلك المصروفات الجديدة التي يرى صرفها واجبا أو مفيدا لصالح الجيش فانها تدرج ضمن ميزانية الحكومة العمومية . وأما الباقي بدون صرف من هذا المال في أول السنة المالية القادمة فانه يضاف الى الايرادات غير العادية .

وقد استئزل من تقدير الايرادات المتنوعة عن سنة ١٩١٤ قيمة الأعمال التي تقوم بها المطبعة الأميرية . فمن الآن فصاعدا لا تدرج هذه القيمة ضمن ايرادات المطبعة وضمن مصروفات المصالح المختصة بها تلك الأعمال وذلك بسبب إلغاء

الخدمات بين المصالح . على أنه قد زيد في تقدير الإيرادات المتنوعة قيمة كوبونات الأسهم المكوّن منها الاحتياطي العمومي وكانت قيمتها تصاف حتى الآن مباشرة الى قهود الاحتياطي . وقد نُقِيَ تقدير الإيرادات المتنوعة على متوسط متحصلات السنين السالفة وهو أعلى من تقدير سنة ١٩١٣ .

أما الإيرادات غير العادية فانها تشمل المتحصل من مبيع الاملاك الأميرية وجميع الإيرادات الأخرى التي لا تحصل سنويا .

حسب ما تقدم بيانه ستشمل الميزانية العمومية من الآن فصاعدا على جميع المصروفات من أى نوع كانت . على أنه حتى اليوم كان قسم من المصروفات للأعمال الحديدية لا يؤخذ من إيرادات الميزانية بل من الاحتياطي العمومي . وقد بلغت قيمة المأخوذ لهذا الغرض من الاحتياطي في سنة ١٩١٢ مبلغا جسيما لا يقل عن ٢٠٩٩٠٠٠ جنيه مصري . ورغمنا عن أن المصروفات للأعمال الحديدية التي كانت تؤخذ فيما مضى من الاحتياطي العمومي قد أدرجت ضمن الميزانية العمومية فانه كان في الامكان الموازنة بين إيرادات الميزانية ومصروفاتها ، لو لم ينتج عن الانخفاض العظيم في الفيضان الأخير ليس فقط نقص مهم في محصول أموال الأطنان والايماجات بل أيضا بعض الهبوط في إيرادات الجمارك والسكك الحديدية وغيرهما من المصالح ولو لم تتحمل ميزانية سنة ١٩١٤ ، فوق ثمن المهمات المقتضى شراؤها للسكك الحديدية في هذه السنة ، مصروفا جسيما نظير ثمن ماسبق التوصية عليه من المهمات في سنة ١٩١٣ والثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ ولا يجرى تسليمه إلا بعد افتتاح السنة المالية القادمة . ولهذا الأسباب أصبحت إيرادات الميزانية غير كافية للقيام بجميع المصروفات المدرجة في تلك الميزانية . على أنه كان قد يمكن الحصول على الموازنة بين الإيرادات والمصروفات باقصاص الاعتمادات المخصصة للأعمال الحديدية . ولكن رأى من الحكمة أن لا يوقف العمل في الاشغال الكبيرة الجارية التي ستجني البلاد من ورائها فائدة عظيمة بل أن يسد نقص الإيرادات بأن يضاف اليها مبلغ ٥٧٤٠٠٠

نظارة المالية (ادارة العموم وأقسام اخرى) :

كانت الاعتمادات المخصصة لمرتبات مكة والمدينة وللإعانات والمرتبات ولمصاريف أخرى مختلفة تدرج حتى الآن في فرع الخدمات المتنوعة للنظارات فنقلت الى ميزانية نظارة المالية . وبقطع النظر عن هذا النقل فإن في مربوط مصروفات هذه النظارة عن سنة ١٩١٤ زيادة بالنسبة الى مربوط سنة ١٩١٣ تبلغ ١٣٠١٦٤ جنيها مصريا منها مبلغ ٧٣٠٢٥ جنيها مصريا للأعمال الجديدة التي تشمل على تقيم بناء ثكنة لجيش الاحتلال في العباسية وتكملة الخط الحديدي جنوبي الخرطوم وعلى مشتري قطعة أرض في ساحل أثر النبي وسراى لخدمة الحكومة وتحقيق الشراق واستبدال معاشات الخ .

وتبلغ زيادة المصروفات الدائمة ٥٧١٣٩ جنيها مصريا منها مبلغ ٢٧٠٠٠ جنيها ناشئ عن حصر مصاريف مشتري الأدوات المكتبية في ميزانية المالية وكانت قبلا تخصم على اعتمادات المصالح التي تؤود لها . وباقي الزيادة ناتج عن زيادة عدد المستخدمين وعن درج بعض المصروفات التي كانت تؤخذ في سنة ١٩١٣ من اعتمادات أعمال الصرف الكبرى في ميزانية مصلحة المساحة وعن ارتفاع سعر الحنطة التي ترسل الى الحرمين الشريفين وعن زيادة المربوط في ميزانية المطبعة الأميرية لأجر العمال ومشتري مهمات وأصناف الخ .

مصلحة الاملاك الاميرية :

لم يكن يدرج حتى سنة ١٩١٣ في ميزانية الحكومة العمومية إلا زيادة إيرادات مصلحة الدومين على مصروفاتها ومن الآن فصاعدا ستدرج إيراداتها ومصروفاتها بأكملها في الميزانية . وقد بلغ المربوط في سنة ١٩١٤ للمصروفات ٣٣٠٣١٣ جنيها مصريا منه مبلغ ١٥٠٨٥ جنيها مصريا قيمة الاعتماد الذي كان مدرجا في ميزانية سنة ١٩١٣ لمراقبة الاملاك الاميرية الحرة ، ومبلغ ٦٦٤٣ جنيها مصريا قل من ميزانية الاقاليم والمحافظات ، ومبلغ ٢٣١١١٠ جنيها مصرية

قيمة المصروفات التي كانت فيما مضى تؤخذ من الإيرادات، ومبلغ ٧٧٤٧٥ جنيها مصريا للأعمال الجديدة وهي أعمال لتحسين الاطيان وانشاء أبنية مختلفة ومشتري مهمات الخ .

الجمارك :

إن زيادة مبلغ ٨٢٦٠ جنيها مصريا في المربوط لمصلحة الجمارك ناتجة خصوصا عن درج مصروفات في ميزانيتها تقابلها إيرادات موازية لها وعن مصروفات كانت تتحملها مصالح أخرى وعن انشاء فرع للجمرك في وادى حلفا .

خفر السواحل :

يتضمن تقدير المصروفات لهذه المصلحة مبلغ ١٠٠٠٠ جنييه مصرى للأعمال الجديدة كبناء مساكن وغير ذلك في الأقسام ومشتري لانشات لميناء الاسكندرية وأعمال ترتيبات في احدى السفن الطوافة الخ .

أما الزيادة في المصروفات الدائمة فتبلغ ١٢٤٥٣ جنيها مصريا وهي ناشئة خصوصا عن انشاء نقطة جديدة لخفر السواحل على شاطئ البحر الأحمر وعن ارتفاع أسعار العليق والوقود والتوريدات العمومية .

البوستة :

سبق القول انه قد زيد في تقدير إيرادات ومصروفات هذه المصلحة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنييه مصرى وهو قيمة رسم المرور ومصاريف النقل بحرا والسكورتاه البحرية والعمولة على الحوالات البريدية . وتبلغ قيمة الخدمات التي تودى لمصلحة البوستة والاعتمادات المنقولة من ميزانيتها الى ميزانية مصالح أخرى ١٥٤٢١ جنيها مصريا فإذا حسب هذا المبلغ تكون الزيادة الحقيقية في المربوط عن سنة ١٩١٤ لهذه المصلحة ١٧٥٠٦ جنيهات مصرية . وسببها اتساع نطاق أعمال هذه المصلحة وانشاء مكاتب بوستة ومكاتب فرعية جديدة .

الليمانات والفنارات :

بلغ مجموع الزيادة على ميزانية هذه المصلحة ٧٤٨٥٥ جنيها مصريا : منها ٥٧٩٢٥ جنيها مصريا للاعمال الجديدة وخصوصا في ميناء الاسكندرية ، ومبلغ ١٣٤٨١ جنيها مصريا لمصروفات كانت تؤخذ حتى الآن من الاعتمادات الخصوصية والاحتياطي العمومي . والباقي هو قيمة الخدمات التي تؤديها مصلحة الليمانات والفنارات لمصالح أميرية أخرى ، وما زيد على الربط لاحتياجات المصلحة العادية .

نظارة المعارف العمومية :

فصلت مدرسة الحقوق الخديوية ومدرسة الزراعة العليا في الحيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة في مشتر عن نظارة المعارف العمومية وألحقت الأولى بنظارة الحقانية والاثنتان الأخريان بنظارة الزراعة . وقد حذفت تقديرات هذه المدارس الثلاث لسنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ من ميزانية نظارة المعارف العمومية وأدرجت تقديرات الأولى في ميزانية نظارة الحقانية وتقديرات الثانية والثالثة في ميزانية نظارة الزراعة . وتبلغ الزيادة الظاهرة في مصروفات نظارة المعارف العمومية لسنة ١٩١٤ مبلغ ١٣٠٢٣ جنيها مصريا وهي تبلغ في الحقيقة ٢٥٤٨٠ جنيها مصريا إذا حسبت الخدمات المؤداة . وهذه الزيادة ناشئة عن تلبية الماهيات وخصوصا ماهيات موظفي التدريس وعن إنفاذ برنامج التعليم للسنة المدرسية ١٩١٤ - ١٩١٥ وعن مشترى أثاث وأعمال ترتيبات في مدارس مختلفة . أما الاعمال الجديدة المختصة بهذه النظارة فقد أدرجت قيمتها في ميزانية نظارة الاشغال العمومية .

ويتضمن برنامج التعليم ، فيما يتضمن ، انشاء مدرسة لمعلمات المدارس الأولية في الاسكندرية ومدرسة ابتدائية مجانية للذكور في القاهرة وانشاء أقسام جديدة في مدارس مختلفة بين طالية وثانوية وتوسيع نطاق تدريس التاريخ

والجغرافيا والعلوم باللغة العربية وإنفاذ اللائحة الموضوعة لرعاية وإرشاد الطلبة المصريين الذين يتلقون العلوم في أوروبا . وبلغت زيادة الاعانات الممنوحة للدارس الثانوية الحرة ١٣٠٠ جنيه مصرى . وقد تابعت نظارة المعارف العمومية إنفاذ خطة الاشتراك مع مجالس المديرية في أمر التعليم بأن عهدت إليها إندارس الابتدائية في طنطا وقنا وحملتها مصاريف التعليم الأولى .

نظارة الداخلية :

يبلغ مجموع الزيادة في ميزانية هذه النظارة لسنة ١٩١٤ مبلغ ٢٨٥٦٦٤ جنيها مصريا ، وتوزع هذه الزيادة كما يأتي :

جنيه مصرى

إدارة العموم ١٣٠٦٠٠

مصلحة الصحة العمومية ١٣١٤٩١

مصلحة السجون ٢٣٥٧٣

٢٨٥٦٦٤

زيد على تقديرات إدارة العموم لستى ١٩١٣ و ١٩١٤ مبلغ ١١٧١٦٠ جنيها مصريا نقل من فرع « الخدمات المتنوعة » وهو قيمة الاعانات المرتبة للبلديات والمجالس المحلية وقيمة مصروفات الكورتنينات . وفي تقدير سنة ١٩١٤ تبلغ الزيادة ١٣٠٦٠٠ جنيه مصرى ولكن اذا استأثر منها مبلغ ٢٠٢٢٥ جنيها مصريا قيمة المصروفات التي كانت تؤخذ حتى الآن من الاعتمادات الخصوصية تصبح هذه الزيادة ١١٠٣٧٥ جنيها مصريا منها مبلغ ١٠٣٧٠٠ جنيه مصرى للباقي من الاعانة التي منحت في سنة ١٩١٢ لمجالس المديرية ، ولأعمال جديدة تتعلق بإدخال التنوير وتوزيع المياه في بعض مدن الأقاليم ومبلغ ٦٦٧٥ جنيها مصريا لزيادة المستخدمين والاعانات المقتضى منحها لمجسسين محليين جديدين ولزيادة اعتمادات المصروفات المتنوعة الخ .

ولما كان القسم البيطرى والمدرسة البيطرية قد فصلا عن مصلحة الصحة العمومية وألحقا بنظارة الزراعة فقد جرى النقل اللازم فى اعتمادات ستنى ١٩١٣ و ١٩١٤ وفى ميزانية مصلحة الصحة العمومية زيادة ظاهرة قدرها ١٣١٤٩١ جنيتها مصريا . على أنه أنا صرف النظر عن قيمة المصروفات التى كانت تخصم على الاعتمادات الخصوصية وإذا حسبت قيمة الخدمات المؤداة تصبح الزيادة الحقيقية ٧٣٧٥٩ جنيتها مصريا منها مبلغ ٣٨٩٨٥ جنيتها مصريا للأعمال الجديدة ومبلغ ٣٤٧٧٤ جنيتها مصريا للمصروفات العادية . وتشتمل الأعمال الجديدة على بناء مستشفيات ومحلات إضافية لها وعلى مصاريف تأييث وتجهيز ومصاريف أولية لكنس ورش الشوارع الجديدة فى القاهرة وعلى المصاريف اللازمة لمقاومة الأوبئة الخ . وقد نشأت الزيادة فى المصروفات العادية عن تنظيم المعاهد الفنية وعن توسيع الأعمال فى مستشفى المجاذيب فى الخانكة ومستشفيات الأقاليم وعن إنشاء ثلاثة مستشفيات للرمم وتفتيش للرمم فى المدارس الأميرية وعن اتساع دائرة أعمال المصلحة وعن رش الشوارع الجديدة فى القاهرة وكسبها الخ .

أما زيادة مبلغ ٢٣٥٧٣ جنيتها على المربوط لمصلحة السجون فهى ناشئة عن تحسين حالة السجناء وعن زيادة الاعتماد لغذاء المسجونين وعن درج مصروفات الأورديات فى الميزانية .

نظارة الحقانية :

ألحقت مدرسة الحقوق الخديوية بنظارة الحقانية بعد أن كانت تابعة لنظارة المعارف العمومية . ويتضح من مقارنة تقديرات المصروفات لنظارة الحقانية عن ستنى ١٩١٣ و ١٩١٤ بما فيها اعتمادات مدرسة الحقوق وجود زيادة ظاهرة فى ميزانية سنة ١٩١٤ تبلغ ١١٤٦٠ جنيتها مصريا وهى ناتجة عن زيادة عدد المستخدمين فى أقلام النظارة وأقلام كتاب المحاكم وعن إنشاء وظيفة قاض وطنى فى محكمة القاهرة المختطة ووظيفة رئيس ووكيل لمحكمة المنصورة الأهلية ووظيفة

عضو في محكمة القاهرة الشرعية وعن انشاء محكمة جزئية في طوخ وعن ترقية عدد من القضاة ووكلاء النيابة في المحاكم الاهلية وعن زيادة الاعتمادات للايجارات ولأجر المستخدمين باليومية . واذا حسبنا مبلغ ١٨٩٩٢ جنيها قيمة الخدمات التي تؤديها لنظارة الحقانية مصالح أخرى وألغيت تسويتها تكون الزيادة الحقيقية في المربوط لسنة ١٩١٤ مبلغ ٣٠٤٥٢ جنيها .

نظارة الاشغال العمومية :

استنزل من مربوط هذه النظارة لسنة ١٩١٣ قيمة الاعتماد الذي كان مدرجا لمصلحة الزراعة القديمة . وتبلغ زيادة المربوط لسنة ١٩١٤ بالنسبة الى المربوط للسنة الماضية ١٤٧٣٦٩٧ جنيها مصريا منها ١٤٢٨١٩٧ جنيها مصريا للاعمال الجديدة و ٤٥٥٠٠ جنيها مصري للمصروفات العادية . أما الاعمال الجديدة فانها تشمل على أعمال الري والصرف البالغة قيمتها ١٠١٤٩٠٩ جنيهات مصرية وعلى تشييد أبنية لمصالح الحكومة المختلفة بمبلغ ١٣٩٠٢٨ جنيها مصريا وعلى أعمال نظافة مدينة القاهرة البالغة مصاريفها ١٧٤٥٥٢ جنيها مصريا وعلى مبلغ ٩٩٧٠٨ جنيهات مصرية لانشاء كبرى وطرق وفتح شوارع في القاهرة ولتزع ملكيات الخ .

ونشأت الزيادة في تقدير المصروفات العادية على الأخص عن درج المصروفات التي كانت تؤخذ من الاعتمادات الخصوصية ومن الاختياطي العمومي ضمن الميزانية وعن توسيع قسم الطرق الرئيسية واتساع دائرة التنوير وصيانة الشوارع في مدينة القاهرة .

نظارة الزراعة :

الحق بنظارة الزراعة مدرسة الزراعة العليا في الجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة في مشهور والاقسام البيطرية . وتبلغ الزيادة في تقديرات هذه النظارة لسنة ١٩١٤ بالنسبة الى تقديرات سنة ١٩١٣ ، مضافا اليها مربوط المدرستين والاقسام

المذكورة ، مبلغ ٣٤٩٢٧ جنيها مصريا منها ١٦٧٧١ جنيها مصريا للأعمال الحديدية و١٨١٥٦ جنيها مصريا لتنظيم أقلام النظارة وتوابعها . والأعمال الحديدية تشمل على المصروفات للملاحظة المواشى الواردة من السودان وللوقاية من التيفوس البقرى وعلى المصروفات اللازمة لاجراء التجارب لتحسين جنس بذرة القطن وللتحوطات لآبادة الحشرات التى تفتك بشجر البرتقال والليمون الخ .

السكك الحديدية :

تزداد مصاريف استثمار الخطوط الحديدية بنسبة ازدياد الإيرادات . وما عدا زيادة المصروفات الناشئة عن زيادة الإيرادات ، تتضمن ميزانية سنة ١٩١٤ ، فوق الاعتماد المعتاد تخصيصه لمشتري مهمات متحركة ، مبلغا وافرا لصرف ثمن المهمات التى أوصى عليها فى سنة ١٩١٣ وفى الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ ولكنها لايجرى تسليمها إلا فى الأشهر الاولى من السنة المالية القادمة . ولذلك ستتحمل مصلحة السكك الحديدية فى سنة ١٩١٤ من هذا القليل مصروفا مضاعفا . وعليه فزيادة الاعتمادات لمصروفات السكك الحديدية الاعتيادية يبلغ مجموعها ٢٧٨٧٥٢ جنيها مصريا .

والمصروفات اللازمة للأعمال الحديدية التى تعمل فى سنة ١٩١٤ تبلغ ٤٤٣٠٠٠ جنيه مصرى وسيخصص هذا المبلغ لانشاء خطوط جديدة وتشيد كبارى وتجديد بناء محطة الاسكندرية وبناء مساكن للمستخدمين ولأعمال تحسين متنوعة وغير ذلك .

التلفرافات :

تبلغ الزيادة فى هذا الفصل ٢٢٩٣٧ جنيها مصريا منها ٥١٧٧ جنيها مصريا فى تقدير المصروفات العادية ، وهذه الزيادة ناتجة عن اتساع نطاق المصلحة ، و ١٧٧٦٠ جنيها للأعمال الحديدية وهى انشاء أسلاك تلفونية وأنايب مفرغة وبناء مساكن للمستخدمين .

مصالح ادارة ومالية الأقاليم والمحافظات :

زيد على تديرات هذه المصالح لستى ١٩١٣ و ١٩١٤ مبالغ مختلفة كانت تدرج حتى الآن فى ميزانية الخدمات المتنوعة . وفى سنة ١٩١٤ تبلغ الزيادة الظاهرة ٢٢٦٨١ جنيها مصريا . وهى ناشئة عن زيادة مستخدمى الادارة والتحصيل والبوليس وعن تولى مرتب صيارف البلاد وعن ارتفاع أسعار العليق والأغذية وعن زيادة الاعتمادات للمصروفات المتنوعة وعن درج مصروفات فى الميزانية تقابلها إيرادات معادلة لها وعن مشترى مضخة سيارة لمدينة القاهرة الخ ، وإذا حسبت الخدمات التى تؤدىها الأقاليم والمحافظات والخدمات التى تؤدى لها ، وهى أعظم أهمية بكثير ، تكون الزيادة الحقيقية لسنة ١٩١٤ فى مصروفات هذه المصالح ٤٥٧٢٥ جنيها مصريا .

نظارة الحربية :

زيد على المربوط لمصروفات هذه النظارة مبلغ ٤٢٥٠٤ جنيهات مصرية منها ١٥٧٨٥ جنيها مصريا لبناء ثكنات ولأعمال جديدة أخرى ومشتريات أقل أهمية . والزيادة الظاهرة فى المصروفات العادية تبلغ ٢٦٧١٩ جنيها مصريا ولكن إذا اضيف الى هذا المبلغ قيمة الخدمات التى تؤدى لنظارة الحربية تبلغ الزيادة الحقيقية ٣٦١٥٩ جنيها مصريا وهى ناشئة خصوصا عن ارتفاع أسعار الاغذية والعليق .

المعاشات والمكافآت :

كانت المكافآت التى تدفع للقترين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية مدرجة فى باب مخصوص من ميزانية سنة ١٩١٣ وستدرج من الآن فصاعدا فى باب المعاشات .

وان ماتحمله الخزينة من المعاشات ومكافآت الرفت يترايد سنة عن سنة . ويعزى ذلك من جهة الى ازدياد عدد الموظفين والمستخدمين من جميع الطبقات ، ومن جهة أخرى الى مانتج عن القانونين الجديدين للعاشات الملكية والعسكرية من زيادة المصروفات لأن أحكامهما أكثر فائدة للمستخدمين من أحكام القوانين التي حل هذان القانونان محلها . وتبلغ المعاشات المربوطة الآن بمقتضى اللوائح ٥٠١٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ٤٨٧٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ . ويخفف هذه الزيادة فى المصروفات وفر فى أقسام أخرى من باب المعاشات بحيث لا يتجاوز صافى الزيادة فى هذا الباب ٦٧٧٧ جنيها مصرى .

القاهرة فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٤

الامضاءات :

سعيد ذو الفقار
سسل
لندسى
أديب
هنرى هيكز

ميزانية سنة ١٩١٤

الايـرادات

باب		ميزانية سنة ١٩١٤	ميزانية سنة ١٩١٣	متحصلات سنة ١٩١٢
		جنيـه مصرى	جنيـه مصرى	جنيـه مصرى
١	أموال مقررة	٥٣٣٦٠٠٠	٥٥٦٠٠٠٠	٥٦٠٩٥٩٩
٢	الجمارك	٤٠٠٠٠٠٠	٣٣٨٠٠٠٠	٣٨٣٣٧٥٧
٣	رسوم اللبانات والفنارات	٤٣٦٠٠٠	٣٨٣٠٠٠	٤٣٦٣٢٠
٤	مصايد الأسماك	٣٥٠٠٠	٤١٠٠٠	٤١٣٧٤
٥	الدمغة	٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	٤٥١٤١
٦	رسوم دمغة المصاغات	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٨١
٧	الرسوم القضائية والقيدية	١٤٦٨٠٠٠	١٣٩٥٠٠٠	١٧٤٥٠١١
٨	رسوم متنوعة	٥٢٠٠٠	٥٧٠٠٠	٥١٨٨٣
٩	سكك الحديد	٣٨٤٣٠٠٠	٣٦٣٠٠٠٠	٣٩٥٧٣٤٤
١٠	التلفرافات	١٢٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٣٨٦٣٧
١١	البوستة	٣٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣١٦١٤٩
١٢	إيجارات ومتحصلات أملاك الميرى	٦٠٧٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٧٤٩١٧
١٣	بدل الخدمة العسكرية	١٤٠٠٠٠	١٦١٠٠٠	١٦٠٢٥٨
١٤	المستقطع من ماهيات المستخدمين	١٣٤٠٠٠	١٢٩٠٠٠	١٣٢٢٧٥
١٥	إيرادات متنوعة	٨٤٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠	٨٥١٣٢٩
١٦	إيرادات غير اعتيادية	٢٠٠٠٠٠	—	—
١٧	الماخوذ من الاحتياطي العمومي	٥٧٤٠٠٠	—	—
١٨	المتحصل من المنصرف بغير حق	—	—	١٧٧٦٨
	جملة	١٨١٦٢٠٠٠	١٦١٣٠٠٠٠	١٧٥١٥٧٤٣

ميزانية سنة ١٩١٤

المرفوعات

أ.ب.		ميزانية ١٩١٤		ميزانية ١٩١٣	
		جنيه مصري	سنة ١٩١٤	جنيه مصري	سنة ١٩١٣
١	مخصصات ومرتبات العائلة وكاينته الحاضرة الفخيمة الخديوية...	٢٨١٢٨٢	٢٨١٢٨٢	٢٨١١٩٦	٢٨١١٩٦
٢	جلس النظر	٩٠١٤	٩٠١٤	٧٢٢٧	٧٢٢٧
٣	الجمعية التشريعية	٣٩٧٥١	٣٩٧٥١	١٧١٥٢	١٧١٥٢
٤	نظارة الخارجية	١٢٩٧٠	١٢٩٧٠	١٣٠٧٠	١٣٠٧٠
٥	نظارة المالية :				
	ديوان الموم والاقسام الأخرى	٦٢٤٧٣٤	٦٢٤٧٣٤	٤٩٤٥٧٠	٤٩٤٥٧٠
	مصلحة الاملاك الأميرية	٣٣٠٣١٣	٣٣٠٣١٣	١٥٠٨٥	١٥٠٨٥
	الجبارك	١٤٩٠٩٠	١٤٩٠٩٠	١٤٠٨٣٠	١٤٠٨٣٠
	خزير السواحل	١٨٧١٠٨	١٨٧١٠٨	١٦٤٦٥٥	١٦٤٦٥٥
	البريسته	٣٤٢١٤٥	٣٤٢١٤٥	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
	المبانيات والقنارات	١٩٢٧٠٥	١٩٢٧٠٥	١١٨٨٥٠	١١٨٨٥٠
٦	نظارة المعارف العمومية	١٨٢٧٠٩٥	١٨٢٧٠٩٥	١٢٢٤٠٥٠	١٢٢٤٠٥٠
٧	مدرسة القضاء الشرعي	٥٢٥٢٢٤	٥٢٥٢٢٤	٥١٢٢٠١	٥١٢٢٠١
٨	نظارة الداخلية	١٠٨٤٣٧٥	١٠٨٤٣٧٥	٧٩٨٧١١	٧٩٨٧١١
٩	نظارة الحفانية	٨٥٩٦٥٥	٨٥٩٦٥٥	٨٤٨١٩٥	٨٤٨١٩٥
١٠	نظارة الإشتغال العمومية	٢٨٨٠١١٢	٢٨٨٠١١٢	١٤٠٦٤١٥	١٤٠٦٤١٥
١١	نظارة الزراعة	١١٧٧٢٤	١١٧٧٢٤	٨٢٧٩٧	٨٢٧٩٧

١٢	سلك الجليد والتلفافات :	السلك المسبب		التلفافات
		سنة ١٩١٤	سنة ١٩١٣	
		جنيته مصري	جنيته مصري	
		٢٩٩٢٩٩٤	٢٢٧١٢٤٢	
		١٤٢٣٨١	١١٩٤٤٤	
١٣	إدارة ومالية الاقاليم والمخاضات			

١٤	مصاريف عسكرية :			
	نظارة الطيرية	سنة ١٩١٤	سنة ١٩١٣	
	جيش الاحتلال	جنيته مصري	جنيته مصري	
		٩٤٤٩١٨	٩٠٢٤١٤	
		١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	
١٥	مأمورية الاسبانية			
١٦	منع تجارة الرقيق			
١٧	معاشات ومكافآت			
١٨	البريكو والدين العموي			
١٩	مصاريف غير منظورة			

تقدير المبالغ المنظور صرفها في سنة ١٩١٣ من الاعتمادات المخصصة

مصرفات تؤخذ من الاجتياطي العموي في سنة ١٩١٣

١٨١٦٢٠٠٠	١٤٩٠٩٠٠٠
—	٧٢١٠٠٠
١٨١٦٢٠٠٠	١٥٦٣٠٠٠٠
—	٢٩٨٤٠٠٠
١٨١٦٢٠٠٠	١٨٦١٤٠٠٠

مذكرة المستشار المالى

عن ميزانية سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ (*)

١٩ مارس
سنة ١٩١٤

ملاحظات عمومية كنت قد قدرت فى مذكرتى عن ميزانية سنة ١٩١٣ أن الزيادة فى قيمة محصول موسم القطن لسنة ١٩١٢ ستبلغ على الأرجح مليونين ونصف مليون جنيه بالنسبة الى محصول الموسم السابق . فكانت النتيجة فى الواقع دون المقدّر بقليل إذ أن قيمة المحصول قدرت بنحو ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى أى بزيادة ٢,١٤٠,٠٠٠ جنيه بالنسبة الى محصول سنة ١٩١٢ *

وينحى لأول وهلة أن مثل هذا النمو الذى حصل فى أهم صنف من صادرات القطر المصرى على نحو ما تقدّم قد أثر مباشرة فى المستورد سنة ١٩١٣ من أصناف الاستهلاك الذى زادت قيمته بنحو من مليونى جنيه مصرى . على أنه يثبت لدى إمعان النظر أنه لا يمكن تأكيد مثل هذا الاستنتاج إذ يظهر من جهة ثانية انخفاض فى حركة النقود يكاد يوازى الزيادة فى قيمة الوارد من أصناف الاستهلاك بتمامها . وقد كانت نتيجة هذه الحركة خلال موسم القطن لسنة ١٩١٢ - ١٩١٣ أنه قد سحب من القطر مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مع أن هذه الحركة قد انجلت فى الموسم السابق عن ورود مبلغ مليون ونصف مليون جنيه الى القطر . ولا بد من الرجوع الى موسم سنة ١٩٠٨ - ١٩٠٩ إذ كانت قيمة محصول القطن أقل من قيمة المحصول الحالى . يبلغ سبعة ملايين ونصف مليون جنيه لنجد مثالا عن صدور النقود الى الخارج بالكمية المتقدّم ذكرها .

(*) الفوائض المصرية فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٤ وجه ١١٠٧

* فى الجدول الآتى مقارنة بين قيمة محصول القطن فى مواسم السنين الأخيرة :

سنة	قطار	جنيه مصرى
١٩٠١ - ١٩٠٠	٥٢٤٣٥٢٤٨٠	١٦,٠٥١,٠٠٠
١٩٠٢ - ١٩٠١	٦٣٦٩٩١١	١٧,٧٢٢,٠٠٠

وعليه فبدلا من زيادة قيمة الواردات بنسبة زيادة الصادرات حدث في ميزان تجارة القطر رجحان في كفة الصادرات يبلغ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات. ويستدل من هذه النتيجة على أن الأموال الجديلة المستوردة من الخارج قد نقص مقدارها نقصاً يعادل تلك القيمة إن لم تقل أن حركتها وقفت وقوفاً تاماً .

سنة	قطر	جنيه مصرى
١٩٠٢ — ١٩٠٣	٥٨٣٨٠٧٩٠	٢١٠٣٣٤٠٠٠
١٩٠٣ — ١٩٠٤	٦٥٠٨٠٩٤٧	٢٣٠٨١٢٠٠٠
١٩٠٤ — ١٩٠٥	٦٣١٣٠٣٧٠	٢١٠٢١١٠٠٠
١٩٠٥ — ١٩٠٦	٥٩٥٩٨٨٣	٢٤٠٥٨٦٠٠٠
١٩٠٦ — ١٩٠٧	٦٩٤٩٣٨٣	٣٠٠٦٥٠٠٠
١٩٠٧ — ١٩٠٨	٧٢٣٤٦٦٩	٣٠١١٧٠٠٠
١٩٠٨ — ١٩٠٩	٦٧٥١١٣٣	٢٤٠٥٩٠٠٠
١٩٠٩ — ١٩١٠	٥٠٠٧٧٧٢	٢٦٠٤٧٠٠٠
١٩١٠ — ١٩١١	٧٥٧٣٥٣٧	٣٥٠٨٤٠٠٠
١٩١١ — ١٩١٢	٧٤٢٤٢٠٨	٢٩٠٨٦٣٠٠٠
١٩١٢ — ١٩١٣	٧٤٩٩٩١٠٠	٣٢٠٠٤٠٠٠

والوصول الى معرفة قيمة محصول الموسم يجب أخذ الرقم الذى يمثل واردات القطن الاسبوعية الى الاسكندرية من أول سبتمبر الى ٣١ أغسطس وضربه بـ «القولى جود فيرباون» المذكور في النشرة الاسبوعية التى تصدرها «شركة المحاصيل العمومية فى الاسكندرية» ثم يضاف الى حاصل الضرب ثمن البذرة الذى يحسب بنفس الطريقة . وتصدر هذه النشرة يوم الجمعة والسعر المذكور فيها هو سعر اليوم . أما فى تقدير المحصول لسنة ١٩١٢ — ١٩١٣ فقد استعملت من مجموع الواردات قيمة الوارد من السودان .

ويمكن القول ان قيمة محصول الموسم المحسوبة على هذه الطريقة هى تقدير تقريبي للبلغ الذى يحصل عليه القطر بوجه عام على أنه لا يدخل فى ذلك أرباح تجار التصدير . أما المبلغ الذى يحصل عليه التجار أنفسهم فان ضبط تقديره يتفاوت صحتة بدرجة تختلف من سنة الى أخرى وسبب ذلك أن القطن الوارد الى الاسكندرية من داخلية البلاد كثيراً ما يكون المزارعون قد باعوه بسعر تحد قبل يوم وروده بمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر أو بسعر سيحد في مثل هذه المدة بعد يوم وروده .

وإذا فحصنا أنواع الأصناف المختلفة الواردة من الخارج يظهر في أصناف الماكولات والملبوسات نقص عام يستثنى منه خصوصاً صنفاً الحبوب والدقيق .
فإن المستورد منهما زاد زيادة كبرى لسدّ عجز محصول البلاد ، وفي مجموع زيادة قيمة الواردات بمبلغ يناهز ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ناتج عن زيادة المستورد من هذين الصنفين . أما باقى الزيادة فناتج عن ارتفاع الأسعار التى دفعتها مصر عن المنسوجات القطنية وعن الفحم وزيت البترول والخشب وغير ذلك من الأصناف .

وقد رافق التزول في ميزان التجارة والنقص في قيمة السلفات المعقودة في الخارج نقص في استهلاك أصناف الاحتياجات الأولية ووقوف تام في خزن الذهب .
وقصارى الكلام يوجد دليل يبين على أن البلاد تبتدى ميلاً الى الاقتصاد في النفقات من أوجه عديدة .

ويجب أن يعدّ هذا الميل فالأحسن ، ولكن لا بد من الاعتراف بأنه لم يظهر بطريقة محسوسة الا بتأثير ضغط الديون وما آلت اليه الحالة من الاضطراب الى تصفية التعهدات المتخذة في المدة التى تقدّمت الازمة . ومن الأمور المسلم بها عموماً أنه لو كانت المراكز التى تضعضعت على أثر أزمة سنة ١٩٠٧ قد صفت تصفية تامة لكان ذلك قد ساعد على اصلاح الحالة الاقتصادية العمومية .
على أن في عدد التفاليس وزرع الملكيات لتسديد الديون دلالة صريحة على سير التصفية ببطء . أما ما نشأ عن ذلك من الشعور بفقد الثقة والأمنية الذى ساد في الدوائر المالية والتجارية فانه يظهر في الآراء المدونة في تقارير الغرف التجارية والشركات العمومية .

ويخشى أن تكون الاجراءات والطرق التى تسير عليها المحاكم قد نجم عنها إطالة هذه الحالة بما مهدت للدينين الماطلين والفاستدئ الذمة من الوسائل للتخلص من تعهداتهم . وانه لمن الخطأ أن يتبادر الى الأذهان أن المصاعب والتأخير في تحصيل الديون قد تعود بالنفع على المدينين ، بل الأمر بعكس ذلك لأن هناك

أسباباً قوية تجعل على الاعتقاد بأن الطرق غير المرضية المتبعة من هذا القبيل في القطر المصرى قد زعمت ثقة الدائنين، وشططت المهتم عن الائتداع على تشغيل الأموال في المشروعات الحسنة، وساعدت على رفع معدل الفائدة .

وإذا كان البحث في عيوب التشريع والاجراءات أمام المحاكم يخرج نوعاً ما عن حدود هذه المذكرة ويكفى فقط تبيان الاضرار اللاحقة من جراء ذلك بالثقة المالية بالبلاد وجوب ملاقاتها ، الا أنه مما لا يخلو من الفائدة الاشارة الى أن الحكومة شرعت في اصلاح تلك العيوب بانفاذ القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٢ الذى سهل وقصر كثيراً الاجراءات التى تتبع لتحصيل الديون المضمونة برهنيات وباصدار القانون نمرة ٣٣ لسنة ١٩١٣ الذى حسن طرق الاجراءات أمام المحاكم تحسیناً أعم . وعدا ذلك فقد تشكلت لجنة فنية أهم أغراضها وضع نظام للمرافعات أوجز من النظام الحالى وأكثر منه تسهلاً في المعاملات لاستيفاء الديون الناشئة عن عقود وعلى الأخص السندات والكمبيالات . نعم ان أعمال هذه اللجنة مقصورة على قانون المرافعات الأهلى الا أنه يرجى أن كل اصلاح أكيد يتم على يدها سيدخل فيما بعد في تشريع المحاكم المختلطة .

ويحقق الاستغراب من أن الزيادة الوافرة في قيمة محصولات البلاد منذ غرة القرن الحاضر لم تكسب البلاد مركزاً أثبت من الوجهة المالية مع أنها كانت مقرونة بأسباب الطمأنينة والنظام التى تضمنها الادارة الحسنة . وبرغم العوامل التى كان لها بعض التأثير في هذه الحالة ، كزيادة عدد السكان وغلاء أسباب المعيشة ، فإن تلك النتيجة المحيية للأمال يجب أن تعزى خصوصاً الى تراكم الديون وإلى اقدام الجمهور على الإسراف .

ومع أن الزيادة في الديون ينشأ عنها حتماً تحميل موارد البلاد أحمالاً تدوم الى مدة بعيدة الأجل ، فإن الحالة الحاضرة الغير مرضية ستؤول يوماً ما مع استمرار التصفية الى حالة أثبت في المعاملات . وغير ضامن من هذا القبيل للأمل بعودة الأمور الى مجاريها بذل المساعي الافرادية لتقليل النفقات والعدول عن عقد

سلفات جديدة لا يكون الغرض الوحيد منها لإنتاج ايراد . وفي حركة التجارة مايدل على ظهور ميل حقيق من هذا القبيل كما تقدم الكلام . ويثبت هذا الاستنتاج مايلاحظ من تخفيض المصاريف بين المزارعين .

ومن المرجح أن هذا الأمر الأخير يمكن أن يعزى الى نتائج قانون الخمسة أفدنة فان الذين انتقدوا هذا القانون قد تسرعوا في الحكم بأنه يحرم الفلاح الصغير من كل ثقة مالية به وأن تلك الثقة هي من حاجاته الاقتصادية . على أنه ظهر في الواقع أن الفلاح الذي يحرث أرضه بيده دون مساعدة الغير يحتاج الى الثقة المالية أقل بكثير مما كان يظن وأن الأموال التي كان يستدينها عادة برهن أرضه قبل سن قانون الخمسة أفدنة كان يستعملها في الغالب بطرق لا تأتي بفائدة ويستعين بها على الاسراف في المعيشة . ولما كان الغرض من هذا القانون منع هذه السلفات كان ينتظر أن يترتب على انفاذه تخفيض في مصاريف الملاك الصغير ، وهذا هو الحاصل الآن على ما يظهر .

ومن الثابت أن ضغط الدائنين الحاليين ينتج في بداية الأمر بعض المصاعب ويقود الى محاولة التخلص من أحكام هذا القانون . ولكنه يحق الاعتقاد بوجه الاجمال بأنه أخذ يأتي بالنتائج الحسنة التي كانت تنتظر منه وأنه سيعيد الفلاح الصغير الى المركز الاقتصادي المستقل والأمين الذي لا بد منه لنجاح البلاد .

أما القول بضرورة وجود الثقة المالية بالفلاح الصغير ليتمكن من الاستقراض فان التعويل عليها كان يقضى حتما بإيجاد نظام للاستقراض يعوض على الفلاحين الوسائل التي حرهم منها القانون . على أن الغرض المقصود من ذلك القانون كان ، كما تقدم بيانه ، تضيق وسائل الاستقراض لا توسيع حدودها . وأن الضمانات المثل لحفظ الثقة المالية بالمزارعين ضمن حدود لا يمكن تعديها دون خطر وكذلك التثبت من استعمال هذه الثقة استعمالا مفيدا هي الضمانات المدونة في النظام التعاوني . ومما يسر ذكره أن شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن قد آلت مساعيها حتى اليوم الى انتفاع أعضائها برخص أسعار المشتريات بالجملة بالاشتراك فيما بينهم أكثر مما آلت الى منحهم سلفات قديمة .

ولا سبيل الى الانكار أن هناك مصاعب جمة تحيط بتأليف هذه الشركات وادارتها بسبب نظام التشريع الحالي . ولذلك تم وضع قانون الغرض منه تسهيل انشاء شركات التعاون الزراعية وهو معروض الآن على الجمعية التشريعية . وقد دل الاختيار في البلاد الأخرى على أن نجاح هذه الشركات متوقف على ما تبذله هي نفسها من الهمة بقطع النظر عن كل تداعل من قبل الحكومة وعن كل مسؤولية تلقى عليها . على أن هذه الشركات في حاجة الى التدريب والارشاد ولا سيما في بدابة أمرها . لذلك نص القانون على أن تحفظ الحكومة لنفسها بعض الحقوق في المراقبة لتتمكن من استعمالها عند الضرورة .

وان مثل هذه الوسائل التي أشير إليها فيما تقدم ترمى خصوصا الى تحسين حالة المزارع الصغير . والمظنون أنها ستساعد مساعدة كبرى على تحسين الحالة الاقتصادية العمومية . وتوجه الحكومة عنايتها في الوقت نفسه بقدر ما تسمح لها مآليتها الى توسيع أبواب إيرادات البلاد والى استعمال القوى الضائعة الآن . وإذا جاءت مساعي الأهلين أنفسهم معضدة لمساعي الحكومة فانه بفضل أعمال الصرف وتعمير الأراضى الواسعة وزيادة كمية المياه وتنظيم توزيعها وبفضل أعمال أخرى نافعة لاثبتت البلاد أن تنمو ثروتها نمو كافيا ليعيدها الى مركز النجاح الاقتصادي الذي تستحقه بسبب مواردها الطبيعية النادرة المثل وما طبع عليه أهلها من حب العمل وبسبب الأمن الذي يضمته نظامها الإدارى .

فيضان النيل
والمواسم

وإني لأسف أن أقول لدى النظر الى المستقبل القريب إن انخفاض منسوب النيل انخفاضاً عظيماً في السنة الماضية سيضعف تحقيق هذه الآمال في سنة ٩١٤ فان الفيضان الأخير كان أقل بكثير من كل فيضان تهتمه منذ أكثر من مئة سنة ومع أن القناطر المشيدة في أماكن مختلفة قد أصبحت الآن تقي القسم الأكبر من البلاد من نتائج النقص في الفيضان فانه لا يزال في الوجه القبلى بعض أراض واسعة يتوقف ريعها على ارتفاع منسوب الفيضان .

وقد بقيت مساحة ٤٠٠,٠٠٠ فدان من هذه الأراضي بدون رى أثناء فيضان سنة ١٩١٣ . ولكانت المساحة التي لم تروأ أكثر بكثير لو لم تتخذ التحولات اللازمة لخزن المياه في قناطر أسيوط واسنا الى أقصى حد سمحت به متاتها ولو لم يكن قد تم بناء هذه القناطر وخزان أسوان لكان النقص في الفيضان الأخير قد تحول الى نكبة شمل ضررها البلاد بأسرها .

ومع أن المساعي المشكورة التي بذلها المزارعون للحصول على الماء بواسطة الآبار الارتوازية قد خففت نوعا ما الاضرار الناتجة عن انخفاض منسوب النيل فان الخسائر في موسم الحبوب تقدر مع ذلك بنحو مليونى جنيه مصرى وستشعر البلاد كثيرا بهذا العجز الجسيم في موسم الحبوب ، ولا تنحصر نتائجه في الانحاء المصابة به مباشرة ، فيترتب على ذلك الاضطراب الى استحضاريات أوفر من الحبوب الغذائية والدقيق من الخارج ، والمرجح أن ينجم عن ذلك نقص في توريد الأمتناف الأخرى من أصناف الاستهلاك .

ولم يخل نقص الفيضان الأخير من التأثير في موسم القطن ، وإن كان ذلك لحسن الطالع أقل من تأثيره في سائر المواسم . فان جفاف الأرض قد جعل لوزة القطن لتفتح قبل الأوان بقاء موسم القطن دون ما كان ينتظر أن يكون في بداية الأمر . وبلغ التقدير النهائي لموسم القطن حسب ما رأيت نظارة الزراعة ٧,٥٥٤,٠٠٠ قطار ويرجح منذ الآن أن لا يكون مجموع المحصول دون ذلك التقدير بكثير . وعلى هذه القاعدة يمكن تقدير قيمة الموسم بمبلغ ٣٣ مليون جنيه على التقريب أى زيادة مليون جنيه على قيمة موسم السنة السابقة وذلك بسبب أسعار السوق المرتفعة بعض الارتفاع في هذه السنة .

أما دودة القطن فقد تمت مقاومتها دون مصاعب كثيرة . وكانت الدودة قليلة ومتشتة وقصت كميتها منذ البداية على أثر الضربة التي أصابتها وبسبب إنقاذ الأمر العالى القاضى بالتبكير بقطع المياه عن الأطيان المزروعة برسيا وكانت هذه الأراضي على وجه العموم ملجأ موافقا لتوليد الدودة في طورها الأول . وقد ظهر

في مصر حديثا دودة اللوز الوردية فأتلقت كمية كبيرة من البذرة . على أن الأمل شديد بأن البذرة المعدة للوسم القادم لم تفقد ما فيها من قوة الانتاج . وستحول الحشرات التي تفتك بالدودة دون انتشار اضرارها . وتوجه الحكومة عناية كبرى الى هذه المسألة للنظر في الوسائل المقتضى اتخاذها .

أما توزيع بذرة القطن الذى تقوم به الحكومة الآن بواسطة حلقات القطن فانه يزداد اتساعا . ففي سنة ١٩١٣ وزع ٩٠,٠٠٠ اردب مقابل ٤٢,٠٠٠ اردب وزعت سنة ١٩١٢ . وتقدر الكمية التى ستوزع فى سنة ١٩١٤ بـ ١٢٠,٠٠٠ اردب . وقد بوشرتوزيع الأسمدة الكيماوية أيضا بمعرفة الحلقات . ولا تزال الحقول المعدة لتجارب زرع القطن تبرهن على ما فيها من الفائدة في تدريب المزارعين تدريبا عمليا ، وقد أدت الاختبارات الجارية لتحسين القطن الى ايجاد نوع خالص من « القطن العففى » وسيتابع العمل فى العام المقبل لتوسيع انتشار هذا النوع .

وقد أنفذ فى السنة الماضية قانون مهم لمنع دخول أمراض جديدة من أمراض المزروعات .

لاشك فى أنه سيصيب الإيرادات العمومية بعض النقص سواء كان بسبب مالية الحكومة انخفاض منسوب النيل أو بسبب ما سبقت الإشارة اليه فى مقدمة هذه المذكرة من الميل العام الى الاقتصاد فى النفقات .

وفى سنة ١٩١٣ بلغت الإيرادات العادية ١٧,٣٦٨,٦١٦ جنيا مصريا فكان النقص فيها بالنسبة الى إيرادات السنة السابقة ١٤٧,١٢٧ جنيا مصريا ولا بد من الإشارة الى أنه قد دخل على الإيرادات العمومية لأول مرة إيراد من إيرادات مصالحة الدومين التى أصبحت الآن حرة مما كانت مخصصة له . وقد بلغت الزيادة من هذا الباب ١٨٨,٠٠٠ جنيه مصرى بعد استبعاد قيمة أموال الاطيان التى لم تعد تحصل على تلك الاملاك . ولذلك يكون النقص الحقيقى فى الابواب الأخرى من الإيرادات ٣٣٥,٠٠٠ جنيه مصرى .

وأهم ابواب الإيراد التي تناولها النقص هي السكك الحديدية والمحاكم .

فقد بلغ هذا النقص في إيرادات سكك الحديد ٩٣,٣٠٩ جنيهات مصرية أى بمعدل ٢,٣ فى المئة من إيرادات هذه المصلحة . وتأتى ثلثا هذا العجز من نقص كمية البضائع المنقولة وقد نشأ ذلك عن حادث عرضى وهو أن محصول موسم القطن فى سنة ١٩١٢ قد تم بيعه قبل الموعد الذى بيع فيه محصول سنة ١٩١٣ ولذلك كانت نسبة القطن المنقول فى خلال هذه السنة الأخيرة أقل من الماضى .

أما باقى العجز فناتج عن نقص إيرادات نقل المسافرين وذلك من جهة بسبب انشاء محاكم الاخطاات التى قللت دواعى الانتقال ومن جهة أخرى بسبب اقتصاد الأهلىين فى نفقاتهم .

أما نقص إيرادات المحاكم البالغ ١٨٧,٥٩٧ جنيها مصرية فإنه كان من الأمور المنتظرة لان هذه الإيرادات زادت فى أواخر سنة ١٩١٢ زيادة غير معتادة بسبب الرسوم التى دفعت فى ذلك العهد لتسجيل تاريخ الأوراق المختلفة ذات العلاقة بقانون الخمسة أفدنة . وحدث كذلك عجز فى إيرادات المحاكم الأهلية من جراء انشاء محاكم الاخطاات كما كنت قدّرت ذلك فى مذكرة عن ميزانية سنة ١٩١٣ .

وفى إيرادات الاموال المقررة ، بعد استنزال الضرائب التى لم تعد تحصل على أملاك الدومين ، نقص يبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرية قسم منه ناشئ عن رفع الضرائب عن الاطيان التى لم يتيسر ردها والقسم الآخر عن متأخرات فى أموال الاطيان .

وحدث كذلك نقص فى الإيرادات المتنوعة قدره ٦٥,٤١٢ جنيها مصرية ناشئ عن عدم الحاجة الى ضرب عملة جديدة فى سنة ١٩١٣ وكان الإيراد من هذا الباب فى سنة ١٩١٢ يزيد عن قيمة النقص المذكور .

ونقصت إيرادات التلغرافات مبلغا قدره ٨,٢٢٥ جنيها مصريا أى بمعدل ٦ في المئة من إيرادات هذه المصلحة . على أن في إيرادات الليثانات والفنارات زيادة تبلغ ١٤,٥٠٩ جنيهات مصرية أى بمعدل ٣ في المئة . وكذلك في إيرادات مصلحة البوستة زيادة ١٨,٦١٠ جنيهات مصرية أى بمعدل ٥ في المئة . وتبلغ الزيادة في إيرادات مصلحة الجمارك ٣١,١٢٨ جنيها مصريا وقد زادت المبالغ المودعة في صندوق التوفير ٨١,٠٠٠ جنيه مصرية أى بمعدل ١٥ في المئة وهي زيادة تدعو الى الأمل الكبير بالمستقبل .

وفي الميزانية العادية لسنة ١٩١٣ زيادة في الإيرادات تبلغ ١,٦٣٩,٨٣١ جنيها مصريا بالنسبة الى المصروفات . على أن المصروفات المأخوذة من الاحتياطي العمومي زادت من جهة أخرى على الإيرادات الخاصة به مبلغ ١,٥٩٥,٨٩٤ جنيها مصريا فيكون مجموع صافي الزيادة في الإيرادات على المصروفات ٤٣,٩٣٧ جنيها فقط .

وفي الجدول الآتي بيان مجموع إيرادات الحكومة ومصروفاتها في السنوات الخمس الأخيرة :

سنة	إيرادات عادية وغير عادية	مصروفات			الفرق	
		مصروفات عادية	مصروفات خصوصية وغير عادية	المجموع	زيادة الإيرادات على المصروفات	زيادة المصروفات على الإيرادات
١٩٠٩	١٥,٨٨٧,٣١٣	١٣,٥٦٨,٤٢٨	٣,٣٣١,٥٨٧	١٦,٩٠٠,٠١٥	—	١,٠١٢,٧٠٢
١٩١٠	١٦,٣٦٧,٦٦٧	١٣,٨٤٩,٨٥٠	٣,٠٩٨,٣٣٣	١٦,٩٤٨,٠٨٢	—	٦١٠,٤١٥
١٩١١	١٧,١٧٧,١٠٧	١٤,١٣٧,٨٠٢	٢,٩٣٩,٤٠٥	١٧,٠٧٧,٢٠٧	٩٩,٩٠٠	—
١٩١٢	١٧,٨٤٨,٣٥٢	١٤,٨٣٢,٤٠٨	٢,٧٤٧,٣٢١	١٧,٥٦٩,٦٢٩	٢٧٨,٧٣٣	—
١٩١٣	١٧,٧٠٣,٨٩٨	١٤,٨٨٣,٩٢٩	٢,٨١٦,٠٣٢	١٧,٦٥٩,٩٦١	٤٣,٩٣٧	—

وفي الأرقام الواردة في هذا الجدول دلالة صريحة على أنه لم يتيسر زيادة المصروفات الادارية العادية وتخصيص مبلغ كبير في كل سنة للأعمال الجديدة العائدة بفائدة عمومية الا بواسطة نمو الإيرادات وقد حدث في فترة الثلاث سنوات المتقضية من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٢ زيادة في موارد الميزانية قدرها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري حوّلت العجز الجسيم في الميزانية الى زيادة في الإيرادات وهذا مع ازدياد المصروفات في المدة نفسها مبلغ ٦٧٠,٠٠٠ جنيه عما كانت عليه .

ولا ينتظر أن تستمر الزيادة في الإيراد على هذا النمط في المستقبل القريب ؛ بل ينتظر أن يحدث في سنة ١٩١٤ قصص وقفي محسوس للأسباب التي تقدم بيانها . وعليه فن الضروري اتخاذ الوسائل اللازمة منذ الآن استعدادا للحالة الآتية .

وكان مدار سياسة الحكومة المالية أثناء السنوات الأخيرة على انفاذ مشروعات خطيرة ومفيدة لاثماء موارد البلاد مع تخفيض في الضرائب التي يظهر أنها شديدة أو شاذة .

وقد تجلت صحة هذه السياسة تماما في النتائج التي نجمت عنها ؛ فبدأت هذه النتائج ليس فقط في ازدياد رفاهية الأهلين بل أيضا في جعل البلاد في مأمن من الطوارئ التي لا بد من حدوثها من حين الى حين ، كتنقص فيضان النيل في السنة الماضية مثلا . ولربما كانت هذه النتيجة الأخيرة أقل ظهورا من الأولى ولكنها بدون شك ليست أقل منها أهمية .

وكان قد رؤى أنه في الامكان احداث تخفيض في الضرائب العادية وذلك يوم كانت الإيرادات تنمو بسرعة وعند ما كان يوجد تحت التصرف مبالغ متوفرة من أعوام عديدة . على أنه لم يعول على هذه الخطة الا من باب التجربة ومن الممكن العدول عنها وإعادة الضرائب الى أصلها اذا اقتضت الحال .

وهناك أمر بلهى لا يخلو الوقوف عنده من فائدة وهو الحد الذى يجوز أن تبلغ الىه المصروفات مرتبط بالحد الذى تبلغ الىه الايرادات وهذه القاعدة تنطبق على الأمم انطباقها على الأفراد. ومهما ظهر انها من القواعد التى لا تاحتمل جدالا فكثيرا ما يتجاوز عنها أولئك الذين يعتقدون أنه يكفى اثبات ضرورة مشروع ذى منفعة عامة لكى يصبح من المتاحم على الحكومة أن تشرع فيه . فان الدائرة التى يمكن الحكومة أن تعمل فيها للقيام بمشاريع مفيدة ، سواء كان من حيث توسيع موارد الثروة أو من حيث تحسين أحوال الصحة العمومية ونشر المعارف وغير ذلك ، لأوسع بكثير من الحدود التى ترى نفسها محصورة فيها ليس فقط بسبب الموارد المالية المتيسرة لها الآن بل أيضا بسبب المقدار من الضرائب الذى يمكن تجمياله للامة . وهذا المقدار مرتبط بايراد البلاد وقد تأثر بما اعتور الايراد من النقص بسبب الديون التى لم يبق معها الا مجال ضيق لوضع ضرائب جديدة .

وللحصول على ما يلزم من الأموال للقيام بالمصروفات غير العادية يمكن فى بعض أحوال استثنائية النظرا فيما اذا كان يحسن التعويل على سياسة الاستقراض . على أنه يجب القول أن هذه الخطة التى كثيرا ما تستغوى لأول وهلة — وهى خطة تأجيل وفاء الديون — لا يكون لها مستوخ إلا متى اتبعت للقيام بنفقات باهظة مستعجلة لا يمكن تسديدها حالا من الضرائب دون ضرر . ولا يترتب شىء من الفوائد على عقد قرض لأجل القيام بأعمال من نوع الأعمال المباشرة فى القطر المصرى ؛ فهى من المشاريع المحتم توزيعها على سنوات كثيرة ، فيمكن والحالة هذه تسديد نفقاتها بأخذ مبالغ توازيها من الايرادات . وفضلا عن ذلك فان عقد قرض يعرض الى خطر تشميل موارد البلاد بما ينتج عنه من الالتزامات . ولما كانت هذه الموارد متوقفة على الزراعة ، بل نوعا ما على محصول واحد ، فهى عرضة لنقص يطرأ عليها بسبب عوامل مختلفة . وجميع هذه الاعبارات تؤدى بلا استثناء الى نتيجة واحدة ، وهى أن الطريقة الرشيدة الوحيدة التى يمكن

المسؤولين عن ادارة مالية البلاد أن يسبروا عليها هي الاكتفاء من المصروفات للأعمال الجديدة بالتى يتيسر تسديدها من الإيرادات العادية .

وكان من السائخ أخذ مبالغ من الاحتياطي للقيام بمصاريف غير عادية فى عهد كانت التجارة والأعمال تنمو بسرعة زائدة حتى أنه كان من الضرورى لمقابلة هذا النمو صرف مصروفات معجلة وفوق العادة لانفاذ الأعمال الجديدة . ويوم كان الوفرة المتراكم من تقود الاحتياطي يبلغ مبلغا جسيما . على أنه بقطع النظر عن الملاحظات السابقة ليست قيمة الاحتياطي جسيمة الآن وهى لاثبت ان تتفد قريبا اذا اخذت منها المبالغ اللازمة لانفاذ المشاريع الكبيرة المنوية . وعليه فمن الضرورى أن يقتصر فى استعمال المال الاحتياطي على الاحتياجات الاستثنائية أو ذات الصفة المستعجلة كل الاستعجال .

وإذا نظرنا الى ما تقدم وإلى النقص فى الإيرادات ، لايبقى فى الوقت الحاضر سوى الاختيار بين تأجيل انفاذ المشروعات أو إيجاد مصادر جديدة للإيراد .

أما مسألة فرض ضرائب جديدة فهى من المسائل التى ينظر اليها بعين الاستنكار وعدم الرضى . على أن عدول الحكومة عن متابعة تحقيق المشاريع النافعة التى لا مندوحة عنها لرفاهية الأمة فى المستقبل يعتبر أكثر ضرا . وعليه فيمكن بكل عدل أن يدعى مجموع الأمة الى الاشتراك بنفقات تعود بنتائج ذات فائدة كبرى . وهذه النفقات ستؤول يوما ما الى زيادة الإيرادات مباشرة أو غير مباشرة ، كما انها ستجعل للحكومة ، اذا لم تطرأ حوادث غير متظرة ، موارد يمكنها أن تخصصها لتحسينات جديدة ولسداد الديون وتخفيض الضرائب أو لغير ذلك من المشاريع النافعة للعموم .

وقد رأى أن تحميل الرسوم على الدخان الوارد زيادة طفيفة يعد وسيلة للحصول على زيادة وافرة فى الإيرادات دون أن يلحق بالعموم ضرر يذكر . فان هذه الرسوم قليلة بالنسبة الى الرسوم المتحصلة فى كثير من البلدان . ولذلك ، رفع الزنم من ٢٠ قرشا صاغا الى ٢٥ قرشا صاغا عن كل كيلوجرام ، وذلك من

أول السنة . وستبلغ الزيادة المنتظرة من إيرادات هذا الباب نحواً من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى اذا حسبناها على قاعدة إيرادات العام الماضى . على انه ليس من الحكمة أن ينتظر الحصول على هذه الزيادة بالتام بالنظر الى امكان حدوث نقص فى المقطوعة .

وستدل النتائج المالية فى المستقبل القريب اذا كان ثمت من حاجة الى فرض رسوم جديدة وبأى شكل تكون . وستجعل الحكومة رائدها فى ذلك وجوب تسديد جميع المصروفات من الإيرادات العادية من جهة ، ومن جهة أخرى درجة اقتدار الاهلين على احتمال ضرائب جديدة . وعلى كل يجب أن لا يبرح عن البال أنه لا يمكن مطلقاً مباشرة نفقات جديدة دون الاضطرار فى آن واحد الى وضع ضرائب مقابلة لتسديد تلك النفقات .

وما عدا مسألة زيادة العوائد والرسوم يوجد فى نظام الضرائب فى القطر المصرى مفارقات ظاهرة قابلة للاصلاح . فان هذا النقص ، كعدم وجود ضرائب تدريجية أو رسوم على الملكية الشخصية ، يمكن سدّه بوضع رسوم على التراكات من نوع الرسوم الموجودة فى بلاد أخرى . وهذه المسألة هى الآن تحت البحث .

وكثيراً ما عدت عشور التخيل كضريبة شاذة يجب إلغاؤها . على أن ما يحقّ تنبيهه هو ابدال هذه الضريبة أو تعديلها لا مجرد إلغائها ؛ لانه بصرف النظر عما يترتب على هذا الالغاء من حرمان الإيرادات العمومية من مبلغ يقدر بنحو ١٣٠,٠٠٠ جنيه فانه لا يؤدى الى المساواة التامة من وجهة الضرائب بين أصحاب التخيل وسائر الأهلين الذين تجبى منهم الاموال . ومما يحول دون اجراء أى اصلاح من هذا القبيل هو أن مالك التخيل قد لا يكون دائماً مالك الأرض . ولو كان من المستطاع التوصل الى ملاقاتنا هذه الحالة الشاذة لأمكن حينئذ تقرير الضرائب على أساس أقرب للعدل ان لم يرَ مناسباً إلغاء تلك الضريبة بأكملها .

أما فيما يخص بالمصروفات العادية فليس بالامكان احداث وفر يذكر دون الاخلال في حسن سير النظام الادارى . وهذه الملاحظة تتناول أيضا بعض مصروفات مدرجة تحت عنوان « أعمال جديدة » كالمصروفات الناشئة عن تجديد المباني المتداعية للسقوط . ولا نزاع كما سبق بيانه في أن نطاق بعض المصالح كمنظارة المعارف العمومية ومصلحة الصحة العمومية وغيرهما يمكن توسيعها توسيعا يعود بفوائد جمّة . ولكن حالة الإيرادات الحاضرة تضطر نظارة المالية الى حصر الطلبات المقدمة لها بهذا الصدد ضمن حدود اللازم لسير الاعمال .

على أن هذه الملاحظة لاتنفي مطلقا إمكان الاقتصاد في المصروفات الحالية على قدر ما يسمح بذلك تحسين الطرق في ملاحظة تقدير المصروفات ومراقبة الحسابات .

وكانت قلة الوقت المخصص للنظر في تقدير المصروفات من الحوائل الكثيرة التي تحول دون توجيه العناية اللازمة لذلك التقدير . فان الفترة بين فصل الصيف والموعد المعين لتقديم الميزانية بجميع تفاصيلها الى مجلس النظار أى في ٢٥ نوفمبر كانت غير كافية لكي تعدّ المصالح تقديراتها بالتدقيق وتفحص نظارة المالية تلك التقديرات وتجري المناقشة التامة فيها . لذلك تقرّر التعويل على تعديل مهم في هذا الشأن وهو نقل تاريخ افتتاح السنة المالية من أول يناير الى أول ابريل . وقد ظهرت موافقة ذلك التغيير في حكومات كثيرة لمثل تلك الاسباب أما في مصرفان لتعديل تاريخ بداية السنة المالية ميزة خصوصية ؛ وهى أنه يسمح بربط المقدّر للمصروفات والإيرادات في تاريخ يمكن فيه تقدير نتائج موسم القطن بضبط أكثر ؛ ولا يخفى ما لهذا الموسم من التأثير الكبير في حالة القطر الاقتصادية ولهذا التعديل فائدة أخرى وهى تمديد المدة المعطاة للجمعية التشريعية للمناقشة في الميزانية .

وينظر الآن في اتخاذ وسائل أتمّ لمراقبة تقدير المصروفات بطريقة أوفى . ومن أهم هذه الطرق أنه يجب أن يعرض في المستقبل على نظارة المالية كل طاب

من شأنه أن يزيد في المصروفات لتتم الموافقة عليه مبدئيا بمعرفة هذه النظارة قبل درجه في الميزانية . وهذه الطريقة تساعد على تخصيص كل اقتراح على حدة وتجعل للسطة المالية الوقت الكافي لدرس الاقتراحات ، فلا تترك عليها لدى إصدار الميزانية .

أما مراقبة الحسابات فإن الطريقة — أوبالأخرى كثرة الطرق المعمول بها الآن تدل على الأطوار المختلفة التي تطورت بها الادارة المالية العمومية في هذه البلاد منذ ثلاثين سنة مضت فتج عن ذلك اختلاف خطة المراقبة والتمسك الزائد بمراجعة صورية تتناول صحة الأرقام . ويوجد تحت الدرس مشروع إصلاح يرمي الى حصر نظام المراجعة . فان التأثير الواقي الذي ينتج عن مراقبة رشيدة حكيمة تتناول روح اللوائح ونصها في وقت واحد يجعل نظارة المالية متيقظة وعلى حذر من الخطأ ويساعد سائر النظارات والمصالح على ادراك أهمية المراقبة المالية من حيث الاقتصاد وحسن سير الأعمال .

وللكيفية التي تكيف بها تقديرات الميزانية والحسابات أهمية كبرى ليس فقط من حيث جعلها اقرب الى فهم الجمهور بل أيضا من حيث تسهيل مراقبتها من الوجهة المالية . فبناء على آراء لجنة ألقت في نظارة المالية لدرس هذه المسألة في العام الفار أدخلت بعض التعديلات المهمة في شكل الميزانية . بجمعت أنواع المصروفات في جميع المصالح حسب ترتيب ونظام واحد . وضرب صفحا عن تفاصيل كثيرة زائدة وألغيت تسوية الخدمات بين المصالح وكانت تلك التسويات تزيد قيمة الإيرادات والمصروفات زيادة غير حقيقية وتخل في حسن الادارة المالية . ولم يستثن من ذلك الا تسوية الخدمات ذات الصفة التجارية كالتي تؤدنها مصلحة سكك الحديد والتلغرافات فانها أقيمت مؤقتا . وقد تم أيضا اصلاح كثير الأهمية وهو درج المصروفات غير العادية في الميزانية العمومية ضمن مصروفات كل مصلحة تحت عنوان « أعمال جديدة » وكانت تؤخذ حتى الآن من الاحتياطي مباشرة . وأدرجت معها أيضا الاعتمادات اللازمة للباني وغيرها ،

وكانت تدرج قبلا بصفة اعتمادات خصوصية . وكذلك الإيرادات غير العادية ستدرج من الآن وصاعدا ضمن الميزانية العمومية .

وبعد هذا التعديل آخر درجة من درجات التعديلات التي مرت بها الميزانية المصرية وهي تزداد سهولة حتى ظهرت الآن لأول مرة بوضوح وتوحيد . فإن جميع تقديرات إيرادات الحكومة ومصرفاتها للسنة المالية القادمة ملخصة في الكشف الملحق بهذه المذكرة . ولم يعد المال الاحتياطي يستعمل بصفة ميزانية فوق العادة ، بل صار مالا احتياطيا ليس إلا ، وسيزيد أو ينقص حسبما يكون في ميزان الإيراد والمصروف في آخر السنة زيادة أو عجز .

وكان من المعتاد حتى الآن أن يرحل في آخر السنة ما يتبقى بدون استعمال من الاعتمادات المفتوحة للمصروفات غير العادية فكان ينشأ عن ذلك أنه لم يكن مائجمل المصالح على الاكتفاء في طلباتها بما قد تحتاج الى صرفه فعلا في بحر السنة . فكانت طلباتها والحالة هذه تزيد دائما عن احتياجاتها . ومن أضرار هذه العادة الاخلال بالمراقبة المالية وعدم تمكين نظارة المالية من تقدير المصروفات السنوية بضبط . وسيزول هذا النقص بطبيعة الحال على أثر درج المصروفات غير العادية في الميزانية . والاعتمادات التي تفتح لأعمال جديدة وتبقى بدون استعمال تلغى في آخر السنة كسائر الاعتمادات وستحدد التقديرات على قدر احتياجات السنة فقط . أما الأعمال التي لا يمكن إنجازها في خلال السنة المالية فيطلب لها في السنة التالية اعتمادات جديدة لاتمامها . وبهذه الطريقة تتيسر مراقبة سير هذه الأعمال وتعديل المبلغ الاجمالي المقدّر لها في كل سنة إذا اقتضت الحال .

ولما كانت الاعتمادات المفتوحة على الاحتياطي العمومي للمصروفات غير العادية خلال السنوات الماضية تزيد بكثير عن اللازم فإن عدم درجها في الميزانية العادية كان يحمل على تقدير الإيرادات بكل حذر . فتج عن ذلك أن المتحصل كان دائما يزيد كثيرا على المقدّر في الميزانية . أما شكل الميزانية الجديد فيقضى

بأن تقدر الإيرادات كالمصروفات بقدر ما يمكن من الدقة. وعليه فالميزانية في شكلها الحاضر لم تزد فقط ايضاحا وتوحيدا بل انها أصبحت أكثر من ذى قبل تمثيلا لحقيقة الواقع .

وقد قضى تغيير تاريخ افتتاح السنة المالية بوضع ميزانية للثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ . فوضعت هذه الميزانية على الشكل القديم وقدرت الإيرادات فيها بزيادة مبلغ ١٥٥,٠٠٠ جنيه مصرى ومن جهة أخرى فتحت اعتمادات جديدة على الاحتياطى تبلغ ١٢٠,٧٠٠ جنيه لاتمام مشاريع الرى وبحارير العاصمة . ولا تستدعى تفاصيل هذه الميزانية شروحا كثيرة ، فقد قدرت الإيرادات بمبلغ ٣,٦٥٠,٠٠٠ جنيه على قاعدة متوسط المنتحصل فى الثلاثة الأشهر الأولى من السنوات الثلاث الأخيرة مع إدخال تعديل طفيف . أما المصروفات فكان ربطها على قاعدة مصروفات سنة ١٩١٣ وكل ما أدخل عليها من التعديل إضافة المصروفات التى تصبى على صرفها خلال سنة ١٩١٣ أو التى تقضى بها اللوائح المعمول بها . وفى مجموع ربط المصروفات البالغ ٣,٤٩٥,٠٠٠ جنيه تدخل مصروفات مصلحة الدومين وكانت قبلا تحسب من إيرادات تلك المصلحة ، وكذلك مصروفات نظارة الزراعة التى أنشئت حديثا . وقد اكتفى من المصروفات على الاعتمادات الخصوصية بالقيمة اللازمة لانفاذ الأعمال المستعجلة أو الجارية العمل فيها ، وقدرت هذه القيمة بمبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه . وكل ما يتبقى بدون استعمال سواء كان من الاعتمادات الخصوصية أو من الاعتمادات على الاحتياطى سيلقى حتما فى ٣١ مارس سنة ١٩١٤ مع إنفاذ الطريقة الجديدة كما تقدم البيان . وقد قدرت الإيرادات وربطت المصروفات بأقل من ربح تقديرات سنة ١٩١٣ . ذلك لأن تحصيل أموال الأتبان ودخل بعض أبواب الإيرادات يكون قليلا فى الثلاثة الأشهر الأولى بالنسبة الى الذى يحصل ويدخل فى باقى أشهر السنة . وكذلك ربط المصروفات للثلاثة الأشهر كان أقل من ربح المربوط لسنة ١٩١٣ بتمامها لأن المستحق من فائدة الدين العمومى قليل فى القسم الأول من السنة .

أما السنة المالية البادئة في أول ابريل سنة ١٩١٤ فإن ميزانيتها التي سيخرج الكلام عن تفاصيلها قد وضعت مع مراعاة تعديل الشكل المذكور آنفا . وقد قدر فيها مجموع زيادة المصروفات من أى نوع كانت بالنسبة الى الإيرادات (بما فيها المنتظر تحصيله من الرسم الحديد على الدخان) بمبلغ ٥٧٤,٠٠٠ جنيه سيصير سداده بأخذ مبلغ يوازيه من المال الاحتياطي . وقد تقدم القول أنه لا يؤخذ في المستقبل مبلغ من ذلك المال إلا للاحتياجات الاستثنائية أو المستعجلة جدا . والظروف الحاضرة تعد مسوغة لأخذ قيمة كالة الإيرادات من الاحتياطي بسبب نقص الإيرادات العارض المتأتى مباشرة أو غير مباشرة من انخفاض النبل في السنة الماضية وبسبب الزيادة في المصروفات بداعي مشتري مهمات متحركة لمصلحة سكك الحديد قضت بها أحوال استثنائية ناتجة عن تأخير الموردين في تقديم اللازم في السنة الماضية .

على انه يجب أن لا يذهب عن البال أن هناك أيضا عوامل اقتصادية قد تؤثر في الإيرادات تأثيرا أثبت مما تقدم . ففما لو ثبت أن الإيرادات بعد زوال هذه الاسباب الوقتية لم تعد الى اطراد يكفي لسد المصروفات ، فانه يجب حينذاك النظر عن جديد في سياسة الحكومة المالية . وقد أشير الى الطرق التي يمكن السلوك فيها . على أنه لما كان لسلطة الحكومة في زيادة الضرائب حدود من الوجهتين الاقتصادية والسياسية فانه قد ينتهي الأمر أخيرا بالاضطرار الى تخفيض المصروفات التي تخصص للمشاريع ترمى الى توسيع الثروة .

قد أدخل حديثا تعديل على الشروط في علاقة الحكومة مع بعض الشركات
الاتفاقات
المعقودة بين
الحكومة وبعض
الشركات
الكبيرة .

فان الحكومة قد اشترت من شركة سكة حديد الدلتا الخط الممتد من القاهرة الى حلوان الذي كانت قد اشترته الشركة المذكورة سنة ١٩٠٤ وقد تم المشتري بثمن هو دون ثمن الخط الأصلي بكثير . ومن الضروري أن ينفق مبلغ من المال

على هذا الخط لجعله أصلح للاستثمار . على أن المصروف من هذا القليل سيعود بإيراد بنسبته . أما ثمن الخط فلا تتحمله الميزانية في الوقت الحاضر لأنه سيدفع قسم منه بواسطة استهلاك السندات على التوالى والقسم الآخر سيدفع تباعا بحسب الحاجة الى توسيع نطاق خطوط شركة سكك الدلتا .

ويدخل في هذا الاتفاق الجديد تعديل الاتفاق مع الشركة على استثمار الخطوط الضيقة في الدلتا وكان قد منح للشركة حق استثمار تلك الخطوط لمدة ٧٠ سنة على أن تعود الخطوط بعد هذه المدة الى الحكومة مجانا وقد حل محل هذا الاتفاق اتفاق جديد يخول الحكومة متى شاءت بعد مرور ٢٤ سنة حق إلغاء العقد مع الشركة بمشترى جميع الخطوط بقيمة تكاليفها . ومن فوائد الاتفاق الجديد أنه لا يدع المنظرين بإدارة هذه الخطوط يهملون شؤونها وأنه يسمح في كل وقت بتخصيص أموال جديدة لتحسينها وإن يعنى الشركة من نفقات الاستهلاك الباهظة . ولا يخفى أن للحكومة نصيبا من إيراد تلك الشركة . أما أموال الاستهلاك التى قد تجتمعت فستخصص لتوسيع نطاق الخطوط وتحسينها . وقد جعل في الوقت نفسه حق للحكومة بإجراء مراقبة أتم وبالحصول على نصيب من الإيرادات أوفر من ذى قبل .

وقد عقد أيضا اتفاق مع شركة زيت البترول الانجليزية المصرية يخول هذه الشركة حق توحيد الرخص المعطاة لها بالبحث عن منابع البترول في مساحة واسعة من الأراضي مع التمتع بنظام خاص فيما يتعلق بشروط الاستثمار . وقد نالت الحكومة فوق إيجار الأراضي المعطى امتياز البحث فيها وفوق الرسم الذى تحصله على البترول المستخرج أسهما من أسهم الشركة تجعل لها نصيبا مما قد ينتج من الارباح . وقد تعهدت الشركة بجعل الأولوية للحكومة في توريد المطلوب من البترول اللازم للوقود وجعل أعلى أسعار المبيع في القطر المصرى ٣ شلنات و ٦ بنسات عن كل ٨ جالونات من زيت الانارة وليرتين انجليزيتين و ١٥ شلنا عن كل طن من زيت الوقود . ويكون التسليم في محل التكري بدون عبوة .

وقد ضاقت في العام الماضي دائرة أعمال البنك الزراعى المصرى الذى يقرض الفلاحين بضمانة الحكومة . وسبب ذلك انفاذ قانون الخمسة أفدنة الذى حال دون استقرار البنك المذكور على تسليف نقود برهنيات على العقارات الصغيرة ولما كان قد تجمع لدى البنك مبالغ جسيمة كان يقضى ببقائها دون استعمال بسبب الحالة الناشئة عن القانون المتقدم ذكره فقد عدل قانون البنك تعديلا يخوله تخصيص قسم من هذه المبالغ لسلفات برهنيات عادية . على أن ضمانته الحكومة لاستعمال النقود محصورة بالسلفات التى تعقد لصغار الفلاحين وبسلفات من بعض أنواع مخصوصة .

وقد رخص لمصلحة البوستة البريطانية باقامة محطة للتلفراف اللاسلكى لنقل الرسائل البرقية التى ترسل من والى القطر المصرى أو تمر فيه وذلك مقابل دفع رسم معين للحكومة . وقد مهد هذا الاتفاق للشعب المصرى طريقا جديدا للخبارات التلفرافية مع الخارج .

حركة النقود

· فى موسم القطن عن سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ بلغت قيمة الوارد من النقود الذهبية الى القطر المصرى ٩,٢١٦,٠٠٠ جنيه مصرى . وبلغت قيمة الصادر منها ٩,٥٥٤,٠٠٠ جنيه فيكون صافى قيمة الذهب الذى سحب من القطر ٣٣٨,٠٠٠ جنيه . أما حركة النقود الفضية فهى تابعة عادة لحركة الذهب ، ولم تشذ حركة الموسم الماضى عن هذه القاعدة . وكان فى دخول النقود الفضية الى الخزينة خلال فصل الصيف بعض الزيادة عما خرج منها فى فصل الشتاء السابق . فنجم عن ذلك نقص صافى فى تداول قطع النقود الصغيرة يبلغ ٣٧,٠٠٠ جنيه .

وحدث أيضا نقص كبير فى تداول النقود الفضية فى السودان وكانت تلك البلاد قد أخذت فى السنوات الأخيرة كميات وافرة من هذه النقود . وقد أعيد الى القطر المصرى كمية من النقود الفضية قيمتها الاسمية ١٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى

و يوجد مبلغ آخر قيمته ١١٧,٠٠٠ جنيه مصرى مودعا فى الخرطوم لحساب الحكومة المصرية .

وقد بلغ الذهب الوارد من أجل موسم القطن الحاضر مبلغا كبيرا بسبب سرعة إنزال قسم كبير من المحصول الى السوق . وكانت قيمة هذا الوارد قبل آخر نوفمبر نحو ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مقابل أقل من ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى مثل هذا التاريخ من السنة السابقة . وقد صدرت ثانية ما يزيد على نصف هذا المبلغ حتى الآن .

وأصاب تداول النقود الفضية فى المدة نفسها اتساع يوازى مبلغ ٣٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى ثم عقبه انكماش يعادل مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه .

ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥

يبلغ المربوط فى ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ للصروفات ١٨,١٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى ويبلغ تقدير الإيرادات مثل هذه القيمة . ويدخل فى تقدير الإيرادات مبلغ ٥٧٤,٠٠٠ جنيه مأخوذ من المال الاحتياطى كما سبق الكلام . ويصعب المقارنة تماما بين هذه الأرقام وأرقام سنة ١٩١٣ بسبب التغير التام الذى أدخل على شكل الميزانية .

يمكن تسهيل المقارنة بين الإيرادات بمقابلة أبوابها ليس فقط بالأبواب التى
تقابلها فى ميزانية سنة ١٩١٣ بل أيضا بالمتحصلات فى سنة ١٩١٣ من كل باب
١٩١٥ — ١٩١٤ المالية
من هذه الأبواب كما هو مبين فى الجدول الآتى :

ميزانية سنة ١٩١٥-١٩١٤	متحصلات سنة ١٩١٣	ميزانية سنة ١٩١٣	أبواب الإيرادات
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥,٣٣٦,٠٠٠	٥,٥١٧,٨٥٤	٥,٥٦٠,٠٠٠	الأموال المقررة
٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٨٥٤,٨٨٥	٣,٣٨٠,٠٠٠	الجمارك
٤٣٦,٠٠٠	٤٥٠,٨١٩	٣٨٣,٠٠٠	الليانات والفنارات
٣٥,٠٠٠	٤٠,٧٧٥	٤١,٠٠٠	مصادر الاسماك
٤٤,٠٠٠	٤٧,٠٥٦	٤٤,٠٠٠	الدمغة
٥,٠٠٠	٣,٦٢٢	٥,٠٠٠	دمغة المصوغات
١,٤٦٨,٠٠٠	١,٥٥٧,٤١٤	١,٣٩٥,٠٠٠	الرسوم القضائية
٥٢,٠٠٠	٥٧,٦٨١	٥٧,٠٠٠	رسوم متنوعة
٣,٨٤٣,٠٠٠	٣,٨٦٤,٠٣٥	٣,٦٣٠,٠٠٠	سكك الحديد
١٢٨,٠٠٠	١٣٠,٤١٢	١٢٠,٠٠٠	التلغرافات
٣٢٠,٠٠٠	٣٣٤,٧٥٩	٣٠٠,٠٠٠	البوستة
٦٠٧,٠٠٠	٤٣١,٢٤٤	٣٠٠,٠٠٠	متحصلات الأملاك الأميرية
١٤٠,٠٠٠	١٣٩,٥٥٧	١٦١,٠٠٠	بدل الخدمة العسكرية
١٣٤,٠٠٠	١٣٨,٥٧٤	١٢٩,٠٠٠	المستقطع من ماهية المستخدمين
٨٤٠,٠٠٠	٧٩٩,٩٢٩	٦٢٥,٠٠٠	إيرادات متنوعة
٢٠٠,٠٠٠	—	—	إيرادات فوق العادة
١٧,٥٨٨,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٦,١٣٠,٠٠٠	مجموع الإيرادات
٥٧٤,٠٠٠	—	—	المأخوذ من المال الاحتياطي
١٨,١٦٢,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٦,١٣٠,٠٠٠	المجموع

ويلاحظ انه اذا كانت الايرادات المقدرة لسنة ١٩١٤ - ١٩١٥ تزيد كثيرا عن تقديرات سنة ١٩١٣ التي كانت مبنية على أساس أوطى جدا من متحصلات السنين السالفة فانها لا تزيد إلا ٢١٩,٣٨٤ جنيها مصرى فقط عما تحصيل فى سنة ١٩١٣ .

على أن هذه الزيادة ليست إلا ظاهرة ، لانه يجب تعديل الأرقام للتمكن من المقابلة بينها وذلك بالصورة الآتية :

جنيه مصرى جنيه مصرى

ايرادات غير اعتيادية كانت قبلا تضاف الى المال	
الاحتياطى وهى داخله الآن فى الميزانية	٢٠٠,٠٠٠
فوائد سندات وايرادات أخرى متنوعة كانت	
تضاف الى المال الاحتياطى وهى داخله الآن	
فى الايرادات المتنوعة	٢١٠,٠٠٠
الفرق بين مجموع ايرادات الدومين وصافى ايراداتها	
(فى سنة ١٩١٣ كان قد أدرج فى باب الايرادات	
صافى ايراد الدومين . وفى سنة ١٩١٤ - ١٩١٥	
المالية أدرج فى الايرادات مجموع ايراد هذه المصلحة)	٣١٠,٠٠٠
زيادة ظاهرة فى بعض ايرادات مصلحة البوستة	
والجمارك ناتجة من ان بعض أبواب المصروفات	
أدرجت فى المصروفات وكانت فى الماضى تستبعد	
من الايرادات	٤٦,٠٠٠
	٧٦٦,٠٠٠

نزيل :

نقص ظاهر ناتج عن الغاء ما كانت تدفعه المصالح عن :

مصاريف بوستة	٤٦,٠٠٠
رسوم جمركية	٥٣,٠٠٠
مصاريف طبع فى المطبعة الأميرية	٥٧,٠٠٠
	١٥٦,٠٠٠
صافى الزيادة الظاهرة	٦١٠,٠٠٠

وأذا استبعد هذا المبلغ من قيمة الإيرادات المقدرة لسنة ١٩١٤ - ١٩١٥ المالية يصبح الباقي ١٦,٩٧٨,٠٠٠ جنيه وهو أقل من متحصلات سنة ١٩١٣ بمبلغ ٣٩٠,٦١٦ جنيهًا .

والباب الوحيد في الإيرادات الذي ينتظر منه زيادة محسوسة هو الباب الخاص بالرسوم على الدخان وارد من الخارج وتقدر هذه الزيادة بنحو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه وهو داخل في المبلغ المقدّر لإيرادات مصلحة الجمارك . ويبلغ النقص المتظر في أبواب أخرى ٦٩٠,٠٠٠ جنيه تقريبا .

ويعزى معظم هذا النقص إلى نقص الضرائب والإيجارات الخاصة بالأطيان الواسعة التي لم يتيسر ريمها بسبب انخفاض النيل وإلى النقص الذي نتج في أنواع أخرى من الإيرادات ، فانخفاض الفيضان سيحدث نقصا يقدر بنحو ٢٥٧,٠٠٠ جنيه في الأموال المقررة وبمبلغ ٤٤,٠٠٠ جنيه في إيرادات الأملاك الاميرية .

ويظهر في إيرادات الدومين نقص آخر سببه أنه أضيف إلى إيرادات هذه المصلحة في سنة ١٩١٣ نحو ٩٠,٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ من إيرادات سنة ١٩١٢ ولكنه لم يدخل الخزينة إلا في سنة ١٩١٣ .

أما الإيرادات المقدرة في الأبواب الأخرى فهي بوجه العموم تنقص قليلا عن المتحصل في سنة ١٩١٣ . ويبلغ هذا الفرق ٩٠,٠٠٠ جنيه فيما يختص بالإيرادات من الرسوم القضائية . لأن التقدير بني على متوسط المتحصل في سنتي ١٩١١ و ١٩١٣ بقطع النظر عن متحصلات سنة ١٩١٢ التي كانت زيادتها غير معتادة .

وكذلك كان تقدير إيرادات الرسوم الجمركية (ماعدا رسوم الدخان) والإيرادات المتنوعة أقل من متحصلات سنة ١٩١٣ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وذلك من باب الاحتراس بسبب طبيعة هذه الإيرادات الثقيلة .

وقد رت الإيرادات الناتجة عن بدل الخدمة العسكرية بمبلغ ١٤٠,٠٠٠ جنيه مقابل ١٦١,٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩١٣ وكانت عقود البدلية قد خصصت منذ بضع سنوات لتكون مال مخصص بالقيام ببعض مصروفات خصوصية تتعلق بخدمة الجيش والبوليس وكانت قيمة المأخوذ من هذا المال للقيام بالمصروفات المذكورة تدرج في الميزانية ضمن الإيرادات . وقد أصبحت المصروفات التي تنفق من هذا القبيل تزيد على قيمة الإيرادات السنوية . ففي المستقبل ستقدر الإيرادات بقيمتها الحقيقية والباقي من هذا المال لغاية مارس سنة ١٩١٤ سيضاف الى الإيرادات غير العادية .

وتشتمل الإيرادات العادية على الباقي من المال المتقدم ذكره وهو مقدّر بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى وعلى المتحصل من مبيع الأراضي الأميرية وهو مقدّر بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وعلى غير ذلك من الإيرادات التي لا تتجدد كل سنة وهى دون ما تقدم أهمية .

وإذا شئنا أن نقابل بين المصروفات المربوطة لسنة ١٩١٤ - ١٩١٥ ومصروفات سنة ١٩١٣ يجب قبل كل شئ أن نبين على حدة مجموع الاعتمادات للاعمال الجديدة وهى ما كان يقابلها في ميزانية سنة ١٩١٣ الاعتمادات انحصورية والاعتمادات المأخوذة من الاحتياطي العمومى . وهذه المقارنة تظهر كما يأتى :

ميزانية سنة ١٩١٤ - ١٩١٥		ميزانية سنة ١٩١٣	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٥,٨٩٩,٦٣٩	مصروفات عادية	١٤,٩٠٩,٠٠٠	مصروفات عادية
٢,٢٦٢,٣٦١	اعمال جديدة	٧٢١,٠٠٠	اعتمادات خصوصية
		١٥,٦٣٠,٠٠٠	مجموع مصروفات الميزانية العادية
		٢,٩٨٤,٠٠٠	المأخوذ من الاحتياطي العمومى
١٨,١٦٢,٠٠٠		١٨,٦١٤,٠٠٠	

ان القسم الأكبر من الزيادة الحسيمة في ربط مصروفات مصلحة سلك السك الحديدية الحديد هو مبلغ ١٦٢,٧٠٠ جنيه مصرى مخصص لمشتري مهمات متحركة وهذه الزيادة ناشئة عن التأخير في تسليم المهمات المطلوبة التي كان يجب تسديد ثمنها في خلال سنة ١٩١٣ فكانت نتيجة تأخير تسليمها تحميل الميزانية الجديدة مصروفاً إضافياً ولكن هذا المصروف يعوضه وفريوازيه في الميزانية السابقة .

وتوجد زيادة أخرى مهمة بسبب ارتفاع أسعار الفحم ومصاريف النقل بحراً . على أن مصاريف النقل التي كانت باهظة الى أجل قريب قد نزلت الى درجة أوطى ويؤمل الحصول على بعض الوفرة من هذا القبيل انما لا يأتى هذا النزول بكل النتيجة المطلوبة في السنة المالية القادمة لأن قسماً كبيراً من الأصناف المعتمدة للاستهلاك في هذه السنة قد تم استحضارها حسب التعريف القديمة .

وقد تدرت أيضاً مصروفات إضافية لصيانة الآلات والمهمات المتحركة ولزيادة المستخدمين وتعليق الماهايات .

ولم تعوض الزيادة في تقدير المصروفات زيادة مقابلة لها في تقدير الإيرادات . ولذلك يجدر بالذكر أن الزيادة أو النقص في الإيرادات لا يقابلها حتماً زيادة أو نقص في المصروفات في خلال سنة واحدة . فان ما ينشأ عن زيادة التقلبات من الترميم والتجديد يعمل عادة في مدة بعيدة جداً عن مدة تلك الزيادة وفضلاً عن ذلك فانه لا ينتج عن النقص الذي حدث في إيرادات سنة ١٩١٣ نقص في التقلبات بل الأمر بعكس ذلك فان هذه الحركة قد اتسع نطاقها فكان تقدير المصروفات سنة ١٩١٤ بنسبة هذا الاتساع مع بعض الزيادة للمصروفات غير المنتظرة . وأدرجت أيضاً في الميزانية المصروفات اللازمة للخط الممتد من زققي الى الزقازيق الذي سيفتتح قريباً .

نظارة الداخلية تشمل الآن المصروفات المدرجة في هذا الباب على الاعانات الممنوحة للمجالس المحلية وكانت قبلا مدرجة تحت عنوان « خدمات متنوعة » وتشتمل أيضا على إعانة قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى لمجالس المديرىات وهى قسم من الاعانة الخصوصية البالغة ١٠٠,٠٠٠ جنيه التى منحت سنة ١٩١٢ بشكل اعتماد خصوصى . وفى المربوط للاقسام العمومية فى نظارة الداخلية زيادة ١١,٨٠٨ جنيهات مصرية داخلية فيها الاعانات الممنوحة لمجلسين محليين جديدين .

وفى المربوط لمصروفات مصلحة الصحة العمومية زيادة ٣٤,٧٧٤ جنيه مصرى ناشئة عن توسيع نطاق الأعمال منها مبلغ ٧,٨٤١ جنيه مصرى ناشئا عن زيادة المشتروات وارتفاع الأسعار . وقد فتح اعتماد اضافى قدره ٥,٩٥٧ جنيه لمعمل المصل لمساعدته على تعميم استعمال التلقيح المزدوج . ومن هذه الزيادة أيضا مبلغ ٣,٦٧٠ جنيه مصرى لمصلحة الرش والكسب بسبب ارتفاع أسعار العليق واتساع مساحة الطرق ومبلغ ٢,٩٤٦ جنيه مصرى لانشاء ثلاثة مستشفيات جديدة للرمد ومبلغ ١,٤١٦ جنيه مصرى لانشاء تفتيش للرمد فى المدارس الأميرية وقد اقتضى اتساع دائرة الأعمال فى المستشفيات زيادة فى المصروفات قدرها ٢,٠٤٤ جنيه مصرى وخصص مبلغ ٢,٨٤٦ جنيه مصرى للترتيبات التى اقتضاها توسيع الأعمال فى مستشفى المجازيب فى الخانكة . ونشأ عن تنظيم المعامل الفنية زيادة فى المصروفات قدرها ٣,١٤٠ جنيه مصرى مخصصة لتوسيع دائرة الابحاث أما القسم البيطرى فقد فصل عن مصلحة الصحة العمومية وألحق بنظارة الزراعة .

وفى المربوط لمصلحة السجون زيادة قدرها ٢٤,٦٥٩ جنيه مصرى منها ١١,٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتماد للاغذية والوقود و ٣,١٨٠ جنيه لتحسين حالة السجنائين و ١٢,٨٤٦ جنيه للقيام بمصاريف الاورديات . وقد حصل وفر فى مصروفات فصول أخرى .

تبلغ الزيادة الحقيقية في المصروفات العادية لنظارة المالية والفروع التابعة لها ٥٨,٩٤٢ جنيهًا منها مبلغ ٨,٥٠٩ جنيهات خاص بدويان العموم خصوصًا لتعليق الماهيات وزيادة المستخدمين ليمكنهم القيام بالأعمال المترايدة . وقد أدرج في ميزانية نظارة المالية بعض اعانات ومصروفات أخرى كانت تدرج في الماضي تحت عنوان « خدمات متنوعة » ومن هذه المصروفات ما يختص بمصلحة الكسوة الشريفة ومرتبات مكة والمدينة فقد زيدت تقديراتها مبلغًا قدره ٥,٨١٠ جنيهات بسبب زيادة مصاريف النقل وارتفاع أسعار الحنطة التي ترسل إلى الحرمين الشريفين .

في المصروفات المربوطة لهذه المصلحة بعض زيادات قليلة الأهمية وهي خاصة بقسم الموازين والمكاييل وبدمغة المصوغات وبالمناجم . وأصبح طلب الخدمات التي تؤديها فروع هذه المصلحة يزداد يوما عن يوم . والعمل في المناجم في تقدم مستمر وقد بلغت زيادة المستخرج من الفوسفات بالنسبة إلى سنة ١٩١٢ ٣٣,٠٠٠ طن . وإذا كان المستخرج من البترول قد نقص فالتحيز أن يزداد في العام القادم . وقد اتسعت دائرة استخراج المنجنيز في شبه جزيرة سينا .

نشرت إدارة الإحصاء في العام الماضي كتابين الواحد عن الشركات التي تشغل في القطر المصري والثاني عن إحصاء المدارس ، هذا ما عدا كتاب الإحصاء السنوي ونشرة الإحصاء الشهرية التي تصدرها بمساعدة نظارة الزراعة . وهذه الإدارة تشغل الآن بأبحاث أخرى كاستخدام مجارى الماء للنقل وتحديد أسعار الحبوب ومصاريف المعيشة في مصر ومعلومات إحصائية وتجارية عن القرى والرهنيات في القطر المصري وأجر صناعة البناء وقيمة الاطيان في الأقاليم المختلفة والشروط الاقتصادية لموسم القطن إلى غير ذلك من الأبحاث .

زيد المربوط لمصروفات المطبعة الأميرية ٥,٤٠٢ جنيه مصري لتتمكن المطبعة الأميرية من القيام بالأعمال الإضافية اللازمة للجمعية التشريعية وللصالح الأميرية . وهي الآن تقوم بأعمال كانت تكلف بها المطابع الخصوصية فيما مضى . فان استبدال بعض

الماكينات القديمة بغيرها من الطرز الحديث في سنة ١٩١٣ قد زاد في استعداد المطبعة لانجاز الأعمال ويؤمل الآن أن تستطيع القيام بجميع الأشغال العادية دون احتياج الى المطابع الخصوصية .

نظر السواحل يتضمن المربوط لمصرفات هذه المصلحة زيادة مبلغ ١٥,٠٩٧ جنيا مصريا ناشئة عن ارتفاع اسعار الوقود والتوريدات العمومية وعن توسيع أقسام المصلحة وتحسين نظامها .

البوستة في ميزانية مصلحة البوستة زيادة ١٣,٥٩٥ جنيا مصريا منها ٥,٠٠٠ جنيه لزيادة طرق المواصلات البريدية والباقي لتوسيع نطاق الاعمال . وقد اتسعت دائرة العمل في معظم فروع البوستة اتساعا مرضيا فزادت الرسائل المتبادلة بمعدل $1\frac{1}{2}$ في المئة والحوالات الداخلية بمعدل $1\frac{1}{4}$ في المئة وزادت أوراق التحصيل بمعدل ١٤ في المئة والطرود البريدية بمعدل ٤ في المئة وزادت أيضا الاعمال مع الخارج في فروع المصلحة جمعا . وانشئ في خلال السنة الماضية مكتبان جديدان للبريد و ٤١ مكتبا فرعيا . والمأمول ان تزداد في العام القادم دائرة البوستة الطوافة وأن توسع خدمة الحوالات البريدية في الارياف .

الأقاليم والمحافظات زيد على المربوط لمصرفات خدمة الاقاليم والمحافظات بما في ذلك خدمة البوليس مبلغ ٣٧,٦١٧ جنيا منه ٢٦,٣٢٧ جنيا لتعزيز قوة البوليس وللقيام بمصرفات ناتجة عن ارتفاع أسعار العليق والملابس ومصرفات أخرى خاصة بالبوليس . أما باقى الزيادة وقدره ١١,٢٩٠ جنيا فتأتج عن زيادة مستخدمى الادارة والتحصيل وعن تعليمة مرتبات صيارف البلاد وعن مصرفات خاصة بساحل أثر النبي الذى أنشئ حديثا . وغير ذلك من المصروفات .

نظارة الحرية في مربوط هذه النظارة زيادة ٣٦,١٥٩ جنيا ناشئة خصوصا عن ارتفاع أسعار العليق والتعيينات .

القسم الاكبر من الزيادة في مصروفات هذه النظارة أى مبلغ ٢١,٤٥٧ جنيها نظارة الحفائية مخصص للمحاكم الاهلية فقد أنشئت وظيفتا رئيس ووكيل لمحكمة المنصورة الجديدة . وحسن ترتيب درجات القضاة وأعضاء النيابة وزيد عدد صغار المستخدمين في المحاكم الاهلية زيادة وافرة بسبب ازدياد الاعمال . وقد أنشئت أيضا وظيفة قاض وطنى في محكمة القاهرة المختلطة ووظيفة عضو جديد في محكمتها الشرعية . والمصروفات الخاصة بمدرسة الحقوق الخديوية التى فصلت عن نظارة المعارف العمومية تدخل الآن في المربوط لنظارة الحفائية .

ان الجمعية التشريعية التى أنشئت بموجب القانون النظامى الصادر فى سنة ١٩١٣ الجمعية التشريعية تتألف من أعضاء يفوق عددهم جدا على عدد أعضاء مجلس شورى القوانين . فبلغت زيادة المربوط لها ٢٢,٨٦١ جنيها منها مبلغ ١٦,٦٦٨ جنيها في المربوط للتعويضات المقررة لأعضاء الجمعية والباقى لزيادة المستخدمين والمصروفات الثرية .

فصلت مصلحة الزراعة عن نظارة الأشغال العمومية وحولت الى نظارة ألحقت بها المدارس الزراعية والأقسام البيطرية . وبلغت زيادة المصروفات اللازمة لتنظيم النظارة الجديدة ٢٠,٤٢٥ جنيها .

حدث نقص ظاهر في المربوط لنظارة المعارف العمومية بسبب فصل مدرسة الحقوق الخديوية والمدارس الزراعية عن هذه النظارة وإلحاق الاولى بنظارة الحفائية والثانية بنظارة الزراعة . وقد حدث أيضا وفر في مصروفات نظارة المعارف العمومية قدره ١٧,٠٠٠ جنيه وهو ناتج عن متابعة السير على الخطة التى تقوم بتكليف مجالس المديريات بأمر التعليم الأولى . وستضاف قيمة هذا الوفرة الى الوفورات التى حصلت في فصول أخرى وإلى مبلغ ١٨,٧٧٩ جنيها الذى زيد على المربوط لهذه النظارة ليستعمل المجموع في تحسينات شتى . وقد تم الآن إنشاء أقسام جديدة في المدارس العالية والمدارس الثانوية ، وستفتح في القاهرة مدرسة أولية مجانية ، وسيومع نطاق تعليم البنات وخصوصا فيما يتعلق بالعلوم

نظارة المعارف
العمومية

المزلية ، وستنشأ في الاسكندرية مدرسة لمعلمات المدارس الأولية . أما فيما يختص بالتعليم الفني فقد زيد عدد المدرسين فيه ، وستنشأ أقسام جديدة في الورش الصناعية في بولاق وفي مدرسة المنصورة الصناعية ، وسيوسع نطاق المدارس التجارية العالية والمتوسطة وقد تم وضع نظام لرعاية وإرشاد الطلبة المصريين في أوروبا .

في المصروفات المربوطة زيادة لهذه النظارة مخصصة لصيانة الشوارع وإنارتها على أن هذه الزيادة تكاد تعوّضها وفورات في قيمة المربوط لأقسام أخرى وخصوصا لمصلحة الرى التي اقتصر في الاعتمادات المفتوحة لها على أقلّ ما يمكن . وربما اقتضى الأمر في السنين المقبلة زيادة المصروفات المخصصة لصيانة الترع والمصارف الخ .

نظارة الأشغال
المعمارية

ومن الزيادات التي تستحق الذكر المصروفات في الزيادة الواردة في المعاشات .

المعاشات

ففي مجموع المربوط للمعاشات والمكافآت معا زيادة بالنسبة الى مربوط السنة الماضية قدرها ٦٠,٧٧٧ جنيه . ولكن اذا فصل المربوط للمعاشات وحدها عن سائر أنواع هذا الباب تظهر فيه زيادة قدرها ١٤,٠٠٠ جنيه . وستسير مخصصات هذا النوع في ازدياد تدريجي محتم حتى تبلغ مبلغا أعظم بكثير من قيمتها الحاضرة الغير يسيرة . أما مبلغ هـ في المئة الذي يستقطع من ماهيات المستخدمين فلا يعوّض إلا بعض ما تتحمله الخزينة من هذا القليل حتى ولو تراكم من سنة الى سنة .

ومع ذلك فقد قدمت طلبات كثيرة الى الحكومة بالتماس تحسين حالة المعاشات مع أنها لو قوبلت بالمعاشات التي تمنح في البلاد الأخرى لظهرت أفضليتها على سواها . فانها تضمن لموظفي الحكومة بعد مغادرتهم الخدمة ما يكفيهم لآخر حياتهم . وهناك أيضا معاشات تمنح لورثة الموظفين المتوفين . واذا كانت قيمتها لا تبقى دائما بمجالات المتفعين بها ، فيا لو توفي المورث قبل قضاء مدة طويلة في الخدمة ، فانه يجب أن لا يغيب عن الالذهان أن قوانين المعاشات لا تقدر

أن تحتاط لمثل هذه الاحوال . والواسطة الرحيمة لانتفاء نتيجة هذا العارض هو التأمين على الحياة ولكن موظفي الحكومة على ما يظهر لا يقدرون فوائد التأمين على الحياة حق قدرها فينبغي حثهم على الاقبال عليها . والمأمول أن يزدبوا إدراكا لهذه الفوائد كما انه يرجى الحصول على تسهيلات لتأمينهم على حياتهم دون أن تتحمل الحكومة نفقات إضافية من هذا القبيل .

ان قيمة الاعتمادات للاعمال الجديدة المدرجة في أبواب النظارات والمصالح الاعمال الجديدة المختصة بها تبلغ ٢,٢٦٢,٣٦١ جنيها وهذا العنوان يقابل عنوان الاعتمادات التي كانت تؤخذ من الاحتياطي العمومي أو بصفة اعتمادات خصوصية وكان مجموع قيمتها ٣,٧٠٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ . على أنه لما كانت تقديرات هذه الاعتمادات تزيد دائماً عن احتياجات السنة فان المقارنة تكون أقرب الى الحقيقة اذا عملت بين المبالغ المقدرة للاعمال الجديدة والمبالغ التي صرفت فعلا فى سنة ١٩١٣ وتفصيلها كما يأتى :

جنيه مصرى

المصرف من الاعتمادات الخصوصية ٨٤٤,٨٥٦

المصرف من المبالغ المأخوذة من الاحتياطي العمومي ... ١,٩٣١,١٧٦

المجموع ٢,٧٧٦,٠٣٢

وتزيد قيمة هذا المجموع ٥١٣,٦٧١ جنيها على القيمة المقدرة للاعمال الجديدة فى ميزانية السنة القادمة . على أن المربوط للمصروفات العادية يشتمل كما تقدم القول على اعتمادات تبلغ نحو ٢٠٦,٠٠٠ جنيه كانت تؤخذ قبلا من الاعتمادات الخصوصية والاعتمادات غير العادية . فاذا راعينا هذا الأمر تكون الاعتمادات المفتوحة للاعمال الجديدة أقل من المصروفات التي صرفت فعلا لهذا الغرض فى العام الماضى بمبلغ ٣٠٧,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا ولم يتيسر الوصول الى هذه النتيجة الا باجراء تخفيض شديد فى طلبات المصالح وصرف النظر عن جميع المشاريع إلا ما كان منها مستعجلا واجب التنفيذ .

وتوزع قيمة الأعمال الجديدة كما يأتي :

جنيه مصرى	
نظارة الأشغال العمومية.....	١٩٧,٤٢٨,١
سكك الحديد	٤٤٣,٠٠٠
مصلحة الدومين	٧٧,٤٧٥
نظارة المالية	٧٣,٠٢٥
» الداخلية	٦٣,٧٠٠
مصلحة الليانات والفنارات	٥٧,٩٢٥
» الصحة العمومية	٣٨,٩٨٥
التلغرافات	١٧,٧٦٠
نظارة الزراعة	١٦,٧٧١
» الحربية	١٥,٧٨٥
مصالح أخرى	٢٩,٧٣٨

٢,٢٦٢,٣٦١

وأهم مايشتمل عليه برنامج الأعمال الجديدة في نظارة الأشغال العمومية مشاريع الصرف والرى في البحيرة والغربية الوسطى والعمل جارٍ فيها الآن بكل تقدم . والمنظور صرفه في سنة ١٩١٤ لأعمال الصرف مبلغ ٢٦٩,٩٥٠ جنيا في البحيرة ومبلغ ٢٥٨,٥٠٠ جنية في الغربية الوسطى يضاف الى ذلك مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنية لتعديل الترع الموجودة تعديلا يقضى به انفاذ المشاريع المذكورة . وقدر مبلغ ٥٠,٨٣٧ جنيا لأعمال أخرى تتعلق بالصرف في الوجهين القبلي والبحري ومبلغ ٣٦,٣٠٠ جنية لتجديد المواسير حتى يتم توزيع المياه بانصاف ويتفق ضياها سدى . وخصص مبلغ ٥٣,٩٢٩ جنيا لمواصلة العمل في ترميم جسور النيل وهو من الأعمال المستعجلة جدا لوقاية البلاد من اضرار خطيرة جدا قد تنتج عن فيضان النيل فيما لو جاء زائدا عن المعتاد . وقدر مبلغ ٢٤,٨٠٠ جنية لسدود النيل

على فرعى رشيد ودمياط، ومبلغ ٩٥,٠٧٠ جنيهات تحت عنوان «تحويل الحياض» ومعظمه مخصص لدفع ثمن الأراضي المزروعة ملكيتها وتمويضات عن أراض فتحت فيها حفراً أخذ أثرية منها . وتبلغ قيمة المقدّر للأعمال الجديدة في السودان ٢١,٠٠٠ جنيه . أما مشروع إقامة قناطر على النيل الأبيض فسيوضع موضع الدرس وإذا أنفذ هذا المشروع يكون منه لمصر خزان عظيم الفائدة وضامن من طغيان الماء إبان الفيضان . ومبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للأعمال الجديدة المتعلقة بالرى ٩٠٩,٠١٤ و١٠١٤ جنيهات .

ومن الاعتمادات المفتوحة لأقسام أخرى من أقسام نظارة الأشغال العمومية مبلغ ١٧٤,٥٥٢ جنيهات لمجاري القاهرة وبذلك تنجز في هذه السنة المجاري الرئيسية ويبقى عمل اللازم لوصلها بالمجاري الفرعية . وأدرج مبلغ ٦٦,٨٩٨ جنيهات لإنشاء شوارع جديدة وأعمال أخرى في القاهرة ، ومبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه للطرق الرئيسية في سائر المدن . ويؤمل أن يتم في خلال السنة كبرى الجزيرة الحديد ويبلغ آخر اعتماد مخصص لاتمام العمل ١٤,٣٦٠ جنيهات . وقدر مبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه لإنجاز الأعمال الجارية في رصيف بولاق .

وأدرج أيضاً تحت عنوان الأعمال الجديدة في نظارة الأشغال العمومية الاعتمادات اللازمة لإنشاء مباني للصالح الأميرية ويبلغ مجموعها ١٣٩,٠٢٨ جنيهات منه مبلغ ٥٧,٤٣٤ جنيهات لمتابعة أعمال البناء في معاهد التعليم كدراسة البنات الجديدة في الاسكندرية والمدرستين الثانويتين في طنطا وأسيوط والمدرستين الأوليتين في الحسينية والمنصورة وتوسيع مدرسة معلمات الكتائب . وقدر مبلغ ١٤,٤٧٢ جنيهات لأعمال بناء في مستشفيات الرمد في سوهاج والمنيا وشبين الكوم ولتجديد بناء مستشفى قنا وتوسيع دائرة مستشفى المجاذيب في الخانكة ، ومبلغ ١٤,٦٨٠ جنيهات لأعمال بناء خاصة بالسجون ومعظم هذا المبلغ أى ١٠,٠٠٠ جنيه مخصص لسجن المنصورة . وقدر للأعمال اللازمة في محكمة أسيوط ١٢,٣٩٠ جنيهات ، ولتجديد سقف دار الآثار في القاهرة ١١,٠٠٠ جنيه . أما باقي الفصول

فقتشمل على اتمام الأعمال في مركزى أشمون وفارسكور وعلى توسيع أقلام مصلحتى المساحة والتنظيم في القاهرة وعلى أعمال أخرى أقل أهمية بين بناء وترميم .
 وفي الاعتمادات المفتوحة لمصلحة سكك الحديد الأميرية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه
 لإنشاء خطوط جديدة . وسيفتح في هذه السنة الخط الممتد من زفتى الى الزقازيق .
 أما الخط بين كفر الزيات ومنوف فقد بدأ مده في السنة الفائتة والمرجح أن يتقدم العمل لدرجة يستطيع معها افتتاح قسم من هذا الخط في خلال السنة القادمة .
 وقدر مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه للجارى ، ومعظم هذا المبلغ مخصص لبناء كبرى امبابه .
 أما الكبرى الجديد على التربة الابراهيمية في أسبوط فيتم ويفتح في خلال السنة .
 وأدرج مبلغ ٤٤,٠٠٠ جنيه لتحديد قضبان الخطوط ، ومبلغ ٣٤,٠٠٠ جنيه
 لتحسين المحطات ونظام الاشارات ومبلغ ٢١,٠٠٠ جنيه لأعمال في القاهرة منها
 الابتداء ببناء محطة كبرى الليمون ومبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه للابتداء ببناء محطة
 الاسكندرية ولأعمال أخرى في تلك المدينة . ومخصص لمتابعة بناء المساكن
 للمستخدمين مبلغ ١٩,٠٠٠ جنيه ، ولمشتري مهمات متحركة اضافية مبلغ
 ٣٠,٠٠٠ جنيه . أما الخطوط الفرعية في الوجه القبلى فقد اوجب تحسينها
 وتوسيعها تخصيص مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه .

ومن الاعتماد البالغ ٧٧,٤٧٥ جنيها الممنوح لمصلحة الدومين سيخصص مبلغ
 ٤٩,٠٠٠ جنيه لاصلاح ١٤,٠٠٠ فدان في مركز بلقاس ، و ١٠,٠٠٠ جنيه
 لأعمال من هذا القبيل في مركز سخا وسينشأ عن هذه المصروفات مصدر ايراد
 وافر للحكومة .

ويشتمل اعتماد الـ ٧٣,٠٢٥ جنيها المدرج في ميزانية نظارة المالية تحت
 عنوان « أعمال جديدة » على مبالغ مجموعها ٣٤,٢٠٠ جنيه وهى بواق بعض
 اعتمادات سبق فتحها على المال الاحتياطى لأعمال مختلفة . وقدر مبلغ
 ١٠,٠٠٠ جنيه لدفع جزء من ثمن الارض التى أخذت لإنشاء ساحل الغلال
 في أثر الزبى ، ومبلغ ١٤,٦٢٥ جنيها لدفع الباقي من ثمن بناء لخدمة الحكومة
 انتضى شراء اتساع نطاقها ، ومبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لاستبدال المعاشات .

وتبلغ الاعتمادات المفتوحة لنظارة الداخلية ٦٣,٧٠٠ جنيه مصرى مخصصة بأكملها لمعدات التنوير وتوزيع المياه والاعمال الصرف وغير ذلك من مشاريع التحسين في مدن الاقاليم . ومن أهم هذه المشاريع اتمام معدات التنوير في دمياط ودمنهو ، وتقدر ثمة التكاليف بمبلغ ١٧,٥٠٠ جنيه في الاولى وبمبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه في الثانية ، وكذلك أعمال الصرف والاعمال الجديدة في طنطا المقدرها للسنة القادمة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه . وجميع هذه الاعتمادات ممنوحة بصفة سلفات تحصل أقساطا مع فوائدها . وقد أصبحت الحاجة الى مثل هذه الاعمال التحسينية شديدة في مدن أخرى ولو كانت توجد أموال متوفرة للقيام بها لكان من المفيد تعميمها سريعا .

ويشتمل مبلغ ال ٣٨,٩٨٥ جنينها الممنوح لمصلحة الصحة العمومية على مبالغ مختلفة مخصصة لتحسين حالة المستشفيات وتوسيع دائرة أعمالها . وقد نظر أيضا الى ما يجب أخذه من التحوطات لمقاومة الانكيلوستوما والكوليرا .

وتبلغ قيمة الاعمال الجديدة في مصلحة التلغرافات ١٧,٧٦٠ جنينها وتشتمل هذه الاعمال على مد أسلاك تليفونية جديدة وإنشاء أنابيب مفرغة في الاسكندرية وعلى بناء مساكن للستخدمين .

والاعتماد الممنوح لنظارة الزراعة البالغ ١٦,٧٧١ جنينها مؤلف من مبالغ مختلفة مخصصة لعمل تجارب ، وتحوطات لحماية الحيوانات والمزروعات من الامراض ، وتحسين جنس بذرة القطن .

المال الاحتياطي

جنيه مصرى	
٦,١٢٤,٨٢٦	كان الباقي من المال الاحتياطي في أول يناير سنة ١٩١٣
جنيه مصرى	وقد أضيف إليه في سنة ١٩١٣ المبالغ الآتية :
١٢٣,٠١٧	أولاً — إيرادات ناتجة عن مبيع أطنان ...
٢١٢,٢٦٥	ثانياً — قيمة كوپونات السندات وتسديد
...	سلفات وإيرادات أخرى غير عادية ...
١,٦٣٩,٨٣١	ثالثاً — زيادة إيرادات الميزانية سنة ١٩١٣
١,٩٧٥,١١٣	
٨,٠٩٩,٩٣٩	
	وأخذت منه المبالغ الآتية :

١,٩٣١,١٧٦	مصاريف غير احتيادية ...
	زيادة الأموال المخصصة لإدارة أعمال
	صندوق الدين لإبلاغها إلى ١,٥٧٠,٠٠٠ جنيه
	مصرى وقد أوجب هذه الزيادة تغيير تاريخ
	افتتاح السنة المالية فاقضى منحها بدلاً من الموائد
	التي كانت تدفع حتى اليوم إلى صندوق الدين
	في الثلاثة الأشهر الأولى من السنة لتسديد
	الكوپونات التي تستحق في شهرى إبريل
	ومايو ...
٣٢٠,٠٠٠	
٢,٢٥١,١٧٦	

يكون الباقي تحت التصرف من نقود الإحتياطي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ ...

ولتقدير المحتمل بقاؤه من المال الاحتياطي لغاية ٣١ مارس سنة ١٩١٤ يجب أن يحسب ما يضاف إليه من الإيرادات وما يستبعد منه من المصروفات في هذه الأشهر الثلاثة .

فالإيرادات تشتمل على مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه ينتظر تحصيله من مبيع الأملاك الأميرية ومن كوبونات السندات وتشتمل أيضا على زيادة إيرادات ميزانية الثلاثة أشهر على المصروفات . وقد قدرت هذه الزيادة ، كما ذكر آنفا ، بمبلغ ١٥٥,٠٠٠ جنيه ولكن قد ظهر الآن أنه لا ينتظر الحصول على زيادة ما ، لأن متحصلات أموال الأطنان منذ أول هذه السنة كانت أقل بكثير من المتحصلات في مثل هذه المدة من السنين الماضية . وقد نتج عن تغيير تاريخ افتتاح السنة المالية أن قسما كبيرا من أموال الأطنان التي كانت تدفع في الماضي مقدما في الأشهر الثلاثة الأولى لن يحصل الا فيما بعد . وعليه فلا يزيد المال الاحتياطي في هذه المدة زيادة تذكر .

غير أنه سيصيبه من جهة أخرى نقص وافر ناتج عن المبالغ التي تصرف على الأعمال الجديدة وهي تقدر بنحو ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وعن مشرى سكة حديد مريوط من سمو الجتاب العالي الخديوى بمبلغ ٣٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى دفع نقدا ، وسيلحق هذا الخط بسكك حديد الحكومة .

لذلك يقدر أن يكون الباقي من المال الاحتياطي ، بعد تقفيل حسابات الثلاثة أشهر الأولى من هذه السنة ، ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا .

أما في السنة المالية القادمة فلن يضاف الى المال الاحتياطي شئ من الإيرادات ، ولن ينضم منه شئ من المصروفات كما سبق بياؤه ، ولكن سيستبعد منه في آخر السنة قيمة زيادة المصروفات على الإيرادات . ولما كانت هذه الزيادة مقدرة بمبلغ ٥٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى فانها ، إذا تحققت ، ستجعل قيمة المال الاحتياطي أربعة ملايين ونصف مليون جنيه على التقريب .

أما الهبوط في ثمن السندات الخاصة بالمال الاحتياطي الذي أشرت إليه في مذكرتي عن الميزانية الماضية فقد خف الآن بفضل التحسن العام الذي حصل في أسواق الأوراق . ويبلغ مقدار هذا السقوط الآن أقل من ٣ في المائة من القيمة الواردة في الحسابات لتلك السنوات ما

نظارة الداخلية

سجون الحكومة

لائحة داخلية للمسجونين التابعين للحاكم المختلطة (*)

قرار

نحن ناظر الداخلية

باتحادنا مع ناظر الحفانية

٢٥ مارس
سنة ١٩١٤

قررنا ماهوآت :

قد تصدق على اللائحة الداخلية الآتى نصها الخاصة بالمسجونين التابعين
للكم المختلطة فى سجون الحكومة

المادة الأولى

للقناصل أو مندوبيهم الحرية فى الدخول الى السجن لمقابلة رعايا دولهم التابعين
فى محاكمهم للحاكم المختلطة . وللقضاة ورجال النيابة العمومية لدى المحاكم المختلطة
أن يرسلوا الى السجن مسجونين فى أى وقت من الأوقات المحددة قانونا أى من الساعة
سته صباحا الى الساعة خمسة مساء فى فصل الصيف ومن الساعة سبعة صباحا
الى الساعة أربعة ونصف مساء فى فصل الشتاء

وفى ماعدا هذه الأوقات اذا دعت الضرورة للتسجيل فى مقابلة أحد المسجونين
أو فى ادخال أحد الى السجن فعليهم اخطار مأمور السجن قبل الساعة الخامسة
مساء فى فصل الصيف وقبل الساعة الرابعة ونصف مساء فى فصل الشتاء ليتخذ
اللازم لقبول المسجونين الى الساعة الثامنة مساء

المادة الثانية

في كل الأحوال التي تقتضى فيها اللائحة على الأمور باخطار الجهة الرئيسية بما يقع من الحوادث يتعين عليه تبليغها الى النيابة العمومية المختلطة مباشرة اذا كانت متعلقة بأحد المسجونين التابعين للحاكم المختلطة

المادة الثالثة

يجب في جميع السجون العمومية وضع المسجونين التابعين للحاكم المختلطة في سجون انفراد سعتها ثمانية عشر مترا مكعبا ويتريضون ساعة في الصباح وساعة بعد الظهر

المادة الرابعة

على تفتيش عموم السجون أن يوجد أثاث سجون الانفراد المذكورة وما يلزم للمسجونين فيها من أدوات النوم والنظافة وهذه الاشياء هي :

عدد	عدد
١	سرير (من النوع المقرر بالسجن)
١	مرتبة
٢	مخدة
٢	فوط
١	فرشة للشعر
١	مشط معدن
٢	غطاء
٢	ملاءة
١	لفائف بلحقاته
١	كوب

ولا يلزم المسجونون التابعون للحاكم المختلطة بلبس الكسوة المقررة في السجن ما لم تكن ملائمتهم رثة أو يقرر طبيب السجن أنها غير صحية

المادة الخامسة

تقوم المحاكم المختلطة بتقديم الغذاء الى مسجونها بواسطة متعهد تعيينه النيابة العمومية المختلطة

ومع ذلك فلطبيب السجن أن يأمر بضياء خاص للمسجونين المرضى الذين لا تستدعى حالتهم نقلهم الى المستشفى

المادة السادسة

المسجونون المحكوم عليهم نهائياً يكلفون الاشتغال بالمهنة التي كانوا يتعاطونها من قبل فإن لم تكن لهم مهنة فتكلفتهم ادارة السجن طبقاً للوائح السجون بأى عمل آخر يناسب استعدادهم الجسماني

ولا يكلف بأى حال مسجونو المحاكم المختلطة بأى عمل من الاعمال خارج عن سور السجن ولا بالمسح ولا بالكس إلا فيما يختص بقرطهم فانهم ملزمون بنظافتها

المادة السابعة

تجرى على مسجونى المحاكم المختلطة نصوص الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المضمن على لائحة السجون والمعتل بالقانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٣ (الأمر العالى الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩١٣) فيما يختص بالزيارات داخل السجن . انما يستثنى الزائرون الذين يأتون الى السجن فى الساعات المحددة قانوناً ويبدىهم تصريح كتابى من السلطة القضائية التابع لها المسجون (النيابة أو قاضى التحقيق أو القاضى المتدرب للتفليس)

المادة الثامنة

يعد مخالفة للنظام مايقع من المسجونين من :

- (أ) عدم اطاعة أوامر مأمور السجن أو أى مكلف بخدمة فيه
- (ب) عدم احترام أى موظف فى السجن أو مكلف بخدمة فيه
- (ج) التكاثر فى الشغل أو التهاون فيه أو الامتناع عنه
- (د) الشتم أو التلغظ بالفاظ خارجة عن الحد أو منافية للاحتشام أو فيها وقاحة أو تهديد
- (هـ) الخروج عن الاحتشام سواء كان ذلك بالإشارة أو بالفعل
- (و) التعدى بالفعل على أى شخص أو التحرش به
- (ز) الغناء أو التصفير أو احداث ضوضاء من شأنها التشويش على النظام

- (ح) ترك المسجون بغير موجب لغرفته أو للنقطة المعينة له أو لمحل شغله
(ط) ائتلاف أو الحاق ضرر بما أى جزء من أجزاء السجن أو بأى شئ
من الأشياء التى تصل إليها يده
(ى) وضع قاذورات فى محل غير المحل المعد لذلك
(ك) وجود أشياء مع المسجونين من الممنوع دخولها فى السجن
(ل) إعطاء شئ لمسجون آخر بغير إذن سابق وأخذ شئ منه كذلك
(م) الامتناع عن اتباع الأوامر الخصوصية أو اللوائح المقررة أو الإهمال
فى ذلك
(ن) محاولة ارتكاب مخالفة أو أكثر من المخالفات المبينة قبل

المادة التاسعة

- وهذه المخالفات يعاقب عليها مأمور السجن بعقوبة واحدة أو أكثر من
العقوبات الآتية بحسب الأحوال إنما عليه اخطار النيابة العمومية المختلطة بذلك
فى الأربعة والعشرين ساعة التالية لتوقيع العقوبة :
(أ) الحبس فى غرفة الجزاء مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام
(ب) قصر الغذاء على الخبز والماء
(ج) الحرمان من الزيارات والمراسلات دون أن تطول مدة هاتين العقوبتين
الأخيرتين أكثر من ثمانية أيام

المادة العاشرة

إذا ارتكب مسجون محبوس على ذمة المحاكم المختلطة جريمة من الجرائم الآتى
بيانها بعد وجب تبليغ الأمر للنياية العمومية المختلطة لتحويله على السلطة المختصة
بتوقيع العقوبة عليه :

- (أ) الهياج أو الاغراء عليه
 (ب) أفعال القسوة التي تقع على أحد موظفي السجن أو رجاله أو التعدي بالقوة على مسجون آخر
 (ج) الهرب
 (د) تكرار ارتكابه الأعمال المخالفة لنظام السجن أو تكرار عدم الطاعة بحالة لا يمكن تلافيها بالوسائل الاعتيادية

المادة الحادية عشرة

يجوز معاملة المفسدين المحبوسين بناء على المادتين ٢٤٧ و ٢٤٨ من قانون التجارة المختلط معاملة خصوصية تنحصر فيما يأتي :

أولا - أن يتناولوا غذاء المسجونين الممتازين بمصاريف من طرفهم وبعبارة أخرى غذاء أوفر من غذاء المسجونين العادى وأتقن منه

ثانيا - أن يتريضوا زمنا أكثر من باقى المسجونين

ثالثا - أن لا يختلطوا بباقى المسجونين والمحكوم عليهم لافى ساعات الرياضة ولا فى سائر أوقات النهار

المادة الثانية عشرة

للمسجونين المحبوسين على ذمة المحاكم المختلطة أن يقدموا أى شكوى أو طاب للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة . ويكون له بالنسبة لهؤلاء المسجونين جميع الاختصاصات الممنوحة للنائب العمومى لدى المحاكم الاهلية بالنسبة لمسجونى المحاكم الاهلية بمقتضى المواد (٧-١١) من الامر العالى الشامل للأئحة السجون والصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١ م

القاهرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٤

ناظر الحقاينة
 حسين رشدى

ناظر الداخلية
 محمد سعيد

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

سنة ١٩١٤

مجموعة الثلاثة شهور الثانية



طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم النشر بالمطبعة الأميرية ببولاق
أو من قاعة المبيعات بالمتحف الجيولوجي بمحديقة نظارة الأشغال العمومية

١٩١٤

الرقم ١٢٠ ملها

نظارة الداخلية

قرار

بجعل ماهية كل من شيخى خفر بندر المطرية جنينين و ٥٠٠ مليم شهريا
وماهية كل خفير به جنيا و ٢٠٠ مليم اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩١٤ (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير أول ابريل
سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٠٥ وعلى مكاتبة
مديرية الدقهلية الرقيمة ٢٤ مارس سنة ١٩١٤ نمرة ٥٣٠

قررنا ما هوأت :

المادة الاولى

تجعل ماهية كل من شيخى خفر بندر المطرية الموجود به مجلس محلى جنينين
و ٥٠٠ مليم شهريا وماهية كل خفير به جنيا و ٢٠٠ مليم اعتبارا من أول ابريل
سنة ١٩١٤ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهية نظير مصاريف
التحصيل

المادة الثانية

على مديرية الدقهلية تنفيذ هذا القرار ما

فى ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ (أول ابريل سنة ١٩١٤)

محمد سعيد

نظارة الداخلية

قرار

دوائر اختصاصات ادارية

انشاء قسمي جسمه وسفاجا على شاطئ البحر الأحمر (*)

ناظر الداخلية

بالاتفاق مع ناظر المالية

٩ ابريل
سنة ١٩١٤

قرر ما هوآت :

١ - الجهة الداخلة في المنطقة التي بها مناجم جبل الزيت وجسمه على شاطئ البحر الأحمر المحصورة بين جبل غريب ورأس شقير والنقطة الكائنة على الشاطئ الشرق لشعب الكويح وجبل جراهش والجزر الكائنة تجاه الجزء المذكور من ساحل البحر الأحمر تجعل قسمين منفصلين الأول يسمى قسم جسمه والثاني يسمى قسم سفاجا ويتبعان محافظة السويس في الأعمال الادارية وأعمال الأمن

٢ - يؤدي ضابط خفر السواحل بجهة جسمه وظيفة مأور قسم جسمه وكذلك يؤدي ضابط خفر السواحل بجهة سفاجا وظيفة مأور قسم سفاجا

(*) الوقائع المصرية في ١٣ ابريل سنة ١٩١٤ وجه ١٣١٩

٣ — يدخل ضمن قسم جسمه الجزء من الأرض والجزر الملتونة باللون الأحمر على الخريطة المرفقة بهذا القرار وتكون حدود ذلك الجزء من الأرض كالآتي :

يحدّ هذا القسم شمالاً بخط وهمي يتجه من الغرب إلى الشرق مبتدئاً من قمة جبل غريب حتى رأس شقير . وشرقاً بخط مبتدئ من رأس شقير يتبع شاطئ البحر المشرشر وينتهي إلى جهة ساحل الحشيش . وجنوباً بخط وهمي منكسر يبتدئ من ساحل الحشيش إلى جبل قطار ماذا بجبل الأومان الداخل ضمن حدود هذا القسم . وغرباً بخط وهمي مائل يبتدئ من جبل قطار إلى جبل غريب وتدخل في هذا القسم جزر أشرفي ورونيوم وجيسوم وجبال وطويله وشدون وجفائين وشعب أبي رماح

٤ — يدخل ضمن قسم سفاجا الجزء من الأرض والجزر الملتونة باللون الأصفر على الخريطة السابق ذكرها وتكون حدود ذلك الجزء من الأرض كالآتي :

يحدّ هذا القسم شمالاً بالحد الجنوبي لقسم جسمه باعتبار جبل قطار داخلاً ضمن حدود قسم سفاجا . وشرقاً بخط منكسر يبتدئ من ساحل الحشيش إلى نقطة على الشاطئ كائنة شرق شعب الكويج . وجنوباً بخط وهمي من النقطة المذكورة الكائنة شرق شعب الكويج ويمتد إلى جبل جراهش ماذا بجبل شقيله . وغرباً بخط وهمي منكسر يبتدئ من جبل جراهش إلى جبل قطار ماذا بأبي حسان الداخل ضمن حدود هذا القسم . والجزر التي يشملها هذا القسم هي جزيرة سفاجا وشعب الكويج ٤

تحريراً في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ (٩ أبريل سنة ١٩١٤)

حسين رشدي

نظارة الداخلية

قرار

تعديل تعريفه عوائد الذبيح في قنا (١)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠
والتأضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح في المدن المشكل فيها والتي سيلشأ فيها
مجالس بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدره ناظر الداخلية بعد أخذ رأى
المجلس البلدى أو المحلى في ذلك

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بتحديد عوائد
الذبيح في مدينة قنا

وبالنظر لما قرره مجلس محلى قنا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩١٤

قرر ما هوآت :

المادة الاولى

قد ألغى قرار ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ فيما يخص بتعريفه عوائد الذبيح في قنا
واستبدل بما يلى :

الضائى والماعز :

٣ (ثلاثة مليات) على كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل
عن ٤٠ مليا على المشاية الواحدة

العجول :

٢ (مليون) على كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل عن ١٠٠ ملجم على المشاة الواحدة

الثيران والبقر والجواميس والجمال :

٢ (مليون) عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل عن ٣٠٠ ملجم على المشاة الواحدة

الخنزير :

٤ (أربعة مليات) على كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل عن ٢٠٠ ملجم على الخنزير الواحد

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في مصرفي ١٢ ابريل مسنة ١٩١٤

حسين رشدي

نظارة الزراعة

قرار

باتخاذ احتياطات ضد ادخال ونقل الاسقاط والجلود الطرية والشحم
الغير مذااب والدهن الخ . من الامسكندرية وبورسعيد والسويس
وضواحي هذه المدن الى داخل القطر (*)

ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ — قانون
ضبط وربط الصحة البيطرية المعدل بالامر العالى المؤرخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

وبالقانونين نمرة ٤ سنة ١٩٠٧ ونمرة ١١ سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على قرارات ناظر الداخلية الصادرة بتاريخ ١٣ أكتوبر
سنة ١٩٠٦ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ و ١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٣ صفر سنة ١٣٣٢ (٢٠ يناير
سنة ١٩١٤) بالحاق القسم البيطرى الى نظارة الزراعة

ونظرا لوجود امراض وبائية بين الحيوانات فى كثير من البلدان الاجنبية
وانه يجب فى هذه الحالة وقاية القطر المصرى من ادخال اسراض معدية بين
حيواناته

وبناء على ما عرضه الباشمفتش البيطرى

قرر ما هوآت :

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٤ وجه ١٣٨٠

المادة الاولى

يمنع ادخال ونقل الاسقاط والجلود الطرية والعظام والقرون وأطراف القرون والخوافر والشحم الغير مذاب والدهن والشعر والصوف وجميع البقايا الحيوانية الاخرى من الاسكندرية وبورسعيد والسويس وضواحي هذه المدن الى داخل القطر

المادة الثانية

يستثنى من أحكام المادة الاولى :

(ا) الاسقاط المسموطة بشرط أن تصدر داخل صناديق مخصوصة مبطنة بالزئبق وفي غطائها فتحات صغيرة لمرور الهواء وعليها ختم سلخانة الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس

(ب) الشحم الغير مذاب والملح والدهن والملح بشرط أن يصدر داخل صناديق أو براميل محكمة الغلق وعليها ختم إحدى السلخانات المذكورة

المادة الثالثة

كل من خالف أحكام هذا القرار يحاكم بمقتضى المادتين السابعة والثالثة والعشرين من الامر العالى المشار اليه الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣

المادة الرابعة

يلغى مفعول القرارات المشار اليها الصادرة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ و ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣

المادة الخامسة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية

اسماعيل صدقي

القاهرة فى ١٣ أبريل سنة ١٩١٤

نظارة الحفائية

قرار

بادخال قسمى جسمه وسفاجا فى دائرة اختصاص محكمة السويس الجزئية (*)

نحن ناظر الحفائية

١٦ ابريل ١٩١٤ بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ بتعديل بعض مواد الامر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠

وعلى قرار النظارة الصادر بتحديد دائرة اختصاص محكمة السويس الجزئية وعلى قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٤ بانشاء قسمى جسمه وسفاجا

قررنا ما يأتى :

ادخال قسمى جسمه وسفاجا المذنبين حديثا على شاطئ البحر الاحمر فى دائرة اختصاص محكمة السويس الجزئية ما

تحريرا فى ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ (٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢)

ثروت

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٤ وجه ١٤١٥

نظام الحفائية

قرار

بتغيير في دوائر اختصاص بعض محاكم الاخطاط واستبدال
بعض محاكم بأخرى (*)

نحن ناظر الحفائية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ ١٩ ابريل
الخاص بتشكيل محاكم الاخطاط سنة ١٩١٤

وعلى القرارات الصادرة بانشاء محاكم الاخطاط وتحديد دوائر اختصاصها
بمديريات الغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والجيزة والمنيا وأسيوط
وعلى ماورد من محاكم طنطا والزقازيق ومصر وبني سويف الأهلية بنمرة ٤٠٦
و ١٢٨ و ١٦٥ و ٦٩٨ و ٦٣٥ و ٦٩٣ ومن مديريات الغربية والشرقية والجيزة
وأسيوط بنمرة ١٧٠ و ٥ و ١٢٠ و ٤٧ و ٥١

قررنا ماهوآت :

المادة الأولى

مديرية الغربية —

مركز زفتى

محكمة خط زفتى

تنقل ناحية المنشأة الجديدة من دائرة اختصاص محكمة خط سباط وتضاف
الى دائرة اختصاص محكمة خط زفتى

مديرية المنوفية

مركز شين الكوم

محكمة خط شين

تنقل ناحية كفر الشيخ خليل وكفر البتانون من دائرة اختصاص محكمة
خط مليح وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط شين الكوم
مركز أشمون

تستبدل محكمة خط كفر أبو رقبه القديم مركز أشمون بمحكمة خط بناحية
بوذة شطازيف . وتنقل من دائرة اختصاصها نواحي الكامية والفرعونية
وكفر الفرعونية وتضاف الأولى الى دائرة اختصاص محكمة خط الأنجب
والثانيتان الى دائرة اختصاص محكمة خط أشمون

مديرية الدقهلية .

مركز ميت غمر

تستبدل محكمة خط اليوم مركز ميت غمر بمحكمة خط بناحية ميت أبو خالد

مديرية الشرقية

مركز هيا

تستبدل محكمة خط طوخ القراموص مركز هيا بمحكمة خط بناحية تل مفتاح

مديرية الجيزة

مركز الصف

تستبدل محكمة خط الاختصاص مركز الصف بمحكمة خط بناحية كفر طرخان

مديرية المنيا

مركز سمالوط

محكمة خط نزلة العامودين

تنقل ناحية مهيدي من دائرة اختصاص محكمة خط البرجايه التابعة لمركز
المنيا وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط نزلة العامه دن التابعة لمركز سمالوط

مديرية أسسوط

مركز منفوط

محكمة خط القوصيه

تنقل ناحية القصير من دائرة اختصاص محكمة خط صنبو التابعة لمركز ديروط
وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط القوصيه التابعة لمركز منفوط

مركز أنوب

محكمة خط أنوب

تنقل ناحيتا الاطاولة وبني عليج من دائرة اختصاص محكمة خط بني مر
وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط أنوب

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول مايو سنة ١٩١٤ م

تحريرا في ١٩ ابريل سنة ١٩١٤ (٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢)

عبد الخالق ثروت.

نظارة الاشغال العمومية

تعريب قرار رقم ٢٥

بخصوص منع رى الاراضى الشرقى (*)

ناظر الاشغال العمومية

١٩ ابريل
سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على الأوامر العالية الصادرة فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو
سنة ١٩٠٣) وفى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ (٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥)
وفى ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ (٢٧ ابريل سنة ١٩١٣)

وبناء على ما عرضه جناب وكيل النظارة

قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

يمنع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشرقى بالمديريات الوسطى والبحرية
بما فيها الاراضى المخصصة لزراع الذرة أو غيرها من المزروعات التى تحضر أرضها
بالكيفية المتبعة فى زراعة الذرة وذلك من اليوم الأول من شهر مايو الآتى الى
تاريخ يعين فيما بعد بقرار وزارى ولا يسرى هذا المنع على الاراضى المخصصة
لزراعة الأرز فى الجهات التى يعمرح بزراع فيها ولا على الأراضى المخصصة لزراعة
الخضروات والمقاتى والسمسم والبقول السوداء ولا على الاراضى المخصصة
للمزروعات التى يمكن رىها بمياه الآبار التى لا اتصال بينها وبين ترعة ما بل التى
تستمد مياهها من الطبقات الأرضية ولا على الجزر التى تحيط بها المياه من كل
الجهات ولا على سواحل النيل

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ ابريل سنة ١٩١٤ وجه ١٤٥٠

المادة الثانية

من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب بالمقوبات المقررة في الأمر العالي
الآنف ذكره الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)

المادة الثالثة

على حضرات مفتشى الرى العاقين فى الوجهين البحرى والقبلى ومديرى الوجه
البحرى ومديرى أسبوط والمنيا وبني سويف والجنينة والفيوم تنفيذ قرارنا هذا
كل فيما يخصه ما

اسماعيل سرى

فى ١٩ ابريل سنة ١٩١٤

نظارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٢٦

بخصوص الجهات المستثناة من منع رى البرسيم المسقاوى (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون نمرة ٦ الصادر
بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٣
وبناء على مآرائه نظارة الزراعة

قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تستثنى الجهات الآتية من منع رى البرسيم المسقاوى المنتوه عنه بالفقرة الأولى
من المادة الأولى من القانون المشار اليه وهى :
أقاليم بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان

المادة الثانية

يرخص برى البرسيم المسقاوى لغاية ٣١ مايو سنة ١٩١٤ فى مناطق الأرز
الآتى ذكرها :

فى إقليم البحيرة — كل المنطقة الواقعة بحرى ترعة المحمودية الى العطف

فى إقليم الغربية — كل المنطقة الواقعة بحرى خط سكة حديد البرارى
من دسوق الى شربين

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ ابريل سنة ١٩١٤ وجه ١٤٥٠

في إقليم الدقهلية — كل المنطقة الواقعة بحرى شرق السكة الزراعية من محلة
 انجاق عن طريق دكرنس وميت فارس الى أبى الشقوق
في إقليم الشرقية — كل المنطقة الواقعة شرق خط يندى من أبى الشقوق
 الى أبى كبير ففاقوس ومنها يتبع السكة الزراعية مجتازا التربة
 السعيدية وقبل بلوغه القرين يتبع التربة المشار اليها حتى
 نقطة تلاقيها بالتربة الاسماعيلية وتشمل هذه المنطقة
 وادى الطميلات ما

تحريرا في ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ (٢١ ابريل سنة ١٩١٤)

اسماعيل سرى

نظارة الداخلية

تصحيح خطأ

سنة ١٩١٤ حصل تحريف في أسماء بعض البلاد والمراكز بجدول دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية المدرجة بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٢٥ و ١٢٧ و ١٣١ و ١٣١٣ سنة ١٩١٣ فتحررت كشوف بيان الخطأ والصواب في تلك الجداول . (*)

بيان خطأ وصواب الجدول المدرج بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٢٥ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣

الاسم المديرية	الدائرة	المركز	الخطأ	الصواب	الترتيب
الغربية	الأولى	السنطه	شبرايل ...	شبرايل الكنايه ...	٣
»	الثالثة	الحلة الكبرى	محلة أبوعلى وكفر أبو الحسن ...	محلة أبوعلى القنطره وكفر أبو الحسن ...	٤
»	»	»	كفر دمنو ...	كفر دمنو ...	٤
»	»	»	الشهيدى ...	عزبة الشهيدى ...	٤
»	»	»	كفر القبانىة ...	كفر القبانىة ...	٤
»	الخامسة	مأمورية البرلس	مركز البرلس ...	مأمورية البرلس ...	٥
»	»	طنطا	صرو ...	صرد ...	٥
»	السادسة	كفر الزيات	بلتاج ...	جناج ...	٥
»	»	»	سلامون ...	سلامون الغيار ...	٥
المنوفية	الثالثة	قويسنا	اشليم وكفر السلاميه	اشليم وكفر السلاميه	٨
الدقهلية	الثانية	السنبلاوين	سنتقا ...	سنتقا ...	١١
»	الثالثة	المنصورة	كوم بنى مواس	كوم بنى مراس	١١

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ أبريل سنة ١٩١٤ وجه ١٤٥١

(تابع) بيان خطأ وصواب الجدول المدرج بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٢٥

اسم المديرية	الدائرة	المركز	الخطأ	الصواب	نمرة الصفحة
الدقهلية	الرابعة	المنصورة	بندر المنصورة ...	المنصورة وتواجهها	١١
»	»	دكرنس	ديجملت ...	ديجملت ...	١٢
»	»	»	كفر أبو زكري ...	كفر أبو زكري ...	١٢
»	الخامسة	فارسكور	شط الحياطة ...	شط الحياطة ...	١٢
البحيرة	الأولى	الدلتجات	أبو حمادة ...	أبو حمادة ...	١٣
»	الثانية	اتباى البارود	عزبة أحمد أغا واتلى	عزبة أحمد أغا واتلى	١٣
»	الثالثة	دمهور	عزبة الابرقجى	عزبة الابرقجى ...	١٤
»	»	شبراخيت	اسماتيه ...	اسماتيه ...	١٤
»	الرابعة	أبو حمص	الزيمات ...	الزيمات ...	١٤
»	»	دمهور	بليبيه ...	بليبيه ...	١٤
»	الخامسة	رشيد	سنباده ...	سنباده ...	١٥
الشرقية	الأولى	الزقازيق	ميت روتين ...	ميت ردين ...	١٦
»	»	»	القصار ...	القار ...	١٦
»	الثانية	مينا القمح	كفر عبدالله شفاص	كفر عبد الله شفاص	١٦
»	الرابعة	هيا	القواقسه ...	القواقسه ...	١٧
»	»	»	فرسيس ...	فرسيس ...	١٧
»	»	كفر صقر	الطراويه ...	الطراويه ...	١٧
»	الخامسة	فاقوس	الفداونه ...	الفداونه ...	١٨
»	»	»	البروم ...	البروم ...	١٨
»	»	»	اكياد الفتاوره	اكياد الفتاوره ...	١٨
القليوبية	الأولى	بنها	ميت خنازير ...	ميت خنازير ونصف اتريب	١٩
»	»	طوخ	كفر الرجالات	كفر الرجالات ...	١٩
»	الثانية	»	دندنا ...	دندنا ...	١٩
»	الثالثة	قليوب	الوايلى الصحرى	الوايلى الصغرى ...	٢٠

(تابع) بيان خطأ وصواب الجدول المدرج بالحق الوقائع المصرية نمرة ١٢٥

الرقم الترتيب	الخطأ	الصواب	الاسم المديرية	الدائرة	المركز
٢١	الجلالمة ...	الجلالمة ...	الجيزة	الأولى	امبابه
٢١	عزبة المتاشى ...	عزبة المتاشى ...	»	»	»
٢٣	بشنا وبني موسى	بشنا وبني موسى	بنسوف	»	بني سويف
٢٣	بندر بني سويف	بندر بني سويف	»	»	»
٢٤	أبوشريان ...	أبوشريان ...	»	الثانية	ببا
٢٥	خافه ...	خافه ...	الفيوم	الأولى	الفيوم
٢٥	تقالقه ...	تقالقه ...	»	الثالثة	سنورس
٢٥	فديين ...	فديين ...	»	»	»
٢٥	بيهمو ...	بيهمو ...	»	»	»
٢٦	مركز الفشن ...	مركز مغاغة	المنيا	الأولى	—
٢٦	(تابع) مركز الفشن	(تابع) مركز مغاغة	»	»	—
٢٦	الجمهور ...	الجمهور ...	»	»	الفشن
٢٦	يوضع تحت ناحية كفر منسابة (مركز مغاغة)	يوضع تحت ناحية كفر منسابة (مركز مغاغة)	»	»	»
٢٦	مركز مغاغة ...	مركز بني مزار	»	الثانية	—
٢٦	(تابع) مركز مغاغة	(تابع) مركز بني مزار	»	»	—
٢٦	يوضع تحت ناحية بني والس (مركز بني مزار) ...	يوضع تحت ناحية بني والس (مركز بني مزار) ...	»	»	»
٢٧	طهتا الجبل ...	طهتا الجبل ...	»	الثالثة	المنيا
٢٧	مأمورية الواحات البحرية	مركز الواحات البحرية	»	»	—
٢٧	بندر المنيا ...	المنيا ...	»	الرابعة	المنيا
٢٨	امشول ...	امشوله ...	أسيوط	الثانية	ديروط
٢٩	العزبه ...	العزبه ...	»	الثالثة	منفلوط
٢٩	القصر ...	القصر ...	»	»	ابنوب

(تابع) بيان خطأ وصواب الجدول المدرج بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٢٥

اسم المديرية	الدائرة	المركز	الخطأ	الصواب	نمرة الصفحة
أسيوط	الرابعة	—	مركز الواحات الداخلة	مأمورية الواحات الداخلة	٢٩
»	»	البدارى	باقور بمركز البدارى	باقور بمركز أبو تيج	٢٩
»	الخامسة	أبو تيج	كبان سيدطا والشرق	كبان سيد الشرق وطا	٢٩
جرجا	الثالثة	سوهاج	البخاتيه ...	البخاتية ...	٣١
»	»	»	السيارنة ...	السيادنه ...	٣١
»	»	»	(تابع) مركز سوهاج	(تابع) مركز انجم	٣١
»	الرابعة	طهطا	بنهو ...	بنهو ...	٣١

بيان خطأ وصواب الجدول المدرج بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٢٧

الصادرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣

اسم المديرية	الدائرة	المركز	الخطأ	الصواب	نمرة الصفحة
قنا	الأولى	نجع حمادى	قصير بخانس ...	قصير نجانس ...	٢
»	الثانية	قنا	أولا عمرو ...	أولاد عمرو ...	٢

بيان خطأ وصواب الجدول المدرج بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣١

الصادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣

اسم المديرية	الدائرة	المركز	الخطأ	الصواب	نمرة الصحيفة
أسوان	الفرعية الاولى	أسوان	عزب أسوان ...	غرب أسوان ...	٣٢
»	»	»	دايود ...	دايود ...	٣٢
»	»	»	قطيره ...	قطيره ...	٣٢
»	»	»	بنسان ...	بنبان ...	٣٢
»	»	»	السنباجة ...	السبخاية ...	٣٢
»	»	»	الرقبه ...	الرقبه ...	٣٢
»	»	»	الخنان ...	الخناق ...	٣٢
»	الثانية	ادفو	الروسية بحرى ...	الردسية بحرى ...	٣٢
»	»	»	قبلى ...	قبلى ...	٣٢
»	الثالثة	الدر	عقاله ...	تقاله ...	٣٢
»	»	»	عنيده ...	عنيبه ...	٣٢
»	»	»	السقارى ...	السقارى ...	٣٢
»	»	»	مرواه ...	مراواو ...	٣٢
»	»	»	كشتمه ...	كشتمنه ...	٣٢
»	»	»	ثوريه ...	قورته ...	٣٢

نظارة الداخلية

قرار

بفصل ناحيتي كفرميت سهيل وكفر عثمان عفت وما يتبعهما من العزب ونحوها عن مركز بليس والخاصهما بمركز منيا القمح (*)

ناظر الداخلية

بالاتفاق مع نظارة المالية وبعد موافقة مجلس مديرية الشرقية
٢٢ ابريل
سنة ١٩١٤

قرر ما هوآت :

- (١) تفصل عن مركز بليس وتلحق بمركز منيا القمح ناحيتا كفرميت سهيل وكفر عثمان عفت وما يتبعهما من العزب ونحوها
- (٢) يسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من أول مايو سنة ١٩١٤ وعلى مديرية الشرقية تنفيذه

تحريرا في ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ (٢٣ ابريل سنة ١٩١٤)
حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٤ وجه ١٤٧٩

نظارة الحفانية

قرار

بادخال قسمى جمسا وسفاجا فى دائرة اختصاص محكمة السويس
الجزئية الشرعية (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٩ ابريل سنة ١٩١٤ بانشاء
قسمى جمسا وسفاجا وجعلهما تابعين الى محافظة السويس فى الأعمال الادارية والامن
١٨ ابريل
سنة ١٩١٤
وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩

قررنا ما يأتى :

ادخال قسمى سفاجا وجمسا المنشأين حديثا على شاطئ البحر الأحمر فى دائرة
اختصاص محكمة السويس الجزئية الشرعية ما

عبد الخالق ثروت

١٨ ابريل سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى ٤ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٥٦٤

نظارة الداخلية

قرار

بأنشاء سجن مركزي بكل من قسمي جسمه وسفاجا (*)

نحن ناظر الداخلية

بناء على القرار الصادر من هذه النظارة بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٤ بإنشاء قسمي جسمه وسفاجا واتباعهما لمحافظة السويس في الاعمال الادارية وأعمال الامن وبعد الاطلاع على لائحة السجون الصادرة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١ والمعلقة أخيرا بالقانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٣

قررنا ماهوآت :

المادة الأولى

ينشأ سجن مركزي بكل من قسمي جسمه وسفاجا التابعين لمحافظة السويس

المادة الثانية

يكون مأمور كل من القسمين المذكورين مأمورا للسجن المركزي فيه ما

تحريرا في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ (٢٥ ابريل سنة ١٩١٤)

حسين رشدي

نظارة الخارجية

مصادقة حكومة الصين على اتفاقية البوستة العامة المبرمة بروما في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ وتقرير رسوم البوستة المقتضى تحصيلها (*)

سنة ١٩١٤ جناب رئيس حكومة الاتحاد السويبرى أخطر الخارجية بما ورد منه إلخافا لمكاتبتة الرقيمة ١٤ مارس سنة ١٩١٤ التى أبلغ بها النظارة مصادقة حكومة الصين على اتفاقية البوستة العامة المنعقدة بروما في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ أن هذه الحكومة مع تأييدها للمصادقة المحكى عنها رغبت أن القيم المعادلة التى ببناء عليها تحصل مصلحة البوستة رسومها بالصين يكون تقديرها كالآتى :

١٠ سنتس من القرش الصينى الجارى المعاملة به الآن لأجل ٢٥ سنتيم

٦	»	»	»	»	١٥
٤	»	»	»	»	١٠
٢	»	»	»	»	٥

(*) الوقائع المصرية في ٦ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٥٩٢

نظارة الداخلية

قرار

بشأن تعديل تأليف المجلس المحلى فى كفر الشيخ (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩ المختص باللائحة
الأساسية للمجالس المحلية

وعلى القرار الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩١٣ المختص بإنشاء مجلس محلى
فى كفر الشيخ

قرر ما هوأت :

ان المجلس المحلى فى كفر الشيخ المشكل طبقا للقرار الصادر فى ١٤ يوليه
سنة ١٩٠٩ قد عتلى تأليفه بأن ضم الى أعضائه الموظف الأعلى درجة فى ديوان
الأوقاف الخديوية الخصوصية المقيم فى البندر وذلك بصنعة عضو معين بموجب
القانون ٥

تحريرا فى مصر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩١٤ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٩ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٦٢١

مديرية جرجا

قرار

الانارة بناحية جهينه مركز طهطا (مديرية جرجا) (*)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى
وبعد موافقة مجلس المديرية بجاسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١٣

٢٧ يناير
سنة ١٩١٤

قررهاوات :

١ - يجب على سكان ناحية جهينه (مركز طهطا) تعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ومخازنهم المطلة على الطريق العمومى ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من الغروب الى الفجر ماعدا الايام المقررة أى من يوم ١٢ الى يوم ١٨ من كل شهر من الشهور العربية ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منازل أو ثلاثة متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بغرامة لا تتجاوز ٢٥ قرشا صاغاً

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

تحريرا بسوهاج فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٤ (أول ربيع أول سنة ١٣٣٢)

محمد خليل نايل

محافظة السويس

قرار

بشأن الاخطاط المخصصة لبيوت العاهرات بمدينة السويس (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بمراسم ٢٦ مارس
سنة ١٩١٤
لائحة بيوت العاهرات على مدينة السويس
وبعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٢٧ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة
بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥

قرر ما هوآت :

- أولا - تخصص لبيوت العاهرات بمدينة السويس النقطة الكائنة في الجهة الجنوبية الغربية لثل القدام بالحدود الموضحة بعد :
 - (الحد الشمالى) تل القلزم منافع عمومية على طول ١٠٠ متر
 - (الحد الغربى) طريق عرضه ١٠ أمتار فاصل بين تلك النقطة وأرض زراعية ملك يوسف بك محرم على طول ٤٢ مترا
 - (الحد الجنوبى) طريق عرضه ٧ أمتار فاصل بين النقطة المذكورة وحرمة السكة الحديد على طول ١٠٠ متر
 - (الحد الشرقى) أرض مبرى خارج الحصر تبع تل القلزم على طول ٤٢ مترا
- ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بستمه ١٩١٤

٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٣٢ (٢٦ مارس سنة ١٩١٤)

خليل رياض

ارادة سنية

واردة لصاحب العطفوة رئيس مجلس النظار

بشأن رحلة الجنب العالى بأقاليم الوجه البحرى بتاريخ ١٠ جمادى الثانية

سنة ١٣٣٢ (٥ مايو سنة ١٩١٤) نمرة ٨ (*)

عطفوتلو حسين رشدى باشا حضر تلى

لقد تمت بعون الله رحلتنا بأقاليم الوجه البحرى

واننا لمنشرحو الخاطر لما رأيناه فى جميع الانحاء التى مررنا بها من دلائم الرقى والتقدم كما أننا مبتهجون بما أظهره لنا الأهالى على اختلاف طبقاتهم من عظيم الولاء والاخلاص .

٥ مايو
سنة ١٩١٤

ولقد قامت لدينا من هذه الرحلة أدلة مجيدة على أن التقدم المشاهد بالمدن الكبيرة قد تعداها الى القرى وانه لم يقتصر على العمران وتحسين المرافق بل كان للتعليم والتربية منه أكبر نصيب .

ولقد سرنّا كثيرا زيادة على ما شاهدناه من تحسن أحوال الزراعة واستصلاح الأراضى وما عايناه من أعمال الري والصرف المظيمة وما اتخذ من الحيلة لتقاء انخفاض النيل ومن انتظام كافة الطرق التى مررنا بها أن دور التعليم بأنواعه ودرجاته قد أخذت تنتشر فى البلاد انتشارا يدعو الى حسن التفاؤل بالمستقبل .

وإذا كان لحكومتنا الفضل فى بث هذه الروح الطيبة فان الشكر واجب أيضا لجالس المديرىات التى قامت للتعليم بأكبر الخدم واسماها ولجسميات والسراة والأعيان الذين عاونوها فى هذا السبيل المقيد وانه لمن أكبر أمانينا أن تباشر هذه المجالس على خطتها وأن تكثّر من العناية بالتعليم الأسمى وتعمل على نشره بكل النواحي ليكون النفع به عميا وأسهل مثالا .

ولا يفوتنا الثناء على المجالس البلدية والمحلية التي يدل حسن النظام المشاهد بمدن الاقاليم على أنها أدت بها كثيرا من الخدم .

وانه ليسرنا في اختتام أن نعلن امتناننا مما أظهره الموظفون عموما وبالأخص حضرات المديرين من الهمة سواء في أعمال تمهيد الطرقات أو في المحافظة على النظام أثناء الرحلة الأمر الدال على ما اتخذتموه من حسن التدبيرات التي دلت على كمال اقتداركم وجليل اخلاصكم .

كما أننا نبدي مزيد ارتياحنا مما هو مشاهد من قيام أفراد الأمة بما هو مفروض من خدمة البلاد والسعى في رقيها متخذين في ذلك طريق الوثام والارتباط .

والله نسأل أن يوفقنا دائما لما فيه الخير والفلاح انه سميع مجيب

عباس حلمي

نظارة الحفانية

قرار

بتعديل في دائرتي اختصاص محكمتي بلبس ومنا القمح الجزئيتين (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢
بتعديل بعض مواد الأمر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠

وعلى قرارى النظارة الصادرين بتحديد دائرتي اختصاص محكمتي بلبس
ومنا القمح الجزئيتين

وعلى قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩١٤ بادخال
تعديلات في جدول أسماء البلاد فيما يخص بمركزي بلبس ومنا القمح

قررنا ما هوآت :

ادخال ناحيتا كفر ميت سهيل وكفردثمان عفت وما يتبعهما من العزب
ونحوها في دائرة اختصاص محكمة منا القمح الجزئية بدلا من محكمة بلبس الجزئية ما

القاهرة في ٥ مايو سنة ١٩١٤ (١٠ جادى الثانية سنة ١٣٣٢)

عبد الخالق ثروت

نظارة الزراعة

قرار

بإنشاء مجلس ادارة لمدرسة الطب البيطرى (*)

ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على لائحة مدرسة الطب البيطرى
وبناء على معارضه مدير قسم الطب البيطرى

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

ينشأ مجلس ادارة لمدرسة الطب البيطرى

المادة الثانية

يؤلف المجلس المذكور من :

ناظر الزراعة أو وكيل النظارة في حالة وجود أعذار تمنع الناظر من الحضور رئيسا

أعضاء	{	المستر لتلوود مدير قسم الطب البيطرى
		مدير التعليم الزراعى
		الدكتور فرجسون مدرّس علم الباثولوجيا بمدرسة الطب بمصر
		بيوبك حكيمباشى بيطرى مصاحبة الاملاك الأميرية
		الدكتور محمد طلعت بك حكيمباشى نظارة المعارف العمومية
			مدير مدرسة الطب البيطرى

(*) الوقائع المصرية في ١١ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٦٥٣

المادة الثالثة

تكون اختصاصات المجلس المذكور كالاتى :

- ١ — فحص المسائل المتعلقة بنظام المدرسة ووضع ما يترأى له من القواعد الكافلة لتحسينها وتحديثها .
- ٢ — توزيع المواد الدراسية على مدى الدراسة وانتخاب كتب التدريس .
- ٣ — انتخاب المدرسين وترقيتهم وزيادة مرتباتهم .
- ٤ — انتخاب أعضاء لجان امتحانات آخر السنة .
- ٥ — النظر فى مشروع الميزانية السنوى .

المادة الرابعة

يجتمع المجلس ببناء على دعوة الرئيس كلما كان لديه من الأعمال ما يستدعى انعقاده

المادة الخامسة

لا يجوز انعقاد المجلس بهيئة قانونية إلا اذا حضر به أكثر من نصف أعضائه ما

اسماعيل صدقي

القاهرة فى ٩ مايو سنة ١٩١٤

محافظة مصر

قرار بشأن أنوار السيارات (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من لأئحة السيارات الصادر
 ٥ مايو سنة ١٩١٤
 بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يولية سنة ١٩١٣
 وبعد مصادقة عطوفة ناظر الداخلية

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

حدود المنطقة بمحافظة مصر التي لا يجوز أن تستعمل السيارات فيها العاكس
 الذي يرمى ضوءاً يبهل الابصار هي :

الحد الشمالي — خط مستقيم تصوّر يبتدئ من نهر النيل عند الطرف الشمالى
 لروض الفرج وينتهى عند نقطة تقاطع سكة حديد الحكومة
 مع شارع العباسية

الحد الشرقى — خط مستقيم تصوّر يبتدئ عند نقطة التقاطع المشار اليها
 ويسير ما زاً بالقلعة الى أن ينتهى فى الطرف الجنوبى لساحل
 أثر النبي بمصر القديمة

الحد الغربى — خط تصوّر يبتدئ من الطرف الجنوبى لساحل أثر النبي
 وينتهى فى الطرف الشمالى لساحل روض الفرج ويدخل ضمنه
 جزيرة الروضة والجزيرة وجميع الكبارى التابعة لها

المادة الثانية

يسرى هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

٥ مايو سنة ١٩١٤ (١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢) على ذى الفقار

مديرية الدقهلية

قرار

عربات النقل والصندوق ببندر المطرية — المواقف (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق التي أضيفت
الى اللائحة المشار اليها بمقتضى القرار الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٠١
وبعد الاطلاع على رأى مجلس محلى المطرية بجلسته المنعقدة في ٢٨ أغسطس
سنة ١٩١٣

قررها هآت :

أولاً — تخصص النقطة الآتية لموقف عربات النقل والصندوق ببندر
المطرية :

موقف بشارع السكة الحديد بامتداد ٣٢ متراً وعرض خمسة أمتار
يحدّه من الجهة الشمالية والجنوبية شارع السكة الحديد ومن الجهة
الشرقية شارع السكة الحديد على بعد ١,٧٠ متر من رصيف البحيرة
ومن الجهة الغربية شارع السكة الحديد على بعد ٢٨ متراً
من المربع ٢٢٥

ثانياً — يسرى هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريراً بالنصورة في ٢ مايو سنة ١٩١٤ (٧ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢)
حافظ حسن

مديرية أسسيوط

قرار

الانارة بناحية التخيلة مركز أبو تيج (مديرية أسسيوط) (*)

مدير أسسيوط

٢٨ ابريل
سنة ١٩١٤

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى
وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة فى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣

قرر ما هوآت :

أولا — سكان ناحية التخيلة بمركز أبو تيج ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ومخازنهم المطلة على الطريق العمومى ويلزم إنارة هذه المصابيح كل ليلة من وقت غروب الشمس لحين طلوع الفجر ما عدا الليالى القمرية أى من ١٢ لغاية ١٨ من كل شهر من الشهور العربية

وللسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب متزين أو دكانين أو ثلاثة متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك اذا حصل اتفاق بينهم ودون كتابة

ثانيا — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا

ثالثا — يسرى هذا القرار بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

(كمال)

٢٨ ابريل سنة ١٩١٤

نظارة الخارجية

مصادقة دولة اسبانيا على اتفاقية البوستة المبرمة بروما
في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ (*)

١٤ مايو
سنة ١٩١٤
جناب رئيس حكومة سويسرا أبلغ نظارة الخارجية المصرية عملا بالمادة
العاشرة من اتفاقية روما المبرمة في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ بشأن حوالات البوستة
وعملا بالمادة (٢٤) من وفاق البوستة العام انضمام دولة اسبانيا الى هذه الاتفاقية
وقد قال جناب رئيس حكومة سويسرا انه سيبلغ هذه النظارة فيما بعد بالتاريخ
الذي يصبح فيه هذا الانضمام نافذ المفعول ما

تحريرا بمصر في ١٤ مايو سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٧٤٥

نظارة الداخلية

قرار

بشأن التيارات - اضافة مدن وبنادر الى المدن والبنادر السارية
عليها لائحة التيارات (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القرار الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩١٢
بتعيين المدن والبنادر التي تسرى عليها لائحة التيارات

قرر ماهوآت :

(١) تضاف المدن والبنادر الآتية الى المدن والبنادر الميينة بالمادة الثانية
من القرار المشار اليه أعلاه :

دمياط . شين الكوم . دمنهور . بنها . الجيزة . بنى سويف .
القيوم . المنيا . أمسيوط . سوهاج . قنا . الأقصر . أسوان

(٢) يسرى هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

١٣ مايو سنة ١٩١٤ (١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢)

حسين رشدى

نظارة الداخلية

قرار

بشأن تعديل لائحة مسير المراكب في قنال السويس (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة مسير المراكب في قنال السويس الصادر بها قرار النظارة
 ١٣ مايو ١٩١٤
 المؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ .

ونظرا لما رأى من ضرورة تعديل الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قرار
 ١٨ أغسطس المشار إليه أعلاه حتى يسرى حكم منع مسير المراكب ليلا في قنال
 السويس على المراكب التابعة لموانئ بورسعيد والاسماعيلية والسويس وعلى
 مراكب الصيد .

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ
 ٢٤ أبريل سنة ١٩١٤ الصادر طبقا للأمر العالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هوآت :

١ — تستبدل الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قرار ١٨ أغسطس سنة ١٩٠٤
 انخاص بمسير المراكب في قنال السويس بالفقرتين الآتيتين :

« ممنوع مسير المراكب ليلا أى بين غروب الشمس وشرقها
 في قنال السويس خارج حدود موانئ بورسعيد والاسماعيلية والسويس
 إلا بتصريح خاص يعطى من مفتش الشرق التابع لمصلحة خفر
 السواحل .

ويسرى هذا النص على جميع المراكب بما فيها المراكب التابعة لموانئ بورسعيد والاسماعيلية والسويس وعلى مراكب الصيد إنما يستثنى من ذلك المراكب التي تجتاز القنال والمراكب التي تستخدمها شركة قنال السويس .»

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

حسين رشدي

مصر في ١٣ مايو سنة ١٩١٤

نظارة الحقانية

قرار

· بادخال ناحيتي كفر ميت سهيل وكفر عثمان عفت وما يتبعهما من العزب ونحوها في دائرة اختصاص محكمة منيا القمح الجزئية الشرعية وفصلهما من دائرة اختصاص محكمة بلبس الجزئية الشرعية (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الحقانية الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٤
بشأن فصل ناحيتي كفر ميت سهيل وكفر عثمان عفت وما يتبعهما من العزب
ونحوها من مركز بلبس والحقهما بمركز منيا القمح .
وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩

قررنا ما يأتي :

ادخال ناحيتي كفر ميت سهيل وكفر عثمان عفت وما يتبعهما من العزب
ونحوها في دائرة اختصاص محكمة منيا القمح الجزئية الشرعية وفصلهما عن دائرة
اختصاص محكمة بلبس الجزئية الشرعية ما

عبد الخالق ثروت

في ١٢ مايو سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٧٧٤

نظارة الحقائقية

قرار

بشأن تعديل اختصاص محكمة الأزبكية الشرعية وترتيب محكمة جزئية شرعية
سميت محكمة الجمالية الجزئية الشرعية (*)

نحن ناظر الحقائقية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٢٥ مسنة ١٩٠٩ الشامل ١٤ مايو
للائحة ترتيب المحاكم الشرعية سنة ١٩١٤

وعلى القرار الصادر من نظارة الحقائقية بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩١٢
(٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٠) الخاص بترتيب محكمة الأزبكية الجزئية الشرعية

وبناء على مكتبة محكمة مصر الشرعية الرقيمة ٣ مايو سنة ١٩١٤ (٨ جمادى
الثانية سنة ١٣٣٢) نمرة ١٨٥

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

يكون اختصاص محكمة الازبكية الجزئية الشرعية شاملا لأقسام الأربكية
وشبرا وبولاق

المادة الثانية

ترتب في مدينة المحروسة محكمة جرتية شرعية تسمى محكمة الجالية الجزئية الشرعية ويشمل اختصاصها أقسام الجالية والوايلي وباب الشعرية والموسكى

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار ابتداء من أول يونيه سنة ١٩١٤ (٧ رجب سنة ١٣٣٢)

صدر بسرأى الحقانية في ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢ (١٤ مايو سنة ١٩١٤)

عبد الخالق ثروت

امر كريم

صادر لصاحب العطوفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس النظار
بتولى شؤون القائم مقامية الخديوية أثناء غياب الحضرة الفخيمة الخديوية
بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢ (٢٠ مايو سنة ١٩١٤) نمرة ١١ (*)

رئيس مجلس النظار عطوفتو حسين رشدى باشا حضر تلى

قد عزمنا بالمشيئة الربانية على السفر خارج القطر ولتمام تقنتنا بكم وكال
اعتمادنا عليكم قد جعلناكم نائباً عنا وقائماً مقامنا مدة غيابنا للنظر في أشغال حكومتنا
واصدار ما يلزم من الاوامر عنها بما هو معهود فيكم من الروية والدراية .

فاذا احتجتم للسفر خارج القطر يكون النظر في أشغال حكومتنا مدة غيابكم
بمعرفة حضرات الباقيين من زملائكم مجتمعين بهيئة مجلس نظار كما هو المعهود
لدينا فيهم من حسن الخبرة بالاعمال وما يقررونه تصدر به الاوامر تحت إمضاء
أقدمهم .

وقد أصدرنا أمراً هذا لمطوفتكم العلم به والعمل بموجبه والله تعالى ولى
التوفيق .

عباس حلمي

(*) الوقائع المصرية في ٢١ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٨٠٥

نظارة الزراعة

قرار

بتغيير لقب الباشمفتش البيطرى (*)

ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٣٣٢ (٢٠ يناير
سنة ١٩١٤) ١٧ مايو
سنة ١٩١٤) بالخاق القسم البيطرى بنظارة الزراعة

قرر ما يأتى :

من الآن فصاعدا يطلق على المسترو . تلود الباشمفتش البيطرى لقب « مدير
قسم الطب البيطرى »

تحريرا بالقاهرة فى ١٧ مايو سنة ١٩١٤ اسماعيل صدق

(*) الوثائق المصرية فى ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ وجه ١٨١٣

نظارة الداخلية

قرار

بشأن سريان أعمال جمعية الرفق بالحيوانات على جميع أنحاء محافظة القنال (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرارى نظارة الداخلية الصادرين بتاريخ ٢٦ و ٢٧ فبراير ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ .

وبناء على طلب محافظ القنال بصفته رئيسا لجمعية الرفق بالحيوانات ببورسعيد

قرر ما هوآت :

١ - تسرى أعمال جمعية الرفق بالحيوانات المشكلة بمدينة بورسعيد على جميع أنحاء محافظة القنال .

٢ - يسرى هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام م

القاهرة في ٢٧ مايو سنة ١٩١٤ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في أول يونيه سنة ١٩١٤ وجه ١٩٣٣

نظارة الزراعة

قرار

بتبخير المانجه الواردة من الهند ومدغشقر (*)

ناظر الزراعة

٢٨ مايو سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر في سنة ١٩١٣ بشأن وقاية المزروعات
من الآفات المتقلة من الخارج .

قررنا ما هوآت :

مادة وحيدة

تبخير المانجه الواردة من الهند ومدغشقر بمجرد وصولها للجمرك ما

القاهرة في ٢٨ مايو سنة ١٩١٤
اسماعيل صدقي

(*) الوقائع المصرية في أول يونيه سنة ١٩١٤ وجه ١٩٣٣

نظارة الداخلية

قرار

بشأن سريان لائحة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع
من بندر طلخا (غربية) (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد الطرق العمومية .
سنة ١٩١٤ ٢ يونيو

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات .
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس المحلية بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩١٤
بسريان لائحة الطرق على بندر طالخا .

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

تسرى أحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد
الطرق العمومية على شوارع بندر طالخا (غربية) المحتر بها الكشف مرفوقه .

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يجرى
مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٢

حسين رشدى

تحريرا فى ٣ يونيو سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى ٨ يونيو سنة ١٩١٤ وجه ٢٠١٦

كشف

بيان أسماء الشوارع المراد مريان لائحة استعمال أفراد للطرق العمومية عليها
بنندر طلخا (غربية)

أسماء الشوارع	حدود الشوارع
شارع المحطة	ويتبدى من المنزل ملك حضرة محمد بك البهى يونس الموجود به المدرسة الأهلية لغاية المنزل الصغير تعلق حضرة سكن مهندس المركز
« البازات »	ويتبدى من المنزل ملك حضرة محمد بك البهى يونس ويتهى بشارع جسر النيل شرقى وابور حضرة سليمان بك غنام
« أبو يونس »	ويتبدى من شارع جسر النيل المجاور لمنزل أبو يونس ويتهى بشارع دائر الناحية من الجهة البحرية للبلد عند منزل الحكيم
« مدرسة البنات »	ويتبدى من القهوة ملك السيد افندى عوض الخانوقى ويتهى للمنزل ملك السيد زوين
« دائر الناحية »	ويتبدى من ملك ابراهيم بك يونس بشارع المحطة ويتهى بمنزل محمد السيد مشالى مارا أمام منازل على ناصف وسيدى العراقى وابراهيم دايره
« القصان »	ويتبدى من القهوة ملك عبد العزيز افندى زكى ويتهى بمنزل البهى بك يونس سكن حضرة مهندس المركز مارا على شونة المصلح
« العرب »	ويتبدى من المنزل ملك ورثة يوسف افندى حسين ويتهى بشارع القصان

نظارة الحربية

قرار

عن تسمية مدرسة أبي تيج الصناعية (*)

نحن ناظر الحربية

بعد الاطلاع على مكتبة مساعد ادجوانت جنرال القرعة مرفوقه نمرة ٣٨٦٤ ٤ يونيو
سنة ١٩١٤ وعلى مكتبة المدير العام لادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري بنظارة المعارف
العمومية طيه نمرة ٤٢١ - ٥/٣

وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٧ بنمرة ١٣

قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

سميت المدرسة الصناعية الصادر باعفاء تلاميذها من الخدمة العسكرية المنصوص
عنها بالمادة ٣٨ من قانون القرعة العسكرية القرار نمرة ١٣ المشار اليه باسم
« مدرسة محمود سليمان باشا الصناعية بأبي تيج »

المادة الثانية

على مساعد ادجوانت جنرال القرعة تنفيذ هذا القرار ما

في ١٠ رجب سنة ١٣٣٢ (٤ يونيو سنة ١٩١٤)

عن ناظر الحربية

محمد زهرى

نظارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٣٥

عن إنشاء مركز جديد للرؤى بمديرية الفيوم يسمى (الفيوم) (*)

ناظر الاشغال العمومية

٧ يونيو ١٩١٤
بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٥ رقم ٢٥١
بتقسيم مديرية الفيوم من حيث الرؤى الى خمسة مراكز
وبعد أن ظهر أن أحوال الرؤى الحاضرة تستدعى إنشاء مركز سادس
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة

قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

ينشأ مركز جديد للرؤى يسمى (الفيوم) ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٤
وتكون حدوده كالملين بالأزرق على الخريطة الملاحقة بقرارنا هذا ويتكون من
عدة أجزاء أخذت من دوائر مراكز سيبله ومنورس وأبو كساه واطسا ويقوم
بأعماله أحد معاونى مكتب هندسة المديرية ويكون مركز إقامته مدينة الفيوم

المادة الثانية

يشتمل مركز الفيوم فيما يتعلق بالرؤى والصرف على ما يأتى :

- (١) بحر العجوز .
- (٢) ترعة عبدالله وهنى لغاية حمز نجيب والفروع الآخذة منها فى هذه المسافة
بما فى ذلك بحر الروضة فقط لغاية نصبه المقاتلة ماعدا بحر الروبيات .
- (٣) مصرف بركة البقر أمام عزبة أبو شويق .

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ يونيو سنة ١٩١٤ : وجه ٣٠٤٤

- (٤) بطس طامية أمام مزلقان سكة المقاتلة ومرسنا الزراعية .
- (٥) الجسر الأيمن لخور مصرف أبوالمسك لحد تلاقيه بسكة مطرطارس ومرسنا ومن ثم لغاية كوبرى السكة الحديد على بحر مرسنا .
- (٦) جميع الفروع الآخذة من الجسر الأيمن لبحر يوسف من فمه لغاية فم بحر تنهله
- (٧) الجسر الأيمن لبحر تنهله أمام نصبة مرسنا الفوقانية .
- (٨) الجسر الأيمن لبحر مرسنا لغاية كوبرى السكة الحديد المتوه عنه قبل .
- (٩) البحر البوسفى نفسه لغاية المقاسم بما فى ذلك قناطر الألفام .

منطقة بحر الجبج

- (١٠) جميع الفروع الآخذة من الجسر الأيسر لبحر يوسف فيما بين بحر الجبج وفم بحر عروس .
- (١١) الرى مباشرة من الجسر الأيمن لبحر عروس فقط أمام نصبة البرق .
- (١٢) الصرف بوادى التزلة بالجسر الأيسر .
- (١٣) الصرف بخور الشحات أمام تلاقيه بمصرف الوادى .
- (١٤) الرى مباشرة من الجسر الأيسر لبحر يوسف أمام فم بحر أبو صير .
- (١٥) ترعة حسن واصف .
- (١٦) « . هواره عدلان .

المادة الثالثة

تفصل هذه الأجزاء من دوائر المراكز الموجودة بها وتلتحق بمركز الفيوم الجديد .

المادة الرابعة

على جناب مفتش عموم رى قبل تنفيذ قرارنا هذا ٤

فى ١٣ رجب سنة ١٣٣٢ (٧ يونيه سنة ١٩١٤)

اسماعيل سرى

نظارة الداخلية

قرار

عن انشاء مجلسين محليين في الفشن (مديرية المنيا) وشبين القناطر
(مديرية القليوبية) (*)

ناظر الداخلية

بناء على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩١٤
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩

٧ يونيه
سنة ١٩١٤

قرر ماهوآت :

قد أنشئ في كل من مدينتى الفشن (منيا) وشبين القناطر (قليوبية) مجلس محلى
يكون تشكيله واختصاصاته طبقا لما هو مذكور بالقرار الوزارى المنقوه عنه

القاهرة فى ٧ يونيه مسنة ١٩١٤ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ يونيه سنة ١٩١٤ وجه ٢٠٧٥

نظارة الداخلية

قرار

عوائد الذبيح في مدينة البلينا (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٧ يونيو سنة ١٩١٠ بشأن تعيين تعريف عوائد الذبيح في المدن التي أنشئت أو التي ستنشأ فيها مجالس بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدر من الداخلية بعد أخذ رأى المجلس البلدى أو المحلى .
وبناء على رأى مجلس محلى البلينا .

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تحصل عوائد الذبيح في مجلس محلى البلينا كما يأتى :
البقر والثيران والجواميس الكبيرة والجمال الخ - ٢٠٠ ملجم عن كل رأس تزيد عن مائة وسبعين كيلو .

المعجول والجواميس الصغيرة - ١٠٠ ملجم عن كل رأس .

الخنازير - ١٥٠ ملجا عن كل رأس .

الخرفان والتعاج والماعز - ٤٠ ملجا عن كل رأس .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

حسين رشدى

تحريرا في ٧ يونيو سنة ١٩١٤

نظارة الداخلية

قرار بشأن تعريفه عوائد الذبيح في بندر اسنا (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩١٠ والفاضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح فى المدن المشكل أو التى
سيشكل فيها مجالس بلدية مختاطة أو مجالس محلية بموجب قرار يصدره ناظر
الداخلية بعد أخذ رأى البلدية أو المجلس المحلى .
وبناء على رأى مجلس محلى بندر اسنا

قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

عوائد الذبيح فى مجلس محلى بندر اسنا تكون كما يلى :
الضامى والماعز — ثلاثة مليات عن كل كيلو بشرط أن لا يقل المتحصل
عن أربعين مليا على الرأس الواحد .
البقر والجواميس — مليون عن كل كيلو بشرط أن لا يقل المتحصل عن مائة
مليم على الرأس الواحد من البقر والجواميس وعن مائتى مليم على الرأس الواحد
من الجمال .

الخنازير — أربعة مليات عن كل كيلو بدون حد للحصول

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

حسين رشدى

٧ يونيه سنة ١٩١٤

نظارة الداخلية

قرار

عوائد الذبيح في مدينة فوة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٧ يونيو سنة ١٩١٠ بشأن تعيين تعريفه عوائد الذبيح في المدن التي أنشئت أو التي ستنشأ فيها مجالس بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدر من ناظر الداخلية بعد أخذ رأى المجلس البلدى أو المحلى .
وبناء على رأى مجلس محلى فوة .

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تحصل عوائد الذبيح في مجالس محلى فوة كما يأتى :
الضانى والماعز — مليم ونصف عن الكيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل عن ٤٠ مليما عن كل رأس .
العجول والجواميس والبقر والجمال — مليمان عن الكيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل عن ١٠٠ مليم عن كل رأس .
الخنازير — ٢٠٠ مليم عن كل رأس .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

حسين رشدى

تحريرا في ٧ يونيو سنة ١٩١٤

نظارة الزراعة

قرار باعتماد لائحة مدرسة الطب البيطرى (*)

ناظر الزراعة

٢ يونيو سنة ١٩١٤ بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
بالموافقة على انشاء مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة .

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ بالموافقة على
اضافة سنة رابعة على برنامج تعليم المدرسة المذكورة .

وعلى قرار ناظر الداخلية الصادر بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ المعدل بالقرارين
المؤرخين ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧ .

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى .

وبعد أخذ رأى مجلس ادارة مدرسة الطب البيطرى .

قرر ماهوات :

المادة الأولى

تعتمد بصفة مؤقتة لائحة مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة المرفقة بهذا القرار
ويسرى مفعولها ابتداء من السنة المدرسية التالية فى سنى ١٩١٤ و ١٩١٥
وذلك فقط على الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩١٤ .

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ ملحق

المادة الثانية

تلغى لائحة مدرسة الطب البيطرى المرفقة بقرار ناظر الداخلية الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٥ والمعدل بالقرارين الصادرين فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧ فيما يختص بالطلبة المستجدين الذين يقبلون بالمدرسة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩١٤ .

المادة الثالثة

على مدير قسم الطب البيطرى تنفيذ هذا القرار ما

اسماعيل صديق

القاهرة فى ٢ يونيه سنة ١٩١٤

لائحة

مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة

المادة الأولى

يدير مدرسة الطب البيطرى ناظر يساعده وكيل يعينهما ناظر الزراعة بناء على طلب مدير قسم الطب البيطرى .

المادة الثانية

موظفو المدرسة البيطرية هم :

الناظر

الوكيل

مدرس التشريح وعلم العظام

» الكيمياء

» أعمال الشفخانات والاقرباذين

مدرس علم التشريح المرضى (باثولوجيا) وعلم الميكروبات (باكتريولوجيا) وتفتيش اللحوم

مدرس علم وظائف الأعضاء (فسيولوجيا) وبحث الأنسجة (هستولوجيا) الجراحة والولادة

مدرس علم الطب البيطرى (أمراض معدية وأمراض محلية) علم الحياة (بيولوجيا)

مدرس علم حفظ الصحة

المادة الثالثة

طالبو الدخول في المدرسة البيطرية يجب أن يكونوا حائزين لشهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا المصرية) من القسم الانجليزى ويقبلون بحسب ترتيب درجاتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية الذى عمل في السنة الجارية بشرط أن يمضوا الكشف الطبي أمام قومسيون طبي الحكومة .

يجب أن لا يكون سن الطالب أقل من ١٧ سنة أو أن يبلغ ٢٢ سنة في اليوم المحدد لبداية السنة المدرسية وأما عدد الطلبة المرغوب قبولهم بالمدرسة فتعينه نظارة الزراعة كل سنة .

إذا كان عدد طلبات الدخول المقدمة من التلاميذ الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية من القسم الانجليزى في السنة الجارية أقل من العدد الذى عينته نظارة الزراعة فيجوز قبول طلبة من الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية في سنة سابقة وتكون الأفضلية للطلبة الحائزين على أحدث الشهادات ويكون انتخاب الطلبة الحائزين على شهادات بتاريخ واحد حسب ترتيب درجاتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية .

المادة الرابعة

على طالب الدخول أن يقدم لناظر المدرسة طلبا محررا على ورقة تمغة مبينا فيه اسمه بالكامل وعنوان والده أو ولى أمره بالضبط وجنود من ينوب عنه إذا روى لزوم لذلك .

ويجب أن يقدم مع الطلب الأوراق الآتية :

(١) استمارة نمرة $\frac{\text{زراعة}}{٣٦}$ بيطرى مستوفاة البيانات اللازمة وهذه الاستمارة

تصرف مجاناً من المدرسة .

(٢) شهادة ميلاد الطالب .

(٣) شهادة الدراسة الثانوية من القسم الانجليزى .

(٤) شهادة بحسن السلوك من نظارة المعارف أو من ناظر المدرسة الخصوصية التى تعلم فيها الطالب .

ويجب أن يصل الطلب والأوراق المذكورة لناظر المدرسة قبل تاريخ ابتداء السنة المدرسية بمدة سبعة أيام على الأقل ويعلن ذلك التاريخ في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة

المصاريف المدرسية هي خمسة عشر جنبها مصريا في السنة ويجب أن تدفع في ابتداء السنة المدرسية .

وكل طالب لا يدفع هذه المصاريف لأى سبب كان في أثناء الشهر الأول من السنة الدراسية يحوز رفته من المدرسة .

وهذه المصاريف هي عن أجرة التعليم وثن الكتب والأدوات المدرسية وغذاء الظهر وغير ذلك من النفقات اللازمة للعمل وقاعة التشرح والامتحانات .

أما الطلبة السابق وجودهم بالمدرسة عند العمل بهذه اللائحة فيستمررون في دفع ثمانية جنيهات مصرية فقط في السنة مضافا اليها مبلغ ثلاثة جنيهات مصرية نظير غذاء الظهر في حالة تناولهم هذا الغذاء .

واذا اقطع الطالب لأى سبب كان عن الحضور للمدرسة فلاحق له في استرداد قيمة المصاريف المدفوعة بأكملها أو جزء منها .

المادة السادسة

تبتدى السنة المدرسية في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر وتنتهى في الأسبوع الأخير من شهر مايو وتنقسم الى ثلاث مدد كالمدين بعد :

المدة الأولى تبتدى في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر وتنتهى في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر .

المدة الثانية تبتدئ في الأسبوع الأول من شهر يناير وتنتهى في الأسبوع الأخير من شهر مارس .

المدة الثالثة تبتدئ في الأسبوع الأول من شهر ابريل وتنتهى في الأسبوع الأخير من شهر مايو .

وتعطل الدراسة في الأعياد والأيام التي تقفل مصالح الحكومة فيها .

المادة السابعة

مدة التدريس بالمدرسة البيطرية أربع سنوات وتشمل التعليم النظري والعمل .

جدول: حصص الدروس

ملاحظات	الساعات الأسبوعية	مواد التعليم
		السنة الأولى
	١	بحث الأنسجة
	٣	علم العظام
	٤½	الكيمياء
	٦	أعمال الشفخانات
	٢	علم الحياه (بيولوجيا)
	٢	اصطلاحات علمية انجليزية
		السنة الثانية
أعمال تشريحية مدة تسع عشرة ساعة في الاسبوع في خلال الفصل الموافق للتشريح .	٩	تشريح
	٢	علم وظائف الاعضاء (فسيولوجيا)
	٢	بحث الانسجة (هستولوجيا)

(تابع) جدول حصص الدروس

ملاحظات	عدد الساعات والأشهر	مواد التعليم
		السنة الثالثة
	٢	أقر باذين علم التشريح المرضي (باثولوجيا) وعلم الميكروبات (باكتريولوجيا)
	٤	تفتيش الخوم علم حفظ الصحة (هيجين)
مع طلبة السنة الرابعة	٢	الجراحة البيطرية
مع طلبة السنة الرابعة	٢	الطب البيطري (أمراض معدية وأمراض محلية)
مع طلبة السنة الرابعة	٤	السنة الرابعة
	٩	الجراحة البيطرية والولادة
	٦	الطب البيطري (أمراض معدية وأمراض محلية) بما فيه الطب البيطري الشرعي
	٢	تفتيش الخوم
	١٠	أعمال (أكلينكية)
	١	علم الديدان الطفيلية

المادة الثامنة

يؤدي الطلبة في نهاية كل سنة من الثلاث سنوات الأولى من سنى الدراسة امتحانا يسمى « امتحان النقل » ويعمل هذا الامتحان في آخر شهر مايو أمام لجنة تعينها نقابة الزراعة في المواد المقررة للسنة السابقة ويؤدون أيضا امتحانا آخر في نهاية السنة الأخيرة للدراسة يسمى « امتحان الدبلومة » .

ويجوز أن يشمل امتحان الدبلومة وامتحانات النقل المواد المقررة للسنوات السابقة للسنة الحالية .

لا يتمتعن طلبة السنة الأولى في علمي الحياة وبحث الأنسجة والاصطلاحات العلمية الإنجليزية كما أنه لا يتمتعن طلبة السنة الثالثة في علم الطب البيطري والجراحة وتكون الامتحانات تحريرية وشفوية .

ويعطى ناظر المدرسة قبل امتحان النقل أو الدبلومة نمرا بحسن السلوك والمواظبة على الحضور أساسها النمر التي أعطيت في أثناء السنة المدرسية السابقة أو في أثناء المدد التي تخللت آخر امتحان والامتحان الحالي .

ولا يقبل أحد من الطلبة في امتحان النقل أو امتحان الدبلومة ما لم يحصل في أثناء السنة المدرسية السابقة على ٨٠٪ (ثمانين في المائة) من النمر التي تعطى عن حسن السلوك والمواظبة أما إذا سقط أحد الطلبة في امتحان الدبلومة فتعتبر المدة التي تعطى عنها هذه النمر من تاريخ الامتحان المذكور .

المادة التاسعة

في نهاية المدة الأولى والثانية من الدراسة تعمل امتحانات في الفرق بمعرفة ناظر ومدتسى المدرسة تسمى « امتحانات الثلاثة شهور » — ولا يسمح للطلاب بالدخول في امتحانات النقل أو امتحان الدبلومة إلا إذا أدى هذه الامتحانات ونجح فيها ما لم يقرر ناظر الزراعة خلاف ذلك بعد فحص الحالة فحصا دقيقا .

المادة العاشرة

لا يعتبر الطالب ناجحا في امتحان النقل أو في امتحان الدبلومة ما لم ينل في كل علم ٥٠٪ (خمسين في المائة) على الأقل من النهاية العظمى المقررة له ومتوسطا عموميا لا يقل عن ٦٠٪ (ستين في المائة) والطلاب الذي يسقط في امتحان النقل في شهر مايو لا يقبل بالفرقة التالية لفرقته بل يجب عليه الدخول في امتحان النقل ذاته الذي يعمل أمام لجنة في شهر أكتوبر التالي .

ويجب على الطالب الذى يسقط فى امتحان الدبلومة فى شهر مايو أن يدخل فى امتحان الدبلومة الذى يليه فى شهر ديسمبر .
والطالب الذى لا يحضر فى امتحان النقل أو فى امتحان الدبلومة يعتبر ساقطاً إلا اذا كان غيابه باذن كتابى من ناظر المدرسة .
والطالب الذى يسقط ثلاث مرات فى امتحان النقل من فرقته الى فرقة أعلى أو فى امتحان الدبلومة يرفث من المدرسة ولا يجوز بقاء أى طالب فى المدرسة أكثر من ثمان سنوات .

المادة الحادية عشرة

على الطلبة أن يشتغلوا بصفة مساعدين فى الشفخانة والسلخانة .
وفى أثناء العطلة الصيفية يجب على الطلبة الذين ينجحون فى امتحان النقل من السنة الثالثة أن يشتغلوا عملياً مدة شهر على الأقل بحسب تعليمات ناظر المدرسة .
المادة الثانية عشرة

العقوبات التى يعاقب بها الطلبة هى :

- (١) التوبيخ .
 - (٢) الرفت لمدة لا تتجاوز نهاية مدة الدراسة التى تقع فى خلالها هذه العقوبة .
 - (٣) الطرد من المدرسة .
- ولا يجوز توقيع عقوبة الطرد إلا بأمر ناظر الزراعة بناء على طلب ناظر المدرسة وموافقة مدير قسم الطب البيطرى .

المادة الثالثة عشرة

كل طالب ينجح فى امتحان الدبلومة تعطى له من نظارة الزراعة دبلومة فى علم الصحة البيطرية والطب البيطرى والجراحة البيطرية وتنشر أسماء الطلبة الذين ينجحون فى هذا الامتحان فى الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة

لا يجوز عمل استثناء للقواعد المنصوص عنها فى هذه اللائحة إلا بناء على قرار يصدر من مجلس ادارة مدرسة الطب البيطرى .

نظارة المالية

ترجمة قرار

بخصوص تشكيل مجلس تأديب مصلحة الأملاك الأميرية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القرار الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩١٠
بتشكيل مجلس تأديب نظارة المالية والهيئات الخصوصية من هذا المجلس في المصالح
التابعة لهذه النظارة .

وبعد موافقة مجلس النظار .

قرر ما هو آت :

مادة واحدة

تشكل الهيئة الخصوصية من مجلس تأديب نظارة المالية فيما يختص بمصلحة
الأملاك الأميرية فقط بالكيفية الآتية :

رئيس	{	المدير العام (وإذا حصل عائق يمنعه عن الحضور بالمجلس فينتوب عنه الوكيل العام)
		السكرتير العام
		ناظر قسم القضايا والأملاك
		ناظر قسم الايجارات والمبيوعات
أعضاء	{	ناظر إدارة الحسابات
	

تحريراً بالقاهرة في ١٠ يونيه سنة ١٩١٤ يوسف وهبه

نظارة الداخلية

قرار عن الاحتياطات الصحية بشأن الحجاج العائدين من محجر الطور (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرارات الصادرين في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٨ يوليه سنة ١٩١٤ عن الاحتياطات الصحية الواجب اتخاذها بشأن الحجاج العائدين من محجر الطور .

وبناء على ما عرضه المدير العام لمصلحة الصحة العمومية .

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

على كل من يحضر الى السويس من الحجاج العائدين من محجر الطور أن يأخذ عند نزوله بهذه المدينة تذكرة سفر بالسكة الحديد من المكتب المعد لذلك بالميناء الى الجهة التي يقصدها رأسا . هذا اذا لم يكن معه تذكرة ذهاب وإياب .
واذا أراد الإقامة وقتيا في السويس وجب عليه الحضور الى مكتب الصحة بها واتباع الأحكام المدونة بالمادة الثانية من هذا القرار .

المادة الثانية

على الحاج أن يحضر الى مكتب الصحة التابعة له الجهة القائم اليها بتذكرة سفره في مدى ٢٤ ساعة من وصوله اليها لأجل الكشف عليه طبيا وأن يعود الى المكتب المذكور بعد ٤٨ ساعة من الكشف الأول واذا ترك هذه الجهة بعد الكشف الأول وقبل توقيع الكشف الثاني وجب عليه أن يخبر مكتب الصحة فيها بذلك وعليه حال وصوله الى الجهة القائم اليها أن يحضر الى مكتب الصحة التابعة له الجهة لأجل توقيع الكشف الثاني عليه .

وإذا تم الكشفان الأول والثاني في جهة أخرى غير جهة إقامته المعتادة وجب عليه حال حضوره الى جهة إقامته أن يعلن العمدة بعودته .
 ويجوز لمكاتب الصحة عوضا عن توقيع الكشف الطبي الاكتفاء بشهادة طبية تقدم في المواعيد السابق بيانها وتكون صادرة من طبيب مرخص له بتعاطي صناعته في القطر المصري .

المادة الثالثة

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام .

المادة الرابعة

ألغى القراران الصادران في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٨ يولييه سنة ١٩١١

المادة الخامسة

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

حسين رشدي

القاهرة في ١٤ يونيه سنة ١٩١٤

نظارة الزراعة

قرار بتعديل تأليف مجلس ادارة مدرسة الطب البيطرى المنشأ بالقرار
الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٤ (*)

ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٤ بإنشاء مجلس
١٧ يونيو سنة ١٩١٤
ادارة لمدرسة الطب البيطرى .

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى .

قرر ما هوآت :

مادة وحيدة

تعديل المادة الثانية من القرار المشار اليه الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٤
كالاتى :

« المادة الثانية — يؤلف المجلس المذكور من :

ناظر الزراعة أو وكيل النظارة في حالة غياب الناظر أو وجود اعداء
رئيسا { تتمعه من الحضور

مدير قسم الطب البيطرى

مدير التعليم الزراعى

الدكتور فرجسون مدرس علم الباتولوجيا بمدرسة الطب بمصر ...

الدكتور ولس مدرس علم الفسيولوجيا بمدرسة الطب بمصر ... أعضاء»

بيوبك حكيمباشى بيطرى مصاحبة الأملاك الأميرية ...

الدكتور محمد طلعت بك حكيمباشى نظارة المعارف العمومية ...

مدير مدرسة الطب البيطرى

اسماعيل صديق

القاهرة في ١٧ يونيو سنة ١٩١٤

بلدية الاسكندرية

قرار

بتعديل المادة ٦ من لائحة الجبانات الاسلامية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من البلدية بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩١١ شامل ٢٦ مايو
سنة ١٩١٤
للائحة الجبانات الاسلامية بالاسكندرية .

وعلى القرار الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩١٣ من اللجنة الخصوصية لادارة
الشؤون الخاصة بالجبانات الاسلامية بالاسكندرية .

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٤ والمصدق عليه
من عطوفة ناظر الداخلية

قرر ما هوآت :

عدلت المادة ٦ من لائحة الجبانات الاسلامية على الوجه الآتى :

«لاتكون قرارات اللجنة صحيحة إلا اذا صدرت بحضور ٦ من أعضائها على الأقل
من بينهم أربعة من أعضاء البلدية أو من الأعيان وتصدر القرارات بالأغلبية
فاذا تساوى عدد الأصوات كانت الأربحية فى جانب صوت الرئيس » ما

صدر بالاسكندرية فى ٢٦ مايو سنة ١٩١٤ أحمد زيور

ارادة سنّية

بامضاء عطوفة حسين رشدى باشا قائم مقام جناب خديوى لنظارة الأوقاف
بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٣٣٢ - ٢١ يونيه سنة ١٩١٤ نمرة ٣ (*)

ناظر الأوقاف سعادتلو أفندم حضر تلى

علمنا من مكتبة سعادتكم الواردة للديوان الخديوى المؤرخة فى ٢١ يونيه
سنة ١٩١٤ نمرة ٢٩٧ أن ميزانية نظارة الأوقاف سنة ١٩١٤ مالية تقدّرت فيها
الايادات بمبلغ ٥٣٧١٠٠ جنيه (خمسمائة وسبعة وثلاثين ألف جنيه و ١٠٠ جنيه)
والمصروفات بمبلغ ٥٠٣٤٩٢ جنيه (خمسمائة وثلاثة آلاف جنيه وأربعمائة واثنين
وتسعين جنيه) وبناء على تصديق المجلس الأعلى للنظارة بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩١٤
وأخذ رأى الجمعية التشريعية طبقا للسادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩١٣ قد وافق لدينا اعتماد تلك الميزانية كما ذكر وأصدرنا هذا لسعادتكم
للعمل بمقتضاه ما

٢١ يونيه
سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى أول يولييه سنة ١٩١٤ وجه ٢٢٨٥

نظارة الداخلية

قرار

بجعل ماهية كل خفير ببندر المنيا جنينه و ٢٠٠ مليم شهريا
اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩١٥ (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٧ فبراير ٢١ يونيو
سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ رقم ٣١٨
وعلى مكتبة مديرية المنيا المؤرخة ٢ ابريل سنة ١٩١٤ رقم ١٤

قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

تجعل ماهية كل خفير ببندر المنيا جنينه و ٢٠٠ مليم شهريا اعتبارا من أول
ابريل سنة ١٩١٥ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهية نظير مصاريف
التحصيل .

المادة الثانية

على مديرية المنيا تنفيذ هذا القرار ما

٢٧ رجب سنة ١٣٣٢ (٢١ يونيو سنة ١٩١٤)

حسين رشدى

نظارة الزراعة

قرار رقم (١)

بتعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى
فى فصل زراعة القطن فى سنة ١٩١٥ (*)

ناظر الزراعة

٢٧ يونيو
سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٣ لتحديد
منطقة تقل القطن غير المحلوج .

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء
نظارة الزراعة .

قرر ما يأتى :

مادة فردة

يكون الخط الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى فصل زراعة القطن
المقبل كما يأتى :

يبتدىء هذا الخط من النهاية الغربية للجسر المعروف بصليبة دهشور غرب النيل
متبعاً تعاريج ذلك الجسر فى وجهة شرقية ويمتاز مصرف المحيط عند الكوبرى
المقام عليه ويواصل السير بأزاء ذلك الجسر الى أن يبلغ خط السكة الحديد الأميرية
عند المزلقان الموجون بالكيلومتر ٤٧١ و ٤١ ثم يمتاز ذلك الخط ويقطع ترعة
الجزاوية على كوبرى المرور ومن ثم يتبع جسر النيل فى وجهة بحرية شرقية

في مسافة طولها ٤١٢ مترا الى نقطة منه تعين بعلامة تقام على مسافة نحو ٥٠٠ متر
 قبلي ناحية أبو رجوان القبلي ومن هناك يتبع ساحل النيل الغربي الى كوبري
 الروضة (عباس الثاني) ومن ثم ينعطف الى الجهة القبليية ويسير بأزاء ساحل النيل
 الشرقى الى نقطة تعين بعلامة تمام غربى كوبري ترعة الخشاب على مسافة نحو
 ١٥٠ متر قبل ناحية كفر العلو ثم يسير بأزاء مسقاة واقعة بتلك الجهة معروفة بترعة
 الدائرة ومن هناك الى ترعة التبين ثم يسير مستقيما الى ضريح سيدي محفوظ
 أبو قربة ما

اسماعيل صدقي

تحريرا في ٢٧ يونيه سنة ١٩١٤

محافظة دمياط

قرار

بشأن الفلايك بدمياط ورأس البر — التعريف في زمن الصيف (*)

محافظ دمياط

بعد الاطلاع على لأئحة الفلايكية الصادر بها قرار نظارة الداخلية في ٢٩ يناير سنة ١٩١٤
سنة ١٨٩٦ وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٧ ابريل سنة ١٨٩٦
بتحديد تعريف الفلايك بدمياط .

قرر ما هوأت :

١ — تكون تعريف الفلايك بين رأس البر ودمياط في زمن الصيف أى بين
أول يونيه وآخر سبتمبر من كل سنة كالاتى :

٢٠٠ ذهب فقط بفلوكة مخصوصة

٣٠٠ ذهب وإياب بفلوكة مخصوصة

٢ — التعريف الواردة في القرار الصادر في ٧ ابريل سنة ١٨٩٦ يسرى
مفعولها في باقى السنة .

٣ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب مرتكبها طبقا
للادة ٣٦ من القرار الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ المشار اليه أعلاه

٤ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

دمياط في ٢١ يونيه سنة ١٩١٤ (٢٧ رجب سنة ١٣٣٢)

محمود رسمى

نظارة الخارجية

انضمام حكومة الصين الى اتفاقية البوستة المبرمة بروما
بشأن تبادل طرود البوستة (١)

جناب رئيس حكومة سويسرا أفاد نظارة الخارجية المصرية عملا بالمادة
عشرين فقرة أولى من وفاق روما بشأن تبادل طرود البوستة والمادة (٢٤) فقرة
ثانية من اتفاقية البوستة العمومية بانضمام حكومة الصين الى هذا الوفاق . وقد
قال رئيس حكومة سويسرا ان مجلس هذه الحكومة مازال جارى المخاطبة مع حكومة
الصين بشأن المعادلات التى تقضى بأن مصلحة البوستة بالصين تجرى تحصيل
الرسوم على طرود البوستة وان هذه المعادلات يصير تبليغها لمصالح بوستة البلاد
المتعاقدة بواسطة المكتب الدولى لاتحاد البوستة العام ١

تحريرا بمصر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى ٦ يوليه سنة ١٩١٤ وجه ٢٣٣٢

مجلس بلدى مختلط مدينة المنصورة

قرار

بشأن تحصيل عوائد البلدية ببندر المنصورة (*)

رئيس مجلس بلدى مختلط مدينة المنصورة

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثامنة من الأمر العالى الرقم ٨ يونيه سنة ١٩١٤
سنة ١٨٨١ بإنشاء قومسيون محلى مختلط بمدينة المنصورة .

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة من القومسيون البلدى بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩١٣ و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ و ٨ ابريل سنة ١٩١٤ المصتق عليها من نظارة الداخلية .

قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

يكون تحصيل الرسوم وحصص الفريضة البلدية بطريق المحجز والتنفيذ الادارى عند اللزوم طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعتل ومكمل بالأمرين العالين الرقمين ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ وكذلك الأمر العالى الرقم ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ عن المحجز العقارى .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا بالمنصورة في ٣٠ يونيه سنة ١٩١٤ حافظ حسن

محافظة مصر

قرار

التكفف بالقاهرة (قسم السيدة) - اضافة بعض جهات الى جدول
الجهات الممنوع التكفف فيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٠٧ بتعين ٢٢ يونيو
الجهات الممنوع التكفف فيها .

قرر ما هو آت :-

١ - يضاف الى كشف الجهات الممنوع التكفف فيها الشوارع والحوارى
المبينة بعد :

قسم السيدة

جميع الشوارع والحوارى الواقعة فى الجهة المعروفة (ببجاردن سيقى) المحدودة
من الجهة الشمالية بجهة قصر الدوبارة . ومن الجهة الجنوبية بمستشفى القصر العينى
ومن الجهة الشرقية بشارع القصر العينى . ومن الجهة الغربية بنهر النيل .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

تحريرا بمحافظة مصر فى ٢٣ يونيو سنة ١٩١٤ (٢٩ رجب سنة ١٣٣٢)
على ذوالفقار

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩١٤

مجموعة الثلاثين شهور الثالثة



طبعت بالمطبعة الاميرية بالقاهرة
وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم النشر بالمطبعة الاميرية ببولاق
أو من قاعة المبيعات بالمتحف الجيولوجي بمحديقة نظارة الاشغال العمومية

١٩١٤

الثلث ١٢٠ مليا

نظارة الخارجية

تمديد أجل اتفاقية التجارة بين القطر المصرى وبلاد اليونان تسعة شهور (*)

الموقعان على هذا وهما كل من صاحب السعادة على يكن باشا ناظر الخارجية
لحكومة الجناح الحديوى المعظم والمسيود ١٠، فرينيكيس القائم بأعمال الوكالة
السياسية والقنسلاتو الجنرالالية لحكومة جلالة ملك اليونان بالقطر المصرى المفوض
لهما من حكومتيهما تفويضا قانونيا مع عدم الخروج عن حدود القرمات
الشاهانية فيما يتعلق بالقطر المصرى قد حصل الاتفاق بينهما على ما يأتى :

أولا — ان اتفاقية التجارة والملاحة المبرمة بين القطر المصرى وبين بلاد
اليونان بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٠٦ التى ينتهى ميعادها فى ١٦ يوليه
سنة ١٩١٤ قد تمدد أجلها الى تسعة شهور أى لغاية ١٦ ابريل
سنة ١٩١٥ .

ثانيا — ولكن فيما يتعلق بالوافق الخاص بالدخان المدون فى الملحق نمرة ٣
من الاتفاقية التجارية المبرمة فى سنة ١٩٠٦ قد حصل الاتفاق
والتعاقد بطريقة صريحة على أنه ابتداء من ١٧ يوليه سنة ١٩١٤
يىطل مفعول الاحكام الواردة فى الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة
من الملحق نمرة ٣ المذكور قبل .

ثالثا — يكون من المقرر المفهوم ايضا ان الملح يدخل من ابتداء ذلك التاريخ
أى ١٧ يوليه سنة ١٩١٤ فى حجة المحصولات التى قضى القسم
الأول من المادة الحادية عشرة من الاتفاقية التجارية المبرمة
فى ٤ يونيه سنة ١٩٠٦ بين مصر واليونان بعدم دخولها تحت أحكام
الاتفاقية المذكورة .

وكتب على نسختين فى ١١ يوليه سنة ١٩١٤ م

الامضاء على يكن
(ترجمة) د ١٠٥ فرينيكيس

نظارة الداخلية

قرار

عوائد الذبيح في بندر منيا القمح (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠
القاضى بتحديد تعريف عوائد الذبيح فى المدن المشكل فيها أو التى سيشكل فيها
مجالس بلدية مختلطة أو مجالس محلية بموجب قرار يصدره ناظر الداخلية بعد أخذ
رأى المجلس البلدى أو المحلى ؛

وبناء على رأى مجلس محلى منيا القمح ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تحصل عوائد الذبيح فى مجلس محلى منيا القمح كما يلى :

الضامى والمعز :

٣ (ثلاثة مليات) عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل
على المشاة الواحدة عن ٤٠ مليا .

العجول :

٢ (مليان) عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل على
المباشية الواحدة عن ١٠٠ مليم .

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ يولييه سنة ١٩١٤ و٢٤٥٣

الثيران والبقر والجاموس والجمال :

٢ (مليان) عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على
الماشية الواحدة عن ٢٠٠ مليم .

الخنزير :

٤ (أربعة مليات) عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل
على الخنزير الواحد عن ٢٠٠ مليم .

المادة الثانية

يمرر مفعول هذا القرار بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية ما

تحريرا بمصر في ١٢ يولييه سنة ١٩١٤

حسين رشدي

نظارة الداخلية

قرار

بتعديل تشكيل مجلس دمياط المحلى (*)

ناظر الداخلية

١٢ يولييه سنة ١٩١٤ بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ المتضمن اللائحة الأساسية للجالس المحلية ؛

وعلى القرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ المختص بإنشاء مجلس محلى فى دمياط ؛

وبناء على موافقة مجلس النظار بقراره الصادر فى ٤ شعبان سنة ١٣٣٢ (٢٧ يونيه سنة ١٩١٤) ؛

قرر ما هوآت :

المادة الاولى

تقضى لأحكام المادة الثالثة من اللائحة الاساسية المشار اليها يؤلف مجلس محلى دمياط كالاتى :

١ - أربعة أعضاء معينون بموجب القانون وهم :

- المحافظ بصفة رئيس
- مدير مصلحة الكبارك فى المدينة « نائب رئيس
- مفتش الصحة
- مأمور الأوقاف

٢ - ستة أعضاء منتشبون منهم واحد ينتخبه الناخبون من فئة تجار الصادرات ثم واحد آخر من فئة تجار الواردات ويحوز أن يحضر الجلسات مندوب من نظارة الداخلية يكون رأيه استشاريا .

إذا غاب المحافظ أو حال دون حضوره مانع يحل محله مدير مصلحة الكمارك بصفة رئيس وإذا غاب هذا المدير تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

المادة الثانية

تستبدل المواد ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ٢٨ من اللائحة المذكورة فيما يتعلق بمجلس دمياط المحلي بالنص الآتي :

« المادة العاشرة - تضع اللجنة قائمة الناخبين طبقا لأحكام المادتين السادسة والسابعة من هذه اللائحة وعلى أساس قائمة الاسماء التي تعطيها المحافظة والمستخرجة من سجلات عوائد الاملاك والاموال .

لأجل العمل بالحكم القاضى بتعيين عضو من أعضاء المجلس من بين تجار الصادرات وعضو آخر من بين تجار الواردات تقيد أسماء تجار هاتين الفئتين معا فى قائمة الانتخاب مقسمة الى قسمين منفصلين .

والذين تقيد أسمائهم باعتبارهم تجار صادرات أو واردات ليكون ترتيبهم من ضمن الفئتين المخصوصتين على قائمة الانتخاب هم الاشخاص الذين يتأجرون بالجملة ويستوردون بضائع لمدينة دمياط أو يصدرن منها .

المادة الثالثة عشرة - عند اجتماع الناخبين تطلب اللجنة من كل واحد منهم أن يعد ورقة بأسماء وألقاب وصفات من ينقيهم من القائمة السابق الكلام عنها فى المادة (١١) ويرغب فى انتخابهم لعضوية المجلس معتنيا بأن يكون من ضمنهم واحد على الأقل منتسب من فئة تجار الصادرات وواحد آخر من فئة تجار الواردات .

ويجوز الناخبون أنه إذا ورد في ورقة انتخاب ما خمسة أسماء لم يكن من ضمنها اسم تاجر صادرات أو تاجر واردات يلغى الاسم الخامس من هذه الخمسة وإذا ورد فيها ستة أسماء لم يكن من ضمنها اسم لتاجر صادرات واسم آخر لتاجر واردات يلغى الاسم الأخير فقط أو حسب ما تكون الحالة الاسمان الآخرين الوارد أو الواردان في ورقة الانتخاب بصفة غير قانونية ويلغى أولاً الاسم الأخير الوارد بصفة غير قانونية ثم الاسم الذي قبله إذا اقتضت الحالة ذلك .

ويستمر الاقتراع مفتوحاً مدة أربع ساعات ابتداء من أول الاجتماع .
ويقيد أحد أعضاء اللجنة في أثناء الجلسة أسماء وألقاب المقترعين في سجل وذلك بعد التحقق من أن أسماء هؤلاء واردة قانوناً في قائمة الناخبين .
وتوضع الأوراق في صندوق بحضور الرئيس .

المادة الرابعة عشرة — بعد انتهاء الأربع ساعات السابق ذكرها يقفل الاقتراع ولا تقبل بعد ذلك أية ورقة ثم تستخرج أوراق الاقتراع من الصندوق ويقابل عددها بعدد المقترعين .

وتوضع قائمة عمومية مبين فيها عدد الأصوات التي نالها كل من المترشحين .
والمرشح عن تجار الصادرات والذي عن تجار الواردات الحائزان للعدد الأكبر من الأصوات ينادى بهما أولاً منتخبتين ثم بعد ذلك ينادى بانتخاب المترشحين الأربعة الأول الواردة أسمائهم في القائمة العمومية ماعدا الاثنين السابق ذكرهما ثم يرتب المترشحون الباقون بحسب ترتيب الأصوات التي حصلوا عليها مع الابتداء بالمرشح الحائز لأكثر الأصوات بعد المترشحين المنتخبين .

ويوقع رئيس اللجنة وأعضاؤها على هذا الكشف ثم يرفق بمحضر جلسة الانتخاب .

إذا نال مترشحان أو أكثر عدداً متساوياً من الأصوات يفصل في الأمر بواسطة القرعة .

تنظر اللجنة في أثناء الجلسة في كل المشا كل التي تنشأ خلال الانتخابات ويكون الحكم للأكثرية ثم يذكر في محضر الجلسة ويكون نهائيا .

ومع ذلك فلنظارة الداخلية الحق اذا وقعت مخالفات شديدة للقانون أن تلغى الانتخابات كلها أو بعضها أو أن تعطل في قرارات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون .

المادة السابعة عشرة — واذا خلا مركز أحد الأعضاء فيعين فيه المترشح الذي يكون قد حاز العدد الأكبر من الأصوات حسب الكشف المذكور في المادة الرابعة عشرة .

غير أنه لا يمكن أن يعين محل عضومنتخب بصفة تاجر واردات أو تاجر صادرات إلا من كانت له الصفة نفسها .

ويموز لنظر الداخلية خلافا لأحكام هذه المادة أن يصدر قرارا يقضى فيه بأن يكون تعيين خلف العضو الراحل بواسطة انتخاب فرعى .

المادة الثامنة والعشرون — (اللجنة المستديمة)

يكون في المجلس لجنة مستديمة مؤلفة مما يلي :

١ — رئيس المجلس واذا غاب فنائب الرئيس .

٢ — عضوان يختارهما أعضاء المجلس المنتخبين من بينهم .

ويموز أن يحضر الجلسات مندوب من نظارة الداخلية يكون رأيه استشاريا .

ويموز للجلس أيضا أن يعين بلانا وقتية أو دائمية للنظر في بعض أمور خصوصية وتكون اختصاصاتها استشارية محضة ويموز حلها في كل وقت بقرار من المجلس . «

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أن مدة عضوية العضوين الجديدين اللازم انتخابهما الواحد من بين تجار الواردات والآخر من بين تجار الصادرات لا تتووم إلا لنهاية مدة عضوية الأعضاء

الأربعة المنتخبين في المجلس والقائمين الآن بأعمالهم

حسين رشدي

تحريرا بمصر في ١٢ يوليه سنة ١٩١٤

رياسة مجلس النظار

بلاغ سام الى صاحب العطوفة القائم مقام خديوى (*)

سنة ١٩١٤ تفضل الجتاب الخديوى المعظم فأمر ببلاغ صاحب العطوفة رشدى باشا القائم مقام الخديوى ورئيس مجلس النظار بأن جنابه الفخيم ممتع بكمال الصحة والعافية وأنه فى سرور عظيم من رحلته ، أتمها الله عليه بما يتمناه .

وبما أن الجتاب الخديوى العالى لم يتمكن من زيارة دار الخلافة العظمى قبل تحرك ركابه السامى الى أوروبا ونظرا لاقتراب شهر الصيام المبارك ، فقد عزم حفظه الله على تمضية هذا الشهر الكريم فى دار السعادة وزيارة جلالة السلطان الأعظم . وقد برح جنابه الرفيع مدينة باريس قاصدا الاسطانة على الطائر الميمون .

هذا وقد تفضل ولى النعم فأعرب لصاحب العطوفة رشدى باشا عن ارتياحه العالى من سير أعمال الحكومة على غاية مايرام بما هو ممهود فى عطوفته من الروية والهمة العالية والاخلاص لذاته السنية وبما يلقاه من نفيس مؤازرة ومعاونة حضرات النظار زملائه .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ يولييه سنة ١٩١٤ ملحق

نظارة المالية

قرار

بخصوص صيد السمك في الترع والبرايخ والمصارف ونهر النيل (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون نمرة ٢٧
الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ المختص بصيد الاسماك ؛
١٩ يولييه
سنة ١٩١٤

قررنا ما هوآت :

المادة الاولى

لايسوغ الصيد بالآلات المعروفة بالبله والدماكه والهبله والقطاع والشركات
والجرافة كما أنه لايجوز الصيد بواسطة السدود والمصاطب .

المادة الثانية

لايسوع أيضا استعمال الشباك التي يزيد عدد عيونها على عشرين عينا في كل
ذراع طوله نحسون سنتيمترا .

المادة الثالثة

اذا خالف شخص الاحكام المتقدمة فيصير محجز الآلات الممنوع الصيد بها
واتلافها وتصادر الاسماك المصادة بجانب الحكومة وهذا بدون اخلال لما تدون
بالمادة (١٣) من الامر العالي السالف ذكره .

المادة الرابعة

يصير اثبات حصول المخالفات المتعلقة بصيد الاسماك وتوقيع الحجزات
بمعرفة رجال البوليس أو موظفى مصلحة خفر السواحل داخل الحدود التي
خصصت لكل منهم .

المادة الخامسة

يجب أن تبين في المحاضر التي يحضرها الموظفون المتقدم ذكرهم بشأن صيد الاسماك زيادة على بيان مكان وزمان المخالفة أسماء المخالفين وألقابهم وصفاتهم ومحل سكنهم ونمرة مركب الصيد ودرجتها ونمرة الصياد اذا كان يصيد بغير مركب وبيان نوع المخالفة وظروف الحجز والمصادرة ومادة الامر العالى والقرار الوزارى الذى أمر بذلك وأقوال المخالفين وملحوظاتهم وتعداد الاشياء المحجوزة والمصادرة وبيان أوصافها .

ويجب أن تنسخ صورة من المحضر مؤشرا عليها من المحرر الاصلى له بمطابقتها للاصل في ظرف ٤٨ ساعة من وقت اثبات حصول المخالفة وتسلم لعمدة قرية المخالف أو شيخها أو ترسل للمحافظة اذا كان مقيما باحدى المدن حيث يمكن لصاحب الشأن أن يحصل عليها وترسل نسخة ثانية بدون تأخير لمركز مصلحة خفر السواحل أو للديرية بحسب الاحوال .

المادة السادسة

على مدير عموم مصلحة خفر السواحل والمديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ١٩ يولييه سنة ١٩١٤ يوسف وهبه

نظارة الاشغال العمومية

تعريب قرار رقم ٤١

بالترخيص برى الشراق من ٢٧ يوليه سنة ١٩١٤ (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩١٤ رقم ٢٥ ؛
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة بالنيابة ؛
سنة ١٩١٤ ٢٠ يوليه

قد قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

يسطل منع رى الأراضى المعروفة بوجه عام بالشراق بالمديريات الوسطى والبحرية
بما فيها من الأراضى المخصصة لزراعة الذرة أو غيرها من المزروعات التى تحضر أرضها
بالكيفية المتبعة فى زراعة الذرة (وهو المنع المشار اليه فى المادة الأولى من القرار
المتقدم ذكره) وذلك من اليوم السابع والعشرين من شهر يوليه الجارى فى جميع
المديريات الوسطى والبحرية . ولا يغير ذلك شيئا فى جداول المناوبات السابق
نشرها ويستمر العمل بها الى أن يصدر أمر آخر ولا يسوغ لأحد ارواء أراضيه
الشراق فى غير أيام نوبته .

المادة الثانية

على حضرات مفتشى الرى العائين فى الوجهين البحرى والقبلى ومديرى
الوجه البحرى ومديرى أسبوط والمتمنيا وبني سويف والجيزة والقنطرة قنطرة
هذا كل فيما يخصه ما

٢٧ شعبان سنة ١٣٣٢ (٢٠ يوليه سنة ١٩١٤) اسماعيل سرى

نظارة المالية

قرار

بخصوص صيد الأسماك في بحيرة قارون (*)

ناظر المالية

١٩ يولي سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على المادة (١٠) من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولي سنة ١٩١٣ المختص بصيد الأسماك ؛

قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

مصادر الأسماك في بحيرة قارون يكون بواسطة شباك ذات اثنتي عشرة عينا بكل ذراع طوله خمسين سنتيمترا ما خلا الشباك المعروفة باسم « شلب الدوار » فانها تكون ذات ثمانية عشر عينا بكل ذراع طوله خمسين سنتيمترا .

المادة الثانية

الشباك التي يزيد عدد عيونها عن المقادير الموضحة بالمادة الأولى يصير مجهزة واغلاقها ومصادرة الأسماك المصادرة بها لجهة الحكومة .

المادة الثالثة

يصير اثبات حصول المخالفات المتعلقة بصيد الأسماك وتوقيع المحجوزات بمعرفة رجال البوليس .

المادة الرابعة

يجب أن يبين في المحاضر التي يحررها الموظفون المتقدم ذكرهم زيادة على بيان مكان وزمان المخالفة أسماء المخالفين وألقابهم وصناعاتهم ومسكنهم ونمرة مركب الصيد ونمرة الصياد اذا كان يصيد بغير مركب ويبين نوع المخالفة وظروف المنجز والمصادرة ومادة الأمر العالى والقرار الوزارى القاضى بذلك وأقوال المخالفين ومقدار الأشياء المحجوزة والمصادرة وبيان أوصافها .

ويجب أن تنسخ صورة من المحضر يؤشر عليها من المحرر له بمطابقتها للاصل فى ظرف ٤٨ ساعة من وقت اثبات المخالفة وتسلم لعمدة قرية المخالف أو شيخها أو ترسل للحافظة اذا كان مقيما فى احدى المدن حيث يمكن لصاحب الشأن الحصول عليها وترسل نسخة ثانية بدون تأخير للديرية .

المادة الخامسة

على حضرة مدير الفيوم تنفيذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ١٩ يولييه سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

نظارة المالية

قرار

بخصوص منع صيد الأسماك في بحيرة قارون مدة شهرى
ابريل ومايو من كل سنة (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة (١٠) من القانون نمرة ٢٧ الصادر فى ٧ يولييه
سنة ١٩١٣ المختص بصيد الأسماك ؛ ١٩ يولييه سنة ١٩١٤

قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

ممنوع الصيد كلية فى جميع بحيرة قارون فى بحر شهرى ابريل ومايو من كل سنة
ومن يخالف ذلك تسحب منه الرخصة إن كان مالك مركب أو حائز رخصة
شخصية وإن كان غير حائز رخصة فتصادر الأسماك المصادة وآلات الصيد
لجانب الميرى .

المادة الثانية

على حضرة مدير القيوم تنفيذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

تحريراً بالقاهرة فى ١٩ يولييه سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

محافظـة دمياط

قرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب برأس البر (*)

محافظ دمياط

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بالمحافظة بتاريخ أول يونيه سنة ١٩١٤
سنة ١٩١٤ ١٣ يوليـه

قرر ما هوآت :

١ — يمنع داخل حدود رأس البر وعلى مسافة ٥٠٠ متر فوق تيار المياه وتحت

من هذه الحدود أخذ المياه من النيل سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى
إلا من النقطتين الآتيتين :

(١) من الموردة الكائنة على مسافة ١٠٠ متر فوق تيار المياه من المرساة

نمرة ٣ .

(٢) من الموردة الكائنة على مسافة ٢٠٠ متر تحت تيار المياه من

المرساة نمرة ١ .

٢ — ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية والاستحمام وسقى الحيوانات

فى أى مكان من النيل فى حدود رأس البر إلا فى منطقة لا يقل بعدها

عن ٥٠ مترا من النقطة نمرة ٢ المحددة بالمادة الاولى لأخذ مياه الشرب

تحت التيار .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ يوليـه سنة ١٩١٤ وجه ٢٥٤٦

- ٣ - ممنوع رسو مراكب في اى مكان من النيل على مسافة أقل من مائة متر تحت التيار أو ٢٠٠ متر فوق التيار من أى نقطة من النقطتين المعينتين بالمادة الاولى لأخذ مياه الشرب .
- ٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكاسية وكذا التبول أو إلقاء الماء القذر على ضفتى النيل أو تلويث مائه بأى طريقة أخرى فى المسافات الواقعة داخل حدود رأس البر .
- ٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .
- ٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

محمود رسمى

١٣ يوليه سنة ١٩١٤

بلاغ حادثة الاعتداء على شخص الجناح الخديوى المعظم بالاستانة العلية (*)

وردت من الاستانة على جناح البرق أخبار تنبئ عن محاولة الفتك بالجناح الخديوى المعظم فكان لذلك وقع صعقت من هوله الأمة على بكرة أبيها ولكن الله سبحانه وتعالى قدحاط الجناح العالى بعنايته الربانية . فكانت العاقبة سليمة والله الحمد كما جاءت به البشرى من رئيس الديوان التركى الخديوى الى صاحب العطوفة حسين رشدى باشا القائم مقام الخديوى ورئيس مجلس النظار .

وهذه ترجمة الرسالة البرقية الواردة على عطوفته بعد انتصاف ليلة الأمس :

« عند خروج الجناح العالى من دار الصدارة العظمى فى هذا اليوم حاول المدعو محمود مظهر من الطلبة المصرين الذين يتلقون الدروس بالاستانة أن يقتال حياته الغالية فأصاب جناحه الكريم بجرح خفيف فى خده وفى ساعده الأيسرين وقد بادر العسكر فى الحال فأعدموا هذا الفاتك اللعين . وقد شرعت الحكومة هناك فى التحقيق ولا تزال مستمرة فيه . أما الجرح الذى أصيب به الجناح الخديوى فهو بمجد الله خفيف وليس فيه خطرا . »

فالأمة كلها والبلاد من أقصاها الى أدناها تحمد الله على وقاية أميرها المحبوب . وتبتهل اليه تعالى أن يقيه كيد الخائثين وأن يبقى حياته الشريفة ذخرا لمصر وبنينا انه سميع مجيب وهو نعم المولى ونعم النصير ما

٢٥ يولييه سنة ١٩١٤

نظارة المعارف العمومية

قرار

بشأن تعديل المواد ٦ و ٢٩ و ٣٠ من لائحة امتحان شهادة
الدراسة الابتدائية بصفة مؤقتة (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٩ رقم ١٣٦٧ على لائحة
امتحان شهادة الدراسة الابتدائية ؛ ٥ يولي ١٩١٤

وبعد الاطلاع على ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة
في ٣١ مارس سنة ١٩١٤ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢١ يونيو
سنة ١٩١٤ ؛

وبعد الاطلاع على ماقرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٧ يونيو
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

تعمل المواد ٦ و ٢٩ و ٣٠ من لائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية الصادر
عليها قرار النظارة في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٩ رقم ١٣٦٧ على الوجه الآتى :

التعديل	النص الأصلي
المادة السادسة	المادة السادسة
... .. حذفت تعمل الاختبارات الشفهية في الايام التي تعمل فيها الاختبارات التحريرية وفي الايام التالية لها .
... .. المادة التاسعة والعشرون يرسل رئيس لجنة تقدير الدرجات الى النظارة الجداول الآتي بيانا : المادة التاسعة والعشرون يحظر الرئيس والمراقبون لمجرد انتهاء الامتحان الجداول الآتي بيانا ويوقعون عليها ويرسلونها الى النظارة :
أولا - جدولاً يسمى جدول التأجيل تذكر به بحسب ترتيب الحروف الهجائية أسماء الطلبة الذين نجحوا في الاختبارات التحريرية والاختبارات الشفهية مع بيان الدرجات التي حصلوا عليها في كل مادة .	أولا - جدولاً تمهيدياً يبين فيه أرقام جلوس الطلبة الذين ينجحون في الامتحان بدون مراعاة الترتيب .
ثانياً - جدولاً بأسماء الطلبة الساقطين مبنية به الدرجات التي حصلوا عليها في كل مادة . وينشر بالجريدة الرسمية جدول محظر بحسب ترتيب الحروف الهجائية مبين به اسم كل طالب نجح نهائياً ورقم جلوسه واسم مدرسته ومركز اللجنة التي أدى الامتحان أمامها .	ثانياً - جدولاً بأسماء الطلبة التأجيل في الامتحان مرتباً على حسب استحقاقهم مع بيان الدرجات التي يحصلون عليها في كل مادة من مواد الامتحان التحريري فقط ويكون ترتيب الطلاب بحسب مجموع درجات الاختبارات التحريرية ولا يذكّر في هذا الجدول الدرجات التي يحصلون عليها

(تابع) التعديل

(تابع) النص الأصلي

في الامتحان الشفهي وينقسم هذا الجدول الى قسمين : القسم الأول يشمل أسماء الطلاب الذين حصلوا على درجات مجموعها لا يتقص عن ثلاثة أرباع مجموع النهايات الكبرى المخصصة لمواد الامتحان التحريري . والقسم الثاني يحتوى على أسماء الطلاب الناجحين الذين ينقص مجموع درجاتهم في الامتحان التحريري عن هذا الحد .

ثالثا - جدولاً بأسماء الساقطين مبينا به الدرجات التي حصل عليها كل منهم في الامتحان التحريري والشفهي في كل مادة .

وينشر الجدول الأول والثاني في الجريدة الرسمية .

المادة الثلاثون

المادة الثلاثون

يعطى للطلبة الواردة أسماؤهم في جدول الناجحين شهادة الدراسة الابتدائية وهذه الشهادة يسلمها للطلاب

تعطى للطلبة الواردة أسماؤهم في جدول الناجحين شهادة الدراسة الابتدائية مبينا فيها القسم (الأول والثاني) الوارد به اسم الطالب وهذه الشهادة يسلمها للطلاب

المادة الثانية

تتبع التعديلات المبينة بالمادة الاولى من هذا القرار بصفة مؤقتة ابتداء من امتحان سنة ١٩١٤ وتعمل الاختبارات الشفهية للطلبة فقط الذين يجتوبون في الاختبارات التحريرية في الامتحان المذكور ما

تمحريرا بالقاهرة في ١٢ شعبان سنة ١٣٣٢ (٥ يولييه سنة ١٩١٤) أحمد حلمي

مديرية البحيرة

قرار

لائحة الدراجات ببندر دمنهور (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل والمادة ٣٤٠ سنة ٢٩ يونيو
من قانون العقوبات المختلط ؛

وبعد تصديق محكمة الاستئناف المختلطة بجمعيتها العمومية في الجلسة المنعقدة
بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤ طبقا للدكرتو الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى دمنهور بجلسته المنعقدة بتاريخ
١٧ أبريل سنة ١٩١٣ ؛

قرر ما هوآت :

- ١ - كل دراجة يجب أن يوضع في دليل ما كتنها جرس أو بوق لتنبيه
المسافرين ويجب أن يكون لها مصباح (فانوس) يثار دائما عند غروب
الشمس .
- ٢ - يجب على راكبي الدراجات أن يسيروا دائما في الجهة اليمنى وأن يحفظوا
من سيرهم في ملتقى الشوارع .
- ٣ - لا يجوز لراكبي الدراجات أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات
التي يكثر المرور فيها ولا أن يسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا
على الماشى (الترتورات) إلا حين دخولهم في منازلهم .

- ٤ - لا يجوز الركوب على الدراجة ولا التزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار .
 - ٥ - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس لذلك .
 - ٦ - يعاقب المخالفون لنص هذه اللائحة بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش .
 - ٧ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .
- ٢٩ يونيه سنة ١٩١٤ محمد محمود

مديرية أسوان

قرار

التكفف بمديرية أسوان — الجهات الممنوع التكفف فيها (*)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على المادة الأولى من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢١ يونيو ١١ يولي
سنة ١٨٩٧ بشأن التكفف المصتق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

١ — ممنوع التكفف في الجهات الآتية :

بندر أسوان (حسب تحديد عوائد الأملاك)

الخزان وما يجاوره

الشلال وما يجاوره

بندر ادفو (حسب تحديد عوائد الأملاك)

محطات السكة الحديد

صنادل شركات الملاحة

جزيرة السردار

جزيرة أسوان

حول محلات الآثار

عمل السباق بأسوان والطرق الموصلة اليه

٢ — يلغى قرار المديرية الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٣ .

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

١١ يولي سنة ١٩١٤ (١٨ شعبان سنة ١٣٣٣) محمد علي

التقارير الطبية عن حالة الحاضرة الفخيمة الخديوية منذ حادثة الاعتداء على ذاته الشريفة

تقرير يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩١٤
« في المساء »

سنة ١٩١٤ أصيب الجنب العالى بأربع رصاصات ، منها ثلاث جرحت ذراعه وساعده الأيسر دون أن يحدث عنها مع ذلك ضرر بالمعظام أو بالشرابين - أما الرصاصة الرابعة فقد اخترقت الحد الأيسر وكسرت أربعة أضراس ، وأحدثت خدشا في اللسان . ولم يحدث ضرر في الفك وإذا لم تحدث مضاعفات فليس في الجروح ما يدل على الخطر ما
الامضاعفات :

الاستاذ الدكتور سليمان نعمان

» » أورخان

الدكتور رضا ثروت

» أ . كاوتسكي بك

تقرير يوم ٢٦
« في الصباح »

أمضى الجنب العالى الليلة بجانب من الهدوء . وكانت أقصى درجة الحرارة ٣٧,٤ في الساعة الثانية من الصباح ، وبلغت ٣٧,٢ في الساعة السادسة من الصباح . وكانت ضربات النبض من ٩٠ الى ١٠٠ ومنظر الجروح والحالة العامة موجبان لتمام الرضاء ما
نفس الامضاعفات

« في المساء »

أمضى الجنب العالى النهار بحالة جيدة . وكانت درجة الحرارة في الظهر ٣٧,٤ ، وفي المساء ٣٧,٦ - والمضايقة من جرح الفم قليلة . والحالة العامة جيدة جدًا ما
نفس الامضاعفات

تقرير يوم ٢٧

« في الصباح »

الليلة جيدة . ودرجة الحرارة في الساعة الثامنة صباحا ٣٦,٦ . والحالة العامة
جيدة جدًا . والجراح ابتدأت تلتئم ما نفس الامضاءات

« في المساء »

أمضى الجناب الخديوى المعظم ليلة جيدة جدًا والتحسن مستمر ودرجة
الحرارة في المساء ٣٦,٦ ما نفس الامضاءات

تقرير يوم ٢٨

« في الصباح »

أمضى الجناب الخديوى المعظم ليلة هادئة وكان أقصى درجة الحرارة ٣٧,٣
في الساعة الثانية صباحا و٣٧ في الساعة الثامنة وفي هذا الصباح كان رفع
الضمادات الموجودة على الجروح للمرة الأولى منذ يوم الحادثة فظهر أن جروح
الوجه والذراع قد أخذت في الالتئام بدون رد فعل التهابي والحالة العامة
حسنة جدًا ما نفس الامضاءات

بشـرى

يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩١٤ الساعة ١٢ والدقيقة ٤٣ صباحا
وردت على القائمقام الخديوى أخبار مبشرة بأن الجناب العالى قد شرع في هذا
اليوم بمباشرة بعض الشؤون العمومية فهو يزف هذه البشـرى السارة الى الأمة
المصرية التى ما تركت فرصة إلا برهنت فيها على فرط اخلاصها لأمرها الكريم
وشدة تعلقها بشخصه المحبوب ما

التقارير الطبية عن حالة الحاضرة الفخيمة الخديوية

سنة ١٩١٤ يوم ٢٨ يولية سنة ١٩١٤ (في المساء)
التحسين في تقدم سريع . الحرارة عادية . الأعراض المرضية قلت كثيرا
والحالة العمومية على غاية مايرام ما

يوم ٢٩ يولية (في الصباح)
أمضى الجناب العالي الخديوى ليلة هادئة وكانت درجة الحرارة في الصباح
٣٧ أما حالة الجروح بخيدة والتنفيذ كافية ولو أن فيها بعض الصعوبة بسبب
حالة الفم وأما الحالة العامة فعلى مايرام ما

(وفي المساء)
يتناول الجناب العالي نحو الشفاء بطريقة طبيعية منتظمة ولم تحدث حمى
والحالة العامة جيدة جدًا ما

يوم ٣٠ يولية (في الصباح)
أمضى الجناب العالي ليلة جيدة وكانت درجة الحرارة في الصباح ٣٧ أما حالة
الجروح فعلى غاية مايرام والحالة العامة جيدة جدًا ما

من يوم ٣٠ يولية (في المساء) الى يوم ٣١ (في الصباح)
أمضى الجناب العالي ليلة جيدة والشفاء مطرد بطريقة طبيعية منتظمة
وليس للحمى من أثر ما

ومن الآن وصاعدا يكون صدور التقرير الطبي مرة واحدة في اليوم .

تقرير وارد الى القائم مقام الخديوى يفيد أن صحة الجناح
الخديوى المعظم فى تحسن مستمر^(*)

وردت اليوم على القائم مقام الخديوى أخبار بأن صحة الجناح الخديوى المعظم
فى تحسن مستمر . وأن جناحه العالى ترك سريره وأخذ يمشى بما فيه فى غرفته
ثم فى البهو . لذلك قرر الأطباء الاكتفاء من الآن فصاعداً بنشرة واحدة يومياً ما
يوم أول أغسطس سنة ١٩١٤

التقرير الطبى عن حالة الحاضرة الفخيمة الخديوية

يوم أول أغسطس سنة ١٩١٤

الليلة جيدة ودرجة الحرارة طبيعية والتنام الجروح فى تقدم والحالة العمومية
جيدة جداً ما

نظراً لتعذر الرد فردياً على التلغرافات الواردة للقائم مقام الخديوى بمناسبة التعدي
الفضيع على سمو مولانا الخديوى المعظم بالاستانة لكثرة عددها يعن القائم مقام
الخديوى شكره الى مرسلها بوجه عام . وقد صار عرضها على الجناح العالى
الخديوى .

(*) الوقائع المصرية فى ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ وجه ٢٦٥٣

رياسة مجلس النظر

قرار

صادر من مجلس النظر بتحريم تصدير المواد والمحصولات الغذائية
من أى نوع كانت وعلى وجه عام (*)

بما أن الأحداث الخطيرة التي أوجبت الانقلاب في أوروبا من شأنها أن
يتردد صدى مفعولها الاقتصادي حتما في بلاد القطر المصري ؛
وبما أن الاحتياط للمدركة ومنع غلاء وانعدام الأقوات مما يقضى بتحريم
تصدير المواد والمحصولات الغذائية من أى نوع كانت وعلى وجه عام ؛
فقد قرر المجلس ما يأتي :

٢ أغسطس
سنة ١٩١٤

اعتبارا من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ولغاية صمدى رقرار آخر
يخالفه ، يكون تصدير المواد والمحصولات الغذائية من أى نوع كانت وعلى وجه
عام ممنوتا منعا قطعيا من جميع الحدود والثغور بطريق البر والبحر ولأية جهة
كانت ، إلا فيما يتعلق بالزاد الذي تقضى به الضرورة القصوى للسفن المسافرة
التي تطلب ذلك من مصلحة الجمارك .

وكل مخالفة لهذا المنع يكون قمعها بالقوة ، وذلك بدون إخلال بما يترتب عليها
من المحاكمة القانونية .

وعلى مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل والبوليس الملكى والعسكرى
القيام على تنفيذ هذا القرار بغاية الدقة م

تحريرا بالاسكندرية في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظر

حسين رشدى

رياسة مجلس النظار

قرار

صادر من مجلس النظار على تصدير الممان الحى (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بمنع تصدير ٨ سبتمبر
المواد والمحصولات الغذائية ؛
سنة ١٩١٤

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

قرر مجلس النظار بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٨ سبتمبر سنة ١٩١٤
أن لا يكون حكم المنع المشار اليه في القرار المذكور الصادر في ٢ أغسطس
سنة ١٩١٤ ساريا على تصدير الممان الحى ما

صدر بالقاهرة في ١٧ شوال سنة ١٣٣٢ (٨ سبتمبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٢٩٦٦

نظارة الخارجية

تصديق جمهورية سان مارينو على اتفاقيات ووفقات البوستة
المبرمة بروما بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ (*)

٣٠ يولي
سنة ١٩١٤
جناب رئيس حكومة الاتحاد السويسرى أبلغ نظارة الخارجية المصرية أنه
وردت لجنابه مكتابة من حكومة جمهورية سان مارينو بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩١٤
تبلغه بها أن حكومة ايطاليا لم تعد تمثلها في اتحاد البوستة العام ولذلك فهي تصادق
مباشرة على اتفاقيات ووفقات البوستة المبرمة بروما بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦
الآتى بيانها :

- أولا — الاتفاقية العامة للبوستة .
- ثانيا — الوفاق الخاص بتبادل الخطابات والعلب ذات القيمة المعلنة .
- ثالثا — الوفاق الخاص بمحالات البوستة .
- رابعا — الاتفاقية الخاصة بتبادل طرود البوستة .
- خامسا — الوفاق الخاص بالتحصيلات .
- سادسا — الوفاق الخاص بدفاتر الشخصية .
- سابعا — الوفاق الخاص بتكليف البوستة باشتراك الجرائد والمطبوعات
الدورية .

وبتبلغنا مصادقة الجمهورية المذكورة طبقا للمادة (٢٤) فقرة (٢) من الاتفاقية
العامة للبوستة وطبقا للواد الآتى بيانه التى ترجع كل منها الى اتفاقية من الاتفاقيات
أو الوفقات المبينة بعاليه على التوالى وهى المواد ١٥ و ١٠ و ٢٠ فقرة واحد

و ١٨ و ١٧ و ١٢ قد أرسل جناب رئيس حكومة الاتحاد السويسرى صورة
حرفية من مكاتبة حكومة جمهورية سان مارينو الخاصة بذلك الى نظارة الخارجية
وأبلغها أن المخابرات جارية بين حكومته وحكومة سان مارينو عن التاريخ الذى
سيكون مبدأ للعمل بالمصادقة المذكورة وعن مقدار الحصة التى تدفعها مصلحة
بوستة حكومة الجمهورية فى مصاريف المكتب الدولى لاتحاد البوستة العام
وأنه متى وصل الى حكومة سويسرا معلومات عن هذه النقط تجرى اللازم
فى هذا الشأن ما

تحريرا بمصر فى ٣٠ يولييه سنة ١٩١٤

نظارة الخارجية

التعليمات الواجب مراعاتها في الموانئ المصرية بخصوص سفن
المتحاربين في أثناء الحرب بين امبراطورية ألمانيا وامبراطورية
الروسيا والحرب بين امبراطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب (*)

١

عن قنال السويس ومدخله

سنة ١٩١٤ بناء على نشوب الحرب بين امبراطورية ألمانيا وامبراطورية الروسيا وذلك
بين امبراطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب فقد قرر مجلس نظار الحضرة الفخيمة
الخليوية بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١١ رمضان سنة ١٣٣٢ (٣ أغسطس
سنة ١٩١٤) اصدار التعليمات الآتية الى المحافظات والى جهات السلطة في ثغور
قنال السويس وذلك طبقاً لأحكام المعاهدة المبرمة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨
الخاصة بحياض قنال السويس . وهذه التعليمات هي :

أولاً — لا يُعطى في القنال أو في ثغور من الثغور التي في مدخله فحم الى السفن
الحربية التابعة لدولة من الدول المتحاربة مادامت الحرب قائمة بينها إلا بتصريح
بالكتابة من الجهة التي لها أن تأذن بذلك في الثغور وتبين في هذا التصريح كمية الفحم
التي يجوز اعطاؤها .

ثانياً — قبل الاذن باعطاء فحم الى أية سفينة من السفن الحربية التابعة
لدولة من الدول المتحاربة يجب على الجهة التي من اختصاصها الاذن بذلك
في الثغور أن تأخذ من قمرندانها اقراراً بالكتابة مضمناً منه عن الجهة المسافرة
اليها السفينة وعن كمية الفحم الموجودة فيها .

(*) الوقائع المصرية في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ وجه ٢٦١٧

ثالثا - يجوز أن يُعطى لسفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة الكمية التى تلزمها من الفحم مع مراعاة ما عساه يكون موجودا فيها منه لتتمكن من الوصول الى أقرب ثغر يمكنها أن تدخله وتحصل فيه على ما يلزمها من المؤن لاستمرارها فى سفرها . ومع ذلك لا يترتب على هذه القاعدة منع السفينة من أخذ ما يلزمها من الفحم فى أى ثغر من ثغور القتال حتى لا تضطر الى إعادة طلب شئ منه فى ثغر من الثغور التى فى مدخل القتال .

رابعا - يجب على كل سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة أن تتم من قتال السويس فى أقرب ما يمكن من الوقت وبدون أن تقف فيه إلا اذا أبلغتها الى ذلك ضرورة أو كان وقفها بناء على أمر من الجهة التابع اليها القتال .

خامسا - لا يجوز أن تزيد مدة رسوأة سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة فى بور سعيد أو مرسى مدينة السويس عن أربع وعشرين ساعة إلا اذا لم تكن فرغت من شحن الفحم فى هذه المدة أو اذا قضت عليها ضرورة بالبقاء أزيد من ذلك . وكل سفينة تضطر بهذه الكيفية الى البقاء أكثر من أربع وعشرين ساعة يجب عليها أن تغلق فى أقرب وقت يمكنها الإقلاع فيه .

سادسا - لا يجوز لأية سفينة تابعة لاحدى الدول المتحاربة أن تقوم من القتال أو من ثغر من الثغور التى فى مدخله قبل مضى أربع وعشرين ساعة على الأقل من وقت قيام سفينة حربية تابعة للدولة المحاربة الأخرى من هذا الثغر . سابعا - لا يجوز لأية دولة من الدول المتحاربة أن تفرغ أو تشحن فى قتال السويس أو فى أى ثغر من الثغور التى فى مدخله جنودا أو أسلحة أو ذخائر حربية أو مؤن أو مهمات أخرى . ومع ذلك اذا عرضت موانع فى القتال فكل قوة عسكرية لا تزيد عن ألف شخص فى المرة الواحدة يمكن إزالتها بالسويس أو ببور سعيد الى أن تتمكن معاودة السفر بحرا .

ثامنا - تشمل كلمتا «سفينة حربية» الواردة فى هذه التعليمات كل مركب مسلحة كانت أو غير مسلحة تستعملها إحدى الدول المتحاربة للنقل أو لمساعدة أسطول أو بأى طريقة أخرى بقصد الحرب براً أو بحرا ولكنها لا تشمل السفن التى تتخذ مستشفيات وتستعمل لهذا الغرض خاصة .

اقرار من قومندان السفينة الحربية التابعة لاحدى الدول
المتحاربة مطلوب به أخذ فحم من ثغر من الثغور المصرية

أنا
قومندان السفينة الحربية
التابع لجلالة أقر بهذا الاقرار مقسما بشرفي
أن كمية الفحم الموجودة الآن في السفينة التي تحت قومندانتي لا تزيد
عن طنا وأتهد مقسما بشرفي بأن تقصد السفينة
التي تحت قومندانتي ميناء
مباشرة ومن أقرب طريق بعد مبارحتها ميناء
(١)
(٢)

٢

عن بقية المراتى المصرية

بناء على نشوب الحرب بين امبراطورية ألمانيا وامبراطورية روسيا وكذلك
بين امبراطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب ، وبما أن قانون حقوق الملل
يفرض على الدول المحايدة أن تقوم ببعض الواجبات في أثناء الحرب ، فقد قرر
مجلس نظار الحضرة الفخيمة الجديوية بمجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ١١ رمضان
سنة ١٣٣٢ (٣ أغسطس سنة ١٩١٤) وجوب العمل بالأحكام الآتية في جميع
المياه البحرية المصرية وفي المراسى والثغور المصرية ماعدا قتال السويس والثغور التي
في كل من مدخله وذلك مادامت حالة الحرب هذه قائمة . وهذه الأحكام هي :
أولا - ممنوع رسو أى سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة أو اقامتها
في المياه البحرية المصرية أو في مرسى أو في ثغر مصرى بقصد الحصول على
مايسهل لها استعداداتها الحربية .

(١) الميناء الذى تقصد السفينة .

(٢) الميناء المصرى .

ثانيا - ممنوع ابتداء من هذا اليوم أن تغلق أى سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة من المياه البحرية المصرية أو من مرسى أو من ثغر مصرى تكون قامت منه أى سفينة تابعة للدولة الأخرى (سواء كانت هذه السفينة حربية أو تجارية) قبل مضي أربع وعشرين ساعة على الأقل من وقت خروج هذه السفينة من المنطقة الداخلة في اختصاص الحكومة المصرية .

ثالثا - اذا دخلت أى سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة في المياه البحرية المصرية أو في مرسى أو ثغر مصرى فيجب عليها أن تغلق وتسير في الأربع والعشرين ساعة التالية لدخولها إلا في حالة حدوث عاصفة أو لأخذ مؤن أو غيرها من الاشياء الضرورية لقوام من بالسفينة أو لعمل تصليحات وكل سفينة تكون في حالة من هذا الاحوال يجب عليها أن تغلق وتسير في أقرب زمن بعد انقضاء الاربع والعشرين ساعة المذكورة من وقت وصولها ويشترط مع ذلك أن لا يترتب على العمل بهذه القاعدة اخلال بما هو وارد في القاعدة الثانية من هذه الأحكام .

رابعا - ابتداء من هذا اليوم ممنوع لأى سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة أثناء وجودها في المياه البحرية المصرية أو في مرسى أو ثغر مصرى أن تأخذ منها أسلحة أو ذخائر أو معدات أخرى أو أى متخزات إلا المؤن أو ما كان ضروريا لقوام من بالسفينة ولا يجوز لها أيضا أن تأخذ من الفحم إلا بمقدار ما يكفيها للوصول الى أقرب ثغر من بلدها أو الى أى جهة أخرى على الحياد تكون أقرب منها يعينها الضابط قومندان السفينة . وقبل فوات ميعاد ثلاثة أشهر من وقت اعطاء أية سفينة حربية فخا في المياه البحرية المصرية كما تقدم لا يعطى اليها مرة أخرى فخ في نفس الثغر أو في أى ثغر أو مرسى مصرى آخر أو في المياه البحرية المصرية إلا باذن خصوصى .

خامسا - لا يجوز لأى سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة أن تأخذ فخا قبل الحصول على اذن من الجهة التى من اختصاصها الاذن بذلك تعين

فيه كمية الفحم التي يمكن إعطاؤها . ولا يجوز لتلك الجهات أن تأذن بذلك قبل الحصول على أقرار بالكافة من الضابط قومندان السفينة مبين فيه الجهة التي تقصدها السفينة وكمية الفحم التي فيها .

سادسا - لا يجوز لأي سفينة حربية تابعة لاحدى الدول المتحاربة أن تسيّر في المياه البحرية المصرية أو في أى مرسى أو نهر مصرى سفينة مأسورة سابعا - لا يجوز استجماع عساكر أو بحارة في الجهات الداخلة في اختصاص الحكومة المصرية لخدمة احدى الدول المتحاربة .

ثامنا - لا يجوز لأي مصرى من رعايا الحكومة المحلية أن يدخل في خدمة احدى الدول المتحاربة بصفة عسكرى أو بحارى .

تاسعا - لا تصنع أى سفينة ولا تسليح في جهة من الجهات الداخلة في اختصاص الحكومة المصرية لأى عمل حربى برى أو بحرى ولا تغير بحيث تزداد بذلك قوتها الحربية اذا كانت هذه السفينة معدة لخدمة دولة من الدول المتحاربة .

اقرار من قومندان السفينة الحربية التابعة لاحدى الدول
المتحاربة مطلوب به أخذ فحم من ثغر من الثغور المصرية

أنا
قومندان السفينة الحربية
التابع لجلالة
أنت كمية الفحم الموجودة الآن في السفينة التي تحت قومندانتي لا تريد
عن طنا وأتعهد مقسما بشرفى بأن تقصد السفينة
التي تحت قومندانتي ميناء
(١)
(٢) مباشرة ومن أقرب طريق بعد مبارحتها ميناء

(١) الميناء الذى تقصده السفينة .

(٢) الميناء المصرى .

التقرير الطبي عن حالة الحضرة الفخيمة الخديوية (*)

٢ أغسطس
سنة ١٩١٤
ان تماثل الجنب العالى نحو الشفاء مستمر فى التقدم بطريقة طبيعية منتظمة
والتغذية أكثر سهولة من ذى قبل وهى كافية ولا أثر لخمى ما

يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤

الشكر العالى الخديوى

للأمة المصرية لولائها وإخلاصها لذاته الشريفة

صورة لتغراف ورد من جيوقلى بالاستانة فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ على
صاحب العطفة رشدى باشا القائم مقام الحضرة الخديوية من صاحب السعادة
عبدان مرتضى باشا رئيس الديوان الخديوى وهذا نصه :

« قابل مولانا الجنب العالى عموم العلماء والذوات والأعيان الذين وصلوا
الاستانة وشملهم بانعطافه وشكرهم وحياتهم وحيى بهذه المناسبة عموم المصريين
تحية الاب البار لأبنائه المخلصين وشكر مظاهرات الولاء والاخلاص التى بدت
من أمته ومن المقيمين بمصر من كرام الاجانب على صحفات الجرائد العربية
والافرنجية وقد دخل السرور على قلبه الشريف عند عرض التغرافات العديدة
الواردة بالاستفسار عن صحته الغالية فتلقاها حفظه الله بالقبول وأمرنى بأن أبلغ
شكره العالى لجميع الذين أرسلوها وأن جنابه الفخيم يشكر عطوفتكم بنوع أخص
كما يشكر حضرات زملائكم . أما صحته الكريمة فهى فى تقدم عظيم وتحسين مستمر
فأبشركم بذلك وأرجوكم إذاعة هذه البشرى لتأمن القلوب وتبها النفوس » ما

مجلس النظار

قرار

بخصوص أيام الاستراحة بالنسبة للبنوك والتجارة (*)

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ ٤ أغسطس
(٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بشأن السعر الاىزامى لأوراق البنك نوت الصادرة
من البنك الأهلى المصرى ؛

وبما أن الضرورة تقضى باتخاذ الوسائل اللازمة لحسن نظام العمل المتعلق
باصدار أوراق البنك نوت ؛

فقد قرر مجلس النظار

أن تكون أيام الأربعاء والخميس والجمعة والسبت ١٣ و١٤ و١٥ و١٦ رمضان
سنة ١٣٣٢ (٥ و٦ و٧ و٨ أغسطس سنة ١٩١٤) من أيام الاستراحة بالنسبة
للبنوك والتجارة ؛

الاسكندرية فى ١٢ رمضان سنة ١٣٣٢ (٤ أغسطس سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

تعريب قرار من نظارة الأشغال العمومية

بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩١٤ رقم ٤٢

عن تعديل حدود تفتيش رى قسم زفتى (*)

ناظر الاشغال العمومية

٢٢ يولييه سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٠٤ رقم ١٩٨
المبين فيه حدود تفتيش رى قسم زفتى على الجانبين الشرق والغربى لفرع دمياط ؛
وعلى قرار النظارة الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ رقم ٤٥٣ المعدل للحدود
المذكورة فى الجهة الشرقية ؛

وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة ؛

قد قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

يحد تفتيش رى قسم زفتى من الآن كما يأتى :

على الجانب الشرقى لفرع دمياط — خط يمتد شرقا من بندر ميت غمر الى الزياح
التوفيق ومن هناك يتحول الى الشمال الشرقى بين ترعى البوهية والصابورية الى سففا
ومنها يتبع مصرف صافور الى قطرة ملتقاه ببحر صفط ومن هذه النقطة يتبع حدود
مديرية الدقهلية على امتداد بحر صفط ومصرف الحمارى وحادوس الى بحيرة المنزلة .
على الجانب الغربى لفرع دمياط — من كوبرى السكة الحديدية بميت غمر
الى سمنود يكون جسر النيل تابعا لتفتيش رى قسم زفتى ومن سمنود يتبع الحد ترعة الساحل
ورياح بدوى وبحر شمين الى ملتقى الأخير ببحر الملاح ومن هناك يتبع البحر المذكور

الى المحلة الكبرى ومن هناك يتحول غربا على امتداد مصرف دار البقر الى نقطة تلاقيه بالمصرف الرئيسى فى منطقة الغربية الوسطى ويتبعه الى هويس الخلا فى القديم بالقرب من السلاهيى ومن هناك يتبع الخط مجرى القناة القديمة المعروفة باسم بحر البطالة أو الملاحة الى بحيرة البرلس .
جميع جسور النيل الواقعة شمالى كوبرى السكة الحديدية بين ميت غمر وزفتى تكون تابعة لتفتيش رى قسم زفتى .

المادة الثانية

على جاب مفتش عموم رى الوجه البحرى تنفيذ قرارنا هذا ما

الاسكندرية فى ٢٢ بوليه سنة ١٩١٤

اسماعيل مرسى

رياسة مجلس النظر

قرار

بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا
وبين بريطانيا العظمى (*)

سنة ١٩١٤ بما أنه قد قُضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى
وايرلندة والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند وبين
امبراطور ألمانيا ؛

ونظرًا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر
عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ؛

وبما أنه من الضرورى نظرًا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع
الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى ؛

وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقًا لهذا الغرض أن تتخذ
الاجراءآت الآتية ؛

فلهم البواعث يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس
النظر فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤)
تحت رياسة عطوفتو أفندم القائمم الخديوى قد قرر ما يأتى :

المادة الأولى

- مادامت الحرب قائمة فلا يجوز لأى انسان مقيم أو ماز فى الديار المصرية :
- ١ — أن يعقد مشاركة أو اتفاقا من أى نوع كان بالذات ولا بالواسطة مع الحكومة المحاربة لصاحب الجلالة البريطانية ولا مع أى وكيل لتلك الحكومة ؛
- ٢ — أن يعاون أو يشترك فى إصدار أى قرض لتلك الحكومة أو أن يسلفها شيئا من النقود .

المادة الثانية

لا يجوز لأى انسان مقيم فى الديار المصرية أو ماز بها أن يبرم عقودا أو مشاركات خاصة بالتأمين مع أى إنسان أو لمصلحة أى انسان مقيم أو ماز فى البلد المحارب لصاحب الجلالة البريطانية . وكذلك لا يجوز له بناء على عقود أو مشاركات سابقة بشأن التأمين أن يدفع شيئا من المال بسبب أية خسارة مترتبة على الأعمال الحربية التى تقوم بها قوات صاحب الجلالة البريطانية أو أى واحد من المحالفين لجلالته .

المادة الثالثة

لا يجوز لأى انسان مقيم فى الديار المصرية أو ماز بها أن يعقد شيئا جديدا من المشاركات أو الالتزامات ذات الصفة التجارية أو المالية أو غيرها مع أى انسان أو لمصلحة أى انسان مقيم أو ماز بالبلد المذكور قبل .

المادة الرابعة

أحكام المادتين السابقتين تسرى أيضا على كل علاقة مع أى انسان يباشر أشغالا فى البلد المذكور قبل ولو لم يكن مقيما فيه ، ولكن فيما يتعلق فقط بالأشغال الحاصلة فى ذلك البلد المذكور .

المادة الخامسة

لا ينبغي لأية سفينة مصرية أن تدخل في أى ثغر المائى ولا أن يكون لها مواصلة معه .

المادة السادسة

لا يجوز تصدير أى صنف من مصر من الأصناف الآتى بيانها إلا باذن من الموظف المعين لهذا الغرض . وهذه الأصناف هى :

- (أ) الأسلحة والذخائر وجميع الأجزاء التى تتألف منها ؛
- (ب) بارود المدافع أو أى مادة أخرى من المواد المفرقة ؛
- (ج) الكسايى العسكرية واللوازم الحربية ولوازم المعسكر ؛
- (د) دواب الركوب بسرج أو بيرذعة ودواب الجر التى يمكن استعمالها فى الحرب ؛
- (هـ) الآلات والعربات ذات الوقود الداخلى التى تستطيع أن تحمل حملا مقداره ١٢٥٠ كيلو جراما فأكثر ، وكذلك جميع الأجزاء التى تتألف منها ؛
- (و) البترول والبتزين ؛
- (ز) العربات ذات الأربع عجلات التى تستطيع أن تحمل طنا واحدا فأكثر ؛
- (ح) العربات ذات العجلتين التى تستطيع أن تحمل حملا مقداره ٧٥٠ كيلو جراما فما فوق ؛
- (ط) البالونات والمناطيد المسيرة والطائرات المسطحة ، وكذلك الأجزاء التى تتألف منها ؛
- (ي) أكياس الفحم ؛
- (ك) الفحم وقوالب الوقود .

المادة السابعة

فيما عدا الاحوال التي يصدر فيها الاذن من الموظف المعين لهذا الغرض ، يكون ممنوعا تصدير أى صنف من أصناف البضائع مهما كانت من جميع ثغور القطر المصرى الى أى ثغر ألمانى ، وكذلك نقل كل صنف أو بضاعة مما هو معد لمثل هذه الغاية من سفينة الى أخرى فى أحد الموانى المصرية .

المادة الثامنة

لا يؤذن لأية سفينة بمسارحة أحد الموانى المصرية ما لم يكن الموظف المعين لهذا الغرض قد تحقق من أنه لم تقع مخالفة ما لأى حكم من أحكام المواد الأربع السابقة .

المادة التاسعة

تحتجز فى أى ميناء من الموانى المصرية كل سفينة من السفن المحايدة تكون هى ذاتها من المهزبات الحربية طبقا لتعريف المهزبات الذى أقر عليه صاحب الجلالة البريطانية ، أو يكون بها مهزبات حربية ، أو تكون قائمة بتأدية خدم للعدو تناقض أحكام الحياد .

المادة العاشرة

يجوز الاستحواذ على كل سفينة محايدة فيما اذا كانت بعد تاريخ هذا القرار تشحن فى ميناء من الموانى المصرية شيئا من المهزبات الحربية .

المادة الحادية عشرة

كل سفينة موجودة فى ميناء مصرى وتكون قد شحنت عند صدور هذا القرار شيئا من المهزبات الحربية يجب عليها أن تفرغه فوراً .

المادة الثانية عشرة

الأصناف أو البضائع المشحونة في ميناء ألماني لا يجوز تفريغ شيء منها في ميناء مصري إلا إذا كانت هذه الأصناف أو البضائع قد كانت موجودة في عرض البحر عند صدور هذا القرار .

المادة الثالثة عشرة

القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب في الموانئ المصرية أو في أرض القطر المصري . وكل مايجرى الاستحواذ عليه في الموانئ المصرية وفي أرض القطر المصري من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز إحالة النظر فيه على إحدى محاكم الغنائم البريطانية .

المادة الرابعة عشرة

مع مراعاة القيود التي سبق بيانها مراعاةً دقيقةً ، فكل سفينة ألمانية كانت موجودة في ميناء مصري عند انشباب الحرب أو كانت تركت آنحرميناء قامت منه قبل ذلك التاريخ فدخلت أو تدخل في ميناء مصري دون أن تكون طالمة بوقوع الحرب يُرخص لها اناية غروب الشمس من يوم ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٢ (١٤ أغسطس سنة ١٩١٤) بمباشرة الشحن أو التفريغ ومبارحة الميناء بعد إعطاء التعهدات الكتابية التي قد تطلبها منها السلطات البحرية البريطانية طبقاً لنصوص الفصل الثالث من الاتفاق المبرم في سنة ١٩٠٧ الخاص ببعض التقييدات لممارسة حق الاستحواذ في الحرب البحرية .

المادة الخامسة عشرة

السفن التجارية الألمانية التي تكون قبل اعلان الحرب قد برحت آنحرميناء قامت منه ثم وصلت بدون أن تعلم بوقوع الحرب الى ميناء مصري بعد غروب الشمس من يوم ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٢ (١٤ أغسطس سنة ١٩١٤) وصدر

لها الاذن بالدخول فيه يجوز مطالبتها بمعاودة السفر إما فوراً وإما بعد انقضاء الميعاد الذى قد ترى جهات السلطة فى الميناء أنه لازم لى تفرغ من مشحونها الجزء الذى يُطلب منها إزالته أو الذى يصدر لها إذن خاص بتفريغه ، وذلك بعد أن تعطى فى كل من الحالتين التعهدات الكتابية المتصوص عليها فى المادة السابقة .

المادة السادسة عشرة

إذا كان فى إحدى السفن التى تسرى عليها مادة من المواد السابقة شحنة مما يكون بمقتضى القواعد التى تجرى عليها محكم الغنائم البريطانية معتبرا من مشحونات العدو أو كان بها شئ من المشحونات التى قد يرغب أهل السلطة البحرية أو البحرية البريطانية أخذه لحاجات الحرب فى نظير تعويض ، فإن تلك السفينة لا تبرح الميناء مادامت لم تفرغ مشحونها المذكور .

المادة السابعة عشرة

ان المزية المقررة فى المادتين ١٥ و ١٦ لا تشمل السفن المخصصة لوضع أسلاك التلغراف البحرية ، ولا السفن المخصصة لنقل مواد الوقود السائلة فى عرض البحر ، ولا السفن التى يتجاوز مقدار حمولتها خمسة آلاف طن خام ، ولا السفن التى تبلغ سرعتها ١٤ عقدة فما فوقها على حسب ما يثبت ثبوتاً كافياً قانونياً من البيانات المدونة فى دفتر السفينة (لويدس رجستر Lloyd's Register) ولا السفن التجارية التى يدل بناؤها على أنها مصنوعة بحيث يمكن تحويلها الى سفن حربية .

المادة الثامنة عشرة

يجب على جميع الأشخاص الذين يعينهم ذلك أن يقدموا الى القوات البحرية والبحرية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية المساعدة التى يمكن أن تطلب منهم .

المادة التاسعة عشرة

لا يكون مفعول هذا القرار قاصراً على الأفراد فقط بل يسرى أيضاً على كل هيئة أو جماعة أو شركة ذات وجود قانوني أو فعلي، وإنما إذا كانت إحدى هذه الهيئات أو الجماعات أو الشركات تباشر مع ذلك أعمالاً في مصر وأيضاً في غيرها من البلدان الأخرى ، فلا نتوقع عليها أية عقوبة لمخالفتها أحكام هذا القرار بسبب أى عمل حصل خارجاً عن مصر دون أن يكون له أية صلة بالأعمال التي تراولها في مصر .

المادة العشرون

تسرى أحكام هذا القرار فيما يتعلق بالموانئ الواقعة في مدخل قنال السويس مع التعديلات الآتية :

(أ) السفن التجارية التي مرت أو تريد المرور في القنال مهما كانت جنسيتها وشحنها يكون لها تمام الحرية في أن ترسو في الموانئ المذكورة وفي أن تتركها أو في المرور من القنال دون أن تكون عرضة للاستحواذ وللحجز ، على شرط أن يحصل المرور في القنال والسفر من الميناء الذي في أحد مدخليه بحالة طبيعية وبدون تأخير لا مسوغ له ؛

(ب) يجوز لهذه السفن أن تأخذ من اللوازم بما فيها الفحم ما يكون معقولاً أنها تحتاج إليه لأجل السفر الذي قامت من أجله ؛

(ج) البضائع التي مرت من القنال مهما كان نوعها يجوز نقلها من سفينة إلى أخرى في ميناء القيام ؛

(د) يكون تفسير المادة ١٣ من هذا القرار طبقاً لاتفاقية قنال السويس المبرمة في سنة ١٨٨٨ م

حسين رشدي

نظارة المعارف العمومية

قرار

بشأن تعديل المواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة والعاشرة والثانية عشرة
والثالثة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة من لائحة الامتحان
فى اللغة العربية للوظفين غير المصريين التابعين
لنظارة المعارف العمومية (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩١١
رقم ١٥٦٢ بشأن لائحة الامتحان فى اللغة العربية للوظفين غير المصريين التابعين
لنظارة المعارف العمومية ؛

وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية فى جلستها المنعقدة فى ٢٤ مايو
سنة ١٩١٤ ؛

وعلى ما رآه مجلس المعارف الأعلى فى جلسته المنعقدة فى ٢١ يونيه سنة ١٩١٤ ؛
وعلى ما قرره مجلس النظارة فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ يونيه سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تعلى المواد : الاولى والرابعة والخامسة والسادسة والعاشرة والثانية عشرة
والثالثة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة من لائحة الامتحان فى اللغة العربية
للوظفين غير المصريين التابعين لنظارة المعارف العمومية الصادر عليها قرار النظارة
فى ١٠ أغسطس سنة ١٩١١ رقم ١٥٦٢ على الوجه الآتى :

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ أغسطس سنة ١٩١٤ وجه ٢٧٣١

النص الأصلي

المادة الأولى

تعمل امتحانات مخصوصة في اللغة العربية للدرسين غير المصريين المستخدمين بالمدارس التابعة لنظارة المعارف العمومية .

المادة الرابعة

لايسوغ الدخول في الامتحان الراقى أو الامتحان العمل إلا لمن نجح قبل ذلك في الامتحان الابتدائى طبقا لهذه اللائحة واللوائح التى أصدرتها النظارة سابقا وفى الامتحان الذى عمل بناء على قرار النظارة الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ولايسوغ الدخول في الامتحان الأرقى إلا لمن نجح قبل ذلك في الامتحان الراقى طبقا لهذه اللائحة واللوائح التى أصدرتها النظارة سابقا .

التعديل

المادة الأولى

تعمل امتحانات مخصوصة في اللغة العربية للوظفين غير المصريين المستخدمين بنظارة المعارف العمومية ويجوز الترخيص أيضا للوظفين غير المصريين التابعين للنظارات الأخرى بتأدية هذه الامتحانات بناء على طلب رئيس المصلحة التابعين لها وبعد موافقة نظارة المعارف العمومية .

المادة الرابعة

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

ولا يرخض لأى طالب بالدخول فى وقت واحد فى الامتحان العمل وفى امتحان آخر من الامتحانات المنصوص عنها فى المادة الثانية من اللائحة .

(تابع) النص الأصلي

المادة الخامسة

تعمل الامتحانات الابتدائي والراقي والأرقى في خلال شهرى إبريل ونوفمبر ويعمل الامتحان العملى فى خلال شهرى إبريل وديسمبر من كل سنة ويجب تقديم طلبات الدخول فى أى واحد من هذه الامتحانات للنظارة قبل اليوم العاشر من الشهر السابق للشهر الذى يعمل فيه الامتحان ويراعى فى تقديمها ماجاء بالمادة السادسة من قانون نظام المدارس .

المادة السادسة

١ - الامتحانات التحريرية

(ج)

ترجمة الى الانجليزية أو الفرنسية يكون موضوعها مطبوعا وتنخب من غير الكتب المقررة .

(تابع) التعديل

المادة الخامسة

يعمل الامتحان الابتدائي مرتين فى السنة فى خلال شهرى نوفمبر وإبريل وتعمل الامتحانات الراقى والأرقى والعملى مرة فى السنة فى خلال شهر مارس أو إبريل ويجب تقديم طلبات الدخول فى أى امتحان من هذه الامتحانات للنظارة قبل اليوم الأول من الشهر السابق للشهر الذى يعمل فيه الامتحان ويراعى فى تقديمها ماجاء بالمادة السادسة من قانون نظام المدارس .

المادة السادسة

١ - الامتحانات التحريرية

(ج)

ترجمة حمل مطبوعة الى الانجليزية أو الفرنسية تنخب من غير الكتب المقررة .

(تابع) التعديل

المادة العاشرة

ملاحظات ٢- يكون موضوع الامتحان في الاختبار المبين بحرف (ب) قطعاً تنتخب من كتاب المتطلبات العربية لنظارة المعارف العمومية وقطعاً من كتب لم يسبق تحضيرها وتكون النهاية الكبرى لدرجة الترجمة من كتاب المتطلبات العربية ٣٠ أما الترجمة من الكتب التي لم يسبق تحضيرها فتكون نهاية درجتها ٢٠

٥- يكون موضوع الامتحان المبين بالحرف (هـ) قطعاً تنتخب من كتاب المتطلبات العربية وقطعاً أخرى نثرية تنتخب من كتب لم يسبق للطلاب تحضيرها ويجب أن يلاحظ الطالب في مطالعته قواعد النحو والصرف كما أنه يجب عليه أن يفهم معنى ما يطالعه باللغة العامية .

المادة الثانية عشرة

يشتمل الامتحان العملي في التدريس باللغة العربية على اختبارات عملية ...

(تابع) النص الأصلي

المادة العاشرة

ملاحظات ٢- يكون موضوع الامتحان في الاختبار المبين بالحرف (ب) قطعاً تنتخب من كتاب المتطلبات العربية لنظارة المعارف العمومية وقطعاً لم يسبق تحضيرها وتكون النهاية الكبرى لدرجة الترجمة من كتاب المتطلبات العربية ٣٠ أما ترجمة القطعة غير المحضرة فتكون نهاية درجتها ٢٠

٥- يكون موضوع الامتحان المبين بالحرف (هـ) قطعاً تنتخب من كتاب المتطلبات العربية وقطعاً أخرى نثرية تنتخب من كتب لم يسبق للطلاب تحضيره ويجب أن يلاحظ الطالب في مطالعته قواعد النحو والصرف كما أنه يجب عليه أن يفهم معنى ما يطالعه باللغة العامية .

المادة الثانية عشرة

يشتمل الامتحان العملي في التدريس باللغة العربية على اختبار عملي ...

(تابع) النص الأصلي

المادة الثالثة عشرة

يشتمل الامتحان العملي على ما يأتي :
(١) يلقي الطالب درسين باللغة العربية إما لأعضاء لجنة الامتحان بصفتهم طلبة وإما لتلاميذ فصل من فصول السنة الدراسية التي تدرس بها عادة بحضور المحققين وذلك حسب اختياره وتنتخب اللجنة الدرسين قبل الامتحان مباشرة من بين خمسة دروس يعدها الطالب ويقدمها للجنة قبل الشروع في الدرس للتصديق عليها وتكون مدة الدرس هي نفس المدة التي يستغرقها المدرس عادة في مدرسته .

وعلى الطالب أن يبين في طلبه الذي يرفعه الى النظارة للدخول في الامتحان كشفاً بالخمس الدروس التي يعدها مع بيان كيفية إعطاء الدرس إما أمام لجنة الامتحان وحدها أو لتلاميذ أحد الفصول حسب السابق بيانه .

(تابع) التعديل

المادة الثالثة عشرة

يشتمل الامتحان العملي على ما يأتي :
(١) يلقي الطالب درسين باللغة العربية إما لأعضاء لجنة الامتحان بصفتهم طلبة وإما لتلاميذ أو طلبة أحد الفصول بحضور المحققين وذلك حسب اختياره وتنتخب اللجنة الدرسين قبل الامتحان مباشرة من بين خمسة دروس يعدها الطالب ويكون سبق التصديق عليها من النظارة وتكون مدة الدرس هي نفس المدة التي يستغرقها المدرس عادة في مدرسته .

وعلى الطالب أن يبين في طلبه الذي يرفعه الى النظارة للدخول في الامتحان كشفاً بالخمس الدروس التي يعدها مع بيان كيفية إعطاء الدرس إما أمام لجنة الامتحان وحدها أو لتلاميذ أو طلبة أحد الفصول حسب السابق بيانه .

لا يرخص لأي طالب سقط في هذا الامتحان وتقدم اليه ثانية أن يختار درسا من الدروس التي سبق له إلغاؤها في الامتحان .

(تابع) التعديل	(تابع) النص الأصلي
<p>المادة الخامسة عشرة</p> <p>لا يعد الطالب ناجحاً في الامتحان العمل إلا اذا حصل على ٤٠ في المائة على الأقل من النهاية الكبرى المقررة لدرجات الاختبار المبين بالحرف (أ) ٢٥ في المائة من النهاية الكبرى المقررة لدرجة الاختبارين المبيين بالحرفين (ب) و (ج) وعلى الأقل على نصف المجموع الكلي للنهايات الكبرى للدرجات</p>	<p>المادة الخامسة عشرة</p> <p>لا يعد الطالب ناجحاً في الامتحان العمل إلا اذا حصل على ٢٥ في المائة على الأقل من النهايات الكبرى المقررة لدرجات الاختبارات المبينة بالحروف (أ) و (ب) و (ج) وعلى الأقل على نصف المجموع الكلي للنهايات الكبرى للدرجات .</p>
<p>المادة السادسة عشرة</p> <p>يعطى الطالب التابع لنظارة المعارف العمومية اذا نجح</p>	<p>المادة السادسة عشرة</p> <p>يعطى الطالب اذا نجح</p>

المادة الثانية

يعمل بمقتضى التعديلات المبينة في المادة الاولى من هذا القرار المصدق عليها من مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٤ ابتداء من السنة الدراسية ١٩١٤ - ١٩١٥ .

تحريراً في ٢٦ شعبان سنة ١٣٣٢ (١٩ يولييه سنة ١٩١٤)

أحمد حليمي

مديرية بنى سويف

لائحة الدراجات بنسدر بنى سويف (*)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل والمادة ٣٤٠ من ٢٧ يولي
سنة ١٩١٤ قانون العقوبات المختلط ؛

وبعد تصديق محكمة الاستئناف المختلطة بجمعيتها العمومية في الجلسة المنعقدة
بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤ طبقا للدكرتو الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى بنى سويف بجلسته المنعقدة
في ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

- ١ - كل دراجة يلزم أن يوضع في دليل ما كبتها جرس أو بوق لتنبيه المارين
ويجب أن يكون لها مصباح (فانوس) يناد دائما عند غروب الشمس .
- ٢ - يجب على راكبي الدراجات أن يسيروا دائما في الجهة اليمنى وأن
يخففوا من سيرهم في ملتقى الشوارع .
- ٣ - لا يجوز لراكبي الدراجات أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات
التي يكثر المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا
على الممشى (الترتورات) إلا حين دخولهم في منازلهم .
- ٤ - لا يجوز الركوب على الدراجة ولا النزول عنها في وسط الطريق بل
يكون ذلك على حافة الترتوار .
- ٥ - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس لذلك .
- ٦ - يعاقب المخالفون لنص هذه اللائحة بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش .
- ٧ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما .

محمود وهي

تحريرا في ٢٧ يولي سنة ١٩١٤

رياسة مجلس النظار

قرار

بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة
بين النمسا والمجر وبين بريطانيا العظمى (*)

سنة ١٩١٤ بعد الاطلاع على القرار الذى أصدره مجلس النظار بجلسته المنعقدة
فى ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) بمناسبة اعلان الحرب
بين بريطانيا العظمى وبين امبراطور ألمانيا ؛
ونظراً لأن حالة الحرب قد أعلنت أيضاً بين صاحب الجلالة البريطانية
وبين امبراطور النمسا وملك المجر ؛

فقد قرر مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ٢١ رمضان سنة ١٣٣٢
(١٣ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائم مقام الخديوى
ما يأتى :

جميع الأحكام التى تضمنتها قرار مجلس النظار المشار اليه الصادر فى ٥ أغسطس
سنة ١٩١٤ تسرى أيضاً على النمسا والمجر مع التعديل الآتى وهو أن يوم الجمعة
١٤ أغسطس سنة ١٩١٤ يكون بدله يوم السبت ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤
فما يتعلق بالمادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من قرار مجلس النظار المذكور
من حيث تطبيق أحكامهما على السفن التجارية النمساوية المجرية ما

حسين رشدى

نظارة الخارجية

مصادقة جزائر فيديجي على اتفاقية البوستة العامة المبرمة بروما
بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ (*)

جناب رئيس حكومة سويسرا أبلغ نظارة الخارجية المصرية طبقا للمادة (١٥) هـ أغسطس
من وفاق روما المبرم بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ بشأن تبادل الخطابات والعلب
ذات القيم المعلنة وطبقا للمادة (٢٤) فقرة (٢) من اتفاقية البوستة العامة مصادقة
جزائر فيديجي على الوفاق المذكور ابتداء من أول أكتوبر القادم وقد قال رئيس
حكومة سويسرا أيضا أنه يؤخذ من نص الافادة الواردة له بهذا الخصوص من
وكالة بريطانيا العظمى بربن أن مصادقة جزائر فيديجي قاصرة على تبادل الخطابات
ذات القيمة المعلنة ما

تحريرا في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية في ١٧ أغسطس سنة ١٩١٤ وجه ٢٧٩٣

نظارة الداخلية

قرار

تعديل في دوائر الاختصاصات الادارية بمديرية البحيرة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاتفاق مع نظارة المالية وبعد أخذ رأى مجلس مديرية البحيرة ؛

١٣ أغسطس
سنة ١٩١٤

قررها هآت :

(١) تفصل الست قرى الآتية مع ما يتبعها من العزب ونحوها عن مركزى
اتياى البارود وكوم حماده وتلحق بمركز الدلتجات :

ناحية عزبة القامى مطرود . ناحية عزبة أحمد أغاوانلى . ناحية
عزبة يوسف حمزه عن مركز اتياى البارود .

ناحية عزبة مسعد داود . ناحية عزبة المشاوى الملاح . ناحية
عزبة حنا حنا عن مركز كوم حماده .

(٢) على مدير البحيرة تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله ابتداء من
١٥ أغسطس سنة ١٩١٤ م

تحريرا فى ٢١ رمضان سنة ١٣٣٢ (١٣ أغسطس سنة ١٩١٤)

حسين رشدى

صورة التلغراف الوارد من الجناح العالى لعطوفة القائم مقام الخديوى
بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩١٤ (*)

كنت أتمنى أن أكون متمكنا من التمتع برؤية أمتى في يوم عيدنا المبارك كالمعتاد سنة ١٩١٤
فأرجو أن تبلغها بأن أكبر أمانى سعادتها ورفاهيتها وأتمنى أن تزول قريبا
الموانع فأعود لبلادنا العزيزة وأشكر أمتى المحبوبة على ما تبرهن عليه في كل فرصة
من الحب والاخلاص لجانبي وأسأله تعالى أن يوفقكم وزملائكم الى القيام بخدمة
الأمة والبلاد كما هو المعهود فيكم ما

عباس حلى

(*) الوقائع المصرية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٤ وجه ٢٨٥١

قرار مجلس النظار

الصادر بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٤ (٢ شوال سنة ١٣٣٢)

بتشكيل لجنة في القاهرة للبحث في حالة القطر من حيث تموين
المواد الغذائية وغيرها من جميع أصناف الحاجيات الأولية (*)

نظرا للارتباك التجارية الحاصلة في الوقت الحاضر ولأجل وقاية القطر
المصرى من أى حقد كان فيما يتعلق بالمواد الغذائية وجميع المحصولات الأخرى
التي هي من قبيل الحاجيات الأولية . فقد تشكلت في القاهرة لجنة مؤلفة من
الأعضاء الآتى بيانهم :

سعادة سعيد ذو الفقار باشا ... بصقة رئيس

أعضاء	» محمد شفيق باشا وكيل نظارة الأوقاف ...
	» اللواء بلانت باشا ...
	» محافظ القاهرة ...
	» جناب المستر مايكلوب ...
	» كرمج ...
	» مونتيه سميت ...
» »	» ولیم هورنبور ...

وتكون مهمة هذه اللجنة أن تبحث في حالة القطر من حيث تموين المواد الغذائية
وغیرها من جميع أصناف الحاجيات الأولية وفي الوسائل الضرورية لحماية مرافق
القطر من هذه الوجهة وعليها أن تستجمع كل الاستعلامات وتقترح كل الاجراءات
التي ترى فيها فائدة لهذا الغرض .

نظارة الحفائية

قرار

بتعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم جزئية (*)

نحن ناظر الحفائية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ١٨ أغسطس
بتعديل بعض مواد الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛ سنة ١٩١٤

وعلى قرارات النظارة الصادرة بتحديد دوائر اختصاص محاكم اتياى البارود
وكوم حمادة والدلنجات الجزئية ؛

وعلى قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ بادخال
تعديلات فى جدول أسماء البلاد فيما يختص بمراكز كوم حمادة واتياى البارود
والدلنجات بمديرية البحيرة ؛

قررنا ما يأتى :

ادخال نواحى : عزبة القامى مطرود وعزبة أحمد اغاوتلى وعزبة يوسف حمرة
وعزبة سعد داود وعزبة المنشاوى الخلاح وعزبة حنا حنا التابعة الآن اداريا
لمركز الدلنجات فى دائرة اختصاص محكمة الدلنجات الجزئية بدلا من محكتى اتياى
البارود وكوم حمادة الجزئيتين ما

تحريرا فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٤ (٢٦ رمضان سنة ١٣٣٢)

ثروت

محافظة مصر

قرار عن نظافة الشوارع بمحافظة مصر (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩١٤
٧ يونيو سنة ١٩١٣ وعلى قرار المحافظة الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٣
بسيان أحكام القرار المذكور على مدينة القاهرة ؛

قرر ما يأتي :

المادة الأولى

تضاف الشوارع والطرق الآتية الى الجهات التي تسرى عليها أحكام المادة الثالثة من قرار الداخلية المشار اليه :

شارع كلوت بك - ميدان الخازندار - شارع البواكي - شارع الجوهري
ميدان العتبة الخضراء - شارع محمد علي .

والجهة التي يمتد بها جنوبا شارع كوبري قصر النيل وغربا نهر النيل وقنال
الاسماعيلية القديم وشرقا شارع نوبار باشا وشارع كامل وميدان الأوبرا وشارع
عابدين .

والجهة التي تمتد بها جنوبا جنينة الازبكية وغربا شارع كامل وشرقا بحري
شارع وجه البركة .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بشهرين م

مصر في ٢٨ مايو سنة ١٩١٤ على ذوالفقار

محافظه الاسكندرية

قرار

بشأن السيارات باسكندرية — الانوار والسرعة (*)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على المواد ١٦ و ٢٨ و ٢٩ من لائحة السيارات الصادرة
بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٩١٣ ؛
وبعد أخذ رأى القومسيون البلدى ؛
وبعد موافقة نظارة الداخلية ؛

قرر ما هوآت :

١ — فى حدود مدينة الاسكندرية الموضحة بالمادة الثانية من هذا القرار
ممنوع :

- (أولاً) استعمال العاكس الذى يرمى ضوءاً يبهل الابصار بالسيارات .
- (ثانياً) سوق السيارات بسرعة تزيد عن عشرين كيلومتراً فى الساعة .

٢ — تعتبر حدود المدينة للغرض المقصود من هذا القرار كما يأتى :

ترعة المحمودية — ترعة الفرخة — وابور قومبانية المياه — قره قول
باب شرقى ومحطة الشاطي .

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام م

اسكندرية فى ٩ رمضان سنة ١٣٣٢ (أول أغسطس سنة ١٩١٤)

أحمد زيور

(*) الوقائع المصرية فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٤ وجه ٢٨٥٣

محافظة السويس

قرار

المحلات العمومية بالسويس — تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط
لسكن العائلات وغير معدة للتجارة (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ١ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات
العمومية وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدة للتجارة ؛

قررهاوات :

١ — يضاف الى جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير
معدة للتجارة الخطان الآتي ذكرهما الكائنان بالجهة الغربية من مدينة
السويس التابعان لقسم ثالث :

(أولا) كفر ابراهيم على

(ثانيا) كفر راشد باشا

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

١٢ رمضان سنة ١٣٣٢ (٤ أغسطس سنة ١٩١٤)

خليل رياض

مديرية الغربية

قرار

عربات النقل والصندوق ببندر كفر الشيخ - المواقف (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة (١١) من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ التي أدخلت على اللائحة المذكورة بمقتضى القرار الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٠١ ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون على بندر كفر الشيخ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تخصص النقطة الآتية لمواقف عربات النقل والصندوق ببندر كفر الشيخ :

عدد العربات

٣٤ موقف قبلى البندر فى الجهة الموصلة لمحطة سكة حديد الدلتا

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأسبوع ٢

تحريراً بطنطا فى ٢٧ يوليه سنة ١٩١٤

عن المدير : وكيل المديرية

عبد الحليم ناشد :

مديرية الغربية

لائحة السقاين بنندر كفر الشيخ (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات ؛

٤ أغسطس
سنة ١٩١٤

وبعد موافقة مجلس محلي بنندر كفر الشيخ ؛

قرر ما هوأت :

١ - لا يجوز للسقاين أن يأخذوا من الاهالى عن أجرة قفل المياه أكثر

من مليمين عن كل قرية للدورين الارضى والأول أما للدوار العليا

بعد الدور الأول فتراد تلك الأجرة مليا آخر .

فإذا كان الماء مأخوذا من حغفيات المجلس المحلى يضاف على أجرة

النقل المتقدمة ثمن الماء وهو مليم واحد لكل قرية .

ويؤخذ نصف هذه الاثمان عن النصف قرية .

٢ - لا يجوز للسقاين أن يستعملوا إلا القرب التى تكون سعتها ٧٠ لترا

أو أنصاف القرب التى تسع ٣٥ لترا وكل هذه القرب يجب أن تعاير

بمعرفة المجلس المحلى وينتج عليها ببصمة المراجعة .

٣ - يجب على كل سقا أن يكون متحصلا على رخصة من البوليس وحاملا

نمرة مسلسلة مكتوبة أرقامها باللغتين العربية والافرنكية .

٤ - يجب على السقاين اتباع كافة الأوامر التى تقرر فى ما يختص بالصحة

العمومية .

٥ - كل مخالفة لهذه النصوص يعاقب فاعلها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ أو بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع وإذا تكررت المخالفة ثلاث مرات في سنة واحدة فيكون للبوليس الحق في سحب الرخصة من المخالف .

٦ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

تحريرا بطنطا في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ (١٢ رمضان سنة ١٣٣٢)

عن المدير : وكيل المديرية

عبد الحليم ناشد

مديرية المنيا

قرار

عربات الركوب ببندر المنيا — المواقف والتعريفة (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٦ من لائحة عربات الركوب الصادر بها
قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٠٦
بشأن تعريفة ومواقف عربات الركوب ببندر المنيا ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي ببندر المنيا المختلط ؛

قرر ما هوأت :

١ — تكون مواقف عربات الركوب ببندر المنيا في النقاط الآتى بيانها :
عدد العربات

- (١) موقف بجوار محطة السكة الحديد الجديدة يحده من
شرق درايزين ترعة دماريس ومن غرب درايزين
السكة الحديد ومن الشمال ميدان المحطة ومن الجنوب
مباول السكة الحديد ١٠
- (٢) موقف بجوار المحكة الأهلية يحده من شرق باب المحكة
ومن الجنوب سور حوش المحكة ومن الشمال أرض
فضاء ومن الغرب شارع ٢
- (٣) موقف بجوار المركز في المساحة بين المركز والسجن
يحده من الشرق جسر البحر ومن باقى الجهات شارع
البحر ٤

عدد العربات

- (٤) موقف بمحور المديرية يحده من شرق المنتزه ومن الغرب الشارع والمديرية ومن الجنوب والشمال الشارع العمومي ٦
(٥) موقف بمحور وابور الخليج خاصة المسيو أوجين الت بشارع فريد غرب كنيسة الأروام يحده من الغرب الحائط الشرقي للوابور ومن باقي الجهات شارع فريد ٨
٢ — تكون تعريفه أبحر عربات الركوب ببندر المنيا كالآتي :

بالمسافة	ذهاب	مليم	انتظار ربع ساعة
من المحطة الى آخر سكن البندر نهارا	٣٠	٥٠	
من المحطة الى آخر سكن البندر ليلا	٤٠	٦٠	
من المحطة الى شارع السكة الحديدية على الأكثر	٢٠	٣٥	
من شارع السكة الحديدية الى أية نقطة في البندر	٢٠	٣٥	

بالساعة	مليم
داخل البندر نهارا	٧٠
داخل البندر ليلا	٨٠
خارج البندر نهارا	٩٠
خارج البندر ليلا	١٠٠
عن يوم بأكمله أى من الساعة ٦ صباحا لغاية الغروب	٦٠٠
وفي حالة مبيت العربة مع الزاكن بحسب له نظير ذلك	٢٠٠ مليم علاوة .

- ٣ — يلغى قرار المديرية الصادر في ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٦
٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام
المنيا في ٩ أغسطس سنة ١٩١٤ (١٧ رمضان سنة ١٣٣٢)

عن المدير : وكيل المديرية
محمد على

نظارة الداخلية

قرار بخصوص بائى الجرائد (*)

ناظر الداخلية

قرر ما هوآت :

- (١) لا يجوز لأحدنا أن يوزع الجرائد وما أشبهها من النشرات الدورية أو غير الدورية أو يطوف بها أو يبيعها أو يعرضها للبيع فى الشوارع والميادين العمومية إلا برخصة تعطى اليه من المحافظ أو المدير .
- (٢) على كل بائع مرخص له بمقتضى المادة السابقة أن يحمل صحيفة مكتوب عليها رقم الرخصة وتصرف هذه الصحيفة من المحافظة أو المديرية بثمن لا يتجاوز خمسة قروش صاغ .
- (٣) لا يجوز لأحدنا أن يوزع جريدة أو نشرة تطبع فى القطر المصرى وغير مصرح بها من نظارة الداخلية أو ممنوع دخولها اليه أو أن يطوف بها أو يبيعها أو يعرضها للبيع .
- (٤) يجوز دائماً للجهة التى صرفت الرخصة المذكورة فى المادة الاولى أن تسحبها وفى هذه الحالة تعاد الصحيفة أيضا اليها .
- (٥) كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش صاغ .
- (٦) يسرى مفعول هذا القرار فى الجهات التى تعين بقرار من المحافظ أو المدير ما

تحريرا بمصر فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤

حسين زشدى

نظارة المالية

قرار

بتشكيل لجنة استشارية لابداء رأيا فيما يتعلق بجميع المسائل
الخاصة ببورصة البضائع بالاسكندرية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٣ سبتمبر
سنة ١٩١٤ بشأن بورصة البضائع بالاسكندرية ؛
وبعد موافقة مجلس النظار ؛

قرر ما هو آت

المادة الاولى

تشكل لجنة استشارية محضرة مؤلفة من أحد عشر عضوا الغرض منها ابداء
رأيا من الآن والى أن يصدر أمر آخر عن كل ما تطلبه منها نظارة المالية فيما
يتعلق بجميع المسائل الخاصة ببورصة البضائع بالاسكندرية .

المادة الثانية

تؤلف هذه اللجنة من :

رئيسا	المستر أ . كنج لويس المدير العام للبحارك
	المسيو ب . أوجستينو
	المستر و . ر . كاروثرس
	المستر س . ر . ب . كارثر
	المسيو أ . دلتا
أعضاء	المسيو أ . م . غنلور
	المستر ب . هورنسي
	المسيو ه . ماسون
	المسيو كوستي پيلافاكي
	المسيو ميثيل سينادينو
	محمود الديب بك

المادة الثالثة

يجوز تغيير أو ابدال أى عضو من أعضاء اللجنة بما فيهم الرئيس اذا دعت
الحال الى ذلك بموجب قرار من ناظر المالية

تحريرا بالقاهرة فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤

(ترجمة) يوسف وهبه

نظارة الحقانية

قرار

بشأن تعديل في دوائر اختصاص محاكم كوم حمادة وإيتاى البارود
والدلتجات الجزئية الشرعية (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ ٣١ أغسطس
القاضى بفصل بعض بلاد من مركزى إيتاى البارود وكوم حمادة والحافها بمركز
الدلتجات ؛

وعلى المادة الرابعة من لائحة المحاكم الشرعية (القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩) ؛

قررنا ما هوأت :

تفصل الست قرى الآتية مع ما يتبعها من العزب ونحوها عن اختصاص
محكمة إيتاى البارود وكوم حمادة الجزئيتين وتدخل في اختصاص محكمة الدلتجات
الجزئية . وهذه هي أسماء تلك القرى :

ناحية عزبة القاسم مطرود . ناحية عزبة أحمد اغاوانلى . ناحية عزبة يوسف
حمرة . (من اختصاص محكمة إيتاى البارود تدخل في اختصاص محكمة الدلتجات)
ناحية عزبة سيد داوود . ناحية عزبة المنشاوى الملاح . ناحية عزبة حنا حنا
(من اختصاص محكمة كوم حمادة تدخل في اختصاص محكمة الدلتجات) ما

ثروت

تحريرا في ٣١ أغسطس سنة ١٩١٤

نظارة الحقانية

قرار

بنقل بعض محاكم الاخطاط من مقارها الحالية مدة فيضان النيل فقط (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩١٣ بإنشاء محاكم
الاخطاط بمديريتي جرجا وقنا ؛
سنة ١٩١٤ ٣٠ سبتمبر

وعلى المادتين الاولى والثانية من قانون تشيكل محاكم الاخطاط نمرة ١١
لسنة ١٩١٣ ؛

وعلى ماورد من محكمتي أسبوط الاهلية ونجى حمادى الجزئية نمرة ٥٩٢ و ١١٦ ؛

قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

مديرية جرجا

مركز جرجا

تنقل محكمة خط القرعان من ناحية القرعان الى ناحية بيت داود سهل
ومحكمة خط الحريزات الغربية من ناحية الحريزات الغربية الى ناحية المنشاة .

مديرية قنا

مركز نبع حمادى

تنقل محكمة خط سمهود من ناحية سمهود الى ناحية ابو شوشه .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار مؤقنا من تاريخه مدة فيضان النيل فقط وتعود بعد ذلك
المحاكم المذكورة الى مقارها الاصلية ما

حزر بالقاهرة في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ (١٢ شوال سنة ١٣٣٢)

ثروت

رياسة مجلس النظر

قرار

بمنع تصدير جميع أنواع الأيكاس الفارغة من البلاد المصرية (*)

بناء على ما عرضته لجنة التكوين ؛

٨ سبتمبر
سنة ١٩١٤

فقد قرر مجلس النظر ما يأتي :

اعتباراً من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ولغاية صدور قرار آخر يخالفه يكون تصدير جميع أنواع الأيكاس الفارغة من البلاد المصرية ممنوعاً قطعياً .

وكل مخالفة لهذا المنع يكون قمعها بالقوة . وذلك بدون اخلال بما يترتب عليها من المحاكمة القانونية .

وعلى مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل والبوليس الملكي والعسكري القيام على تنفيذ هذا القرار بغاية الدقة ؛

صدر بالقاهرة في ١٧ شوال سنة ١٣٣٢ (٨ سبتمبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظر

حسين رشدي

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩١٤

منشور نمرة ٣٨ مكررة سنة ١٩١٤ دوسيه نمرة ٣٤ - ٩٧/٣٩ .
بعدم منح الموظفين والمستخدمين لاترقية ولا علاوة ماهية ولا زيادة
مرتب مدة السنة المالية الحالية (*)

نظرا للاحوال الاستثنائية الحاضرة تعلن نظارة المالية نظارات الحكومة
ومصالحها أنه لا يمكن منح الموظفين والمستخدمين لاترقية ولا علاوة ماهية
ولا زيادة مرتب وذلك لغاية السنة المالية الحالية .

ويؤمل أيضا من النظارات والمصالح أن لا تجرى أى تعيين كان ولا تمنح
مرتبات جديدة فى المدّة الباقية من السنة المذكورة إلا بعد موافقة نظارة المالية
على ذلك ما

ناظر المالية

يوسف وهبه

رياسة مجلس النظار

اعلان خاص بدفع الضرائب الاميرية (*)

٩ سبتمبر
سنة ١٩١٤
اتصل بالحكومة أن فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلي ذهبية لكي يستدوا ما عليهم من الأموال الأميرية ولكنهم بسبب الاضطراب في المعاملات لم يفلحوا في الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلي وتمحلوا في هذا السبيل خسارة لا مسوغ لها .

فلأجل ملافاة مثل هذه الحوادث ومن باب التسهيل في تسديد الأموال الأميرية بكل الوسائل التي في مقدور الحكومة قد شرعت الحكومة في تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية رسميين في المديرية المهمة وفي القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور اليهم من المصوغات والحلي الذهبية في نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة وبعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمة تلك المصوغات والحلي الذهبية يستلم أصحابها الباقي من قيمتها فورا .

وستنشر الحكومة عما قريب إعلانا آخر متضمنا جميع التفاصيل والبيانات التي يجرى العمل بمقتضاها في تنفيذ تلك الطريقة ولكن يجب على الجمهور أن يعلم منذ الآن أنه لا يصح له التخلي عما بيده من المصوغات الذهبية بأقل من قيمتها الحقيقية ما

تحريرا في القاهرة في ١٨ شوال سنة ١٣٣٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظار

حسين رشدي

نظارة الداخلية

قرار

تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛
٥ سبتمبر
سنة ١٩١٤

قرر ما هو آت :

١ — المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى القسم الأول والنوع المرموز اليه بحرف (أ)
من الجدول التابع للائحة المؤرخة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقه
بالقانون المشار اليه أعلاه :

المحلات سواء كانت مستودعات أو مخازن التي تحتوى على ٥٠ كيلو جراما
أو أكثر من « السليولويد » انخام أو المشغول أو التي تحتوى على
عشرة كيلو جرامات أو أكثر من شريط السينما توغراف « فلم » .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ (١٤ شوال سنة ١٣٣٢)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٢٩٩٦

بشرى عن صحة الجناب العالى (*)

ورد فى هذا الصباح على عطوفتكم أنفندم حسين رشدى باشا القائم مقام الخديوى
تلفراف من الاستانة العلية من صاحب السعادة محب باشا هذا نصه :

١٤ سبتمبر
سنة ١٩١٤

يسرنى جدا أن أبلغ عطوفتكم بأن الأطباء الذين عالجوا مولانا الخديوى المعظم
وتولوا عيادته فى هذا اليوم للزة الأخيرة قد قدموا تقريرهم بأن جنابه العالى
قد نال بفضل الله تمام الشفاء من جراحه دون أن يبقى لها أثر ما وأنه حفظه الله
قد أصبح متمتعاً بكمال الصحة والعافية . لذلك بادرت باخبار عطوفتكم بهذا النبأ
السار الذى تفرحكم معرفته ولكى تتفضلوا بتبليغ هذه البشرى لعموم الأمة
المصرية ما

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٠٥٣

محافظة مصر

قرار بشأن بيع الجرائد بمحافظة مصر (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ١٠ سبتمبر
سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

قـرر ما هو آت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في مدينة
القاهرة وضواحيها .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام .

١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ على ذوالفقار

(*) الوقائع المصرية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٠٥٤

نظارة المالية

قرار

بتعيين لجنة مخصوصة لمراقبة التسويات الودّية على بعض كوتراتات
الافطان ببورصة الاسكندرية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الصادر في ٣ سبتمبر
سنة ١٩١٤ الخاص ببورصة البضائع بالاسكندرية ؛
وبعد موافقة مجلس النظار ؛

قرار

المادة الاولى

شماسة بورصة البضائع بالاسكندرية ممنوعون منعا صريحا لغاية صدور امر
جديد من اجراء أى تسوية ودية على كوتراتات الافطان التى قضت المادة الثانية
من الامر العالى المشار اليه بابقائها على ما كانت عليه الا اذا حصلوا أولا على
ترخيص بالكتابة من لجنة خصوصية مؤلفة من ثلاثة أعضاء ومبين
تشكيلها فيما يلى :

المادة الثانية

اعضاء هذه اللجنة الخصوصية هم :
المستر . ا . كنج لويس
المستر . ب . هورنسي
المسترل . س . هر جرشس
رئيس

المادة الثالثة

كل سمسار يخالف حكم المنع المقرر في المادة الأولى يحكم عليه بالعقوبات التأديبية الواردة في المواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة العمومية للبورصة . ويكون الحكم عليه بها تبعا لخطورة المخالفة من اللجنة الخصوصية دون أن يكون حكمها قابلا للطعن فيه وذلك تحت موافقة ناظر المالية عليه في بحر ثلاثة أيام من صدوره .

المادة الرابعة

يجب على كل سمسار من سمسرة بورصة البضائع بالامسكندرية في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية أن يبلغ بالكتابة الى رئيس اللجنة الخصوصية تفاصيل التسويات الودية التي تمت بمعرفة من ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ على كوتراعات الاقطان المشار اليها والا حكم عليه بالعقوبات نفسها .

المادة الخامسة

يسرى العمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بالقاهرة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

محافظة الاسكندرية

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها بمدينة الاسكندرية وضواحيها (*)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤
سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

قرر ما هو آت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في مدينة الاسكندرية وضواحيها .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام .

تحريرا بالاسكندرية في ٢٢ شوال سنة ١٣٣٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩١٤)

أحمد زيور

(*) الوقائع المصرية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٠٩٥

محافظة دمياط

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها في مدينة دمياط (*)

محافظ دمياط

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ١٢ سبتمبر
سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

قرر ما هوأت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في مدينة دمياط .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام .

١٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ (٢١ شوال سنة ١٣٣٢)

محمود رسمي

(*) الوقائع المصرية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٠٩٥

نظارة الداخلية

قرار

بإضافة العسل بأنواعه واللجنة بأنواعها والتبن على جدول المواد الغذائية
وأصناف الحاجيات الأولية (*)

ناظر لداخلية

١٩ سبتمبر ١٩١٤
بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤
انخلص بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية
وعلى الجدول المرفق بهذا القانون ببيان هذه الأصناف ؛
وبناء على اقتراح مدير حرجا وموافقة لجنة التوين المشكلة بموجب قرار مجلس
النظار الصادر بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يضاف على جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية المرفق بالقانون
نمرة ٦ سنة ١٩١٤ الأصناف الآت ببيانها :

١ - العسل بأنواعه

٢ - اللجنة بأنواعها

٣ - التبن

المادة الثانية

على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله بمجرد نشره
بالجريدة الرسمية م

تحريرا فى ٢٨ شوال سنة ١٣٣٢ (١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤)

حسين رشدى

نظارة الداخلية

قرار

بإضافة صنفى النخالة والتلج على جدول المواد الغذائية
وأصناف الحاجيات الأولية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون نمرة ٦ ٢٢ سبتمبر
سنة ١٩١٤ الخاص بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد
الحاجيات الأولية ؛

وعلى الجدول المرفق بهذا القانون بيان هذه الأصناف ؛
وبناء على اقتراح لجنة التموين المشكلة بموجب قرار مجلس النظار الصادر
بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

أولا — يضاف على جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية المرفق
بالقانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤ الصنفان الآتى ببيانهما :

١ — النخالة

٢ — التلج

ثانيا — على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله بمجرد
نشره بالجريدة الرسمية م

تحريرا فى ٢ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٤)

حسين رشدى

رئاسة مجلس النظر

قرار بعدم منع تصدير البلح من واحدة سيوه (*)

٢٣ سبتمبر ١٩١٤
بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بمنع تصدير
المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على الرأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

قرر مجلس النظر بجلسته المنعقدة فى يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر
سنة ١٩١٤ أن لا يكون حكم المنع المشار اليه فى القرار المذكور ساريا على تصدير
البلح من واحدة سيوه ما

القاهرة فى ٣ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظر

حسين رشدى

محافظة القنال

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها في مدينة بورسعيد (*)

محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ١٢ سبتمبر
سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

قرر ما هو آت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في مدينة
بورسعيد .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

بورسعيد في ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ (٢١ شوال سنة ١٣٣٢)

محمد حدايه

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣١٤٨

محافظة السويس

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها في مدينة السويس (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ١٩١٤
سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

قرر ما هو آت :

- (١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في مدينة السويس .
- (٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ (٢٨ شوال سنة ١٣٣٢)

خليل رياض

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣١٤٨

رياسة مجلس النظر

مذكرة بشأن القرابين الواجب تقديمها عند حلول عيد الأضحى القادم (*)

ان الظروف الحاضرة تقضى على جميع طبقات الأمة وعلى جميع رجال الخلق والعقد فيها بضرورة التبصر في توفير المواد الغذائية بالقطر المصرى منعاً لما ينجش حدوثه من نفاذ بعض الأصناف الضرورية أو نقصها بحيث لا تكفى بحاجة الأهلىين . وقد اعتاد الكثيرون من الأهالى لا سيما أهل اليسار منهم أن يسرفوا في ذبح الأغنام والأبقار ونحوها من المواشى بمناسبة القرابين الواجب تقديمها عند حلول عيد الأضحى المبارك . وهذا الاسراف لا ضرر منه في أعوام الرخاء ولكنه قد يلحق بالبلاد ضرراً جسيماً في ظروف كالظروف الحاضرة حيث قلت الواردات وأصبح من واجب كل انسان أن يتدبر أموره وأن يعاون أولى الأمر على ملافاة ما قد تتعرض له البلاد من الضيق حتى تتقضى الأزمة .

ولهذا رأت الحكومة من واجبها أن تستفتى أهل الرأي من أكابر العلماء الأعلام لارشادها عما اذا كان من الممكن حصر الأهالى على الافلال من ذبح المواشى في عيد الأضحى القادم حتى تبقى هذه الأصناف متوافرة في القطر بقدر الامكان . وعلى ذلك تألفت لجنة للنظر في هذه المسألة من جهة الواجب والسنة وارشاد الأهالى الى ما يجب اتباعه في هذا الوقت طبقاً لما يقضى به الشرع الحكيم .

وقد اجتمعت هذه اللجنة في يوم السبت ٦ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤) بمركز ادارة مشيخة الجامع الأزهر تحت رياسة صاحب الفضيلة الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر وشيخ السادة المالكية وبحضور أصحاب الفضيلة مشايخ المذاهب الثلاثة الأخرى والشيخ محمد نجيت مفتى نظارة الحفانية

فقراهم على أن الشرع الشريف مبنى على التسهيل والتيسير وعلى أن الاضحية سواء كانت واجبة كما يقول الامام أبو حنيفة أو سنة مؤكدة كما يقول الصاحبان وأئمة المذاهب الثلاثة فإن ركنها على كل حال ذبح ما يجوز ذبحه ولو شاة واحدة . وعلى ذلك فقد أصدر حضرات علماء الاسلام الاعلام الفتوى الشرعية الآتى نصها وهي :

« إنه لا مانع شرعا من حض الأهل على الاقلال من ذبح المواشى والاقتصار على القدر الواجب أو المسنون بدون زيادة على ذلك بأن يقتصر على نحر شاة واحدة » .

وبناء على ذلك فالحكومة الهندية لها وطيد الأمل أن المصريين جميعا على اختلاف طبقاتهم يقتنرون الظروف المحيطة بهم حق قدرها ويعملون بالنصيحة الحكيمة التى ألقاها أئمة الدين طبقا للشرع المنيف .

مديرية المنوفية

قرار

بيوت العاهرات ببندر شين الكوم — سريان اللائحة (*)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بسريان
لائحة بيوت العاهرات في البلاد المبينة فيه ؛
سنة ٢٧ سبتمبر ١٩١٤

وبعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات المؤرخة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية المؤرخ في ٦ يولييه سنة ١٩٠٨ بإيقاف سريان
اللائحة المذكورة في بندر شين الكوم ؛

قرر ما هو آت :

- أولا — يعاد سريان لائحة بيوت العاهرات في بندر شين الكوم .
 - ثانيا — يلغى القرار المشار اليه الصادر من المديرية في ٦ يولييه سنة ١٩٠٨ .
 - ثالثا — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا بشين الكوم في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ (٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٢)
محمد عبد الرحيم صبرى

(*) الوقائع المصرية في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ ووجه ٣١٨٤

مجموعة
قرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٤

مجموعة الثلاثة شهور الرابعة

طبعت بالمطبعة الاميرية بالقاهرة
وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة بالمطبعة الاميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلامك سراى الامماعلية القديمة بشارع القصر العيني

١٩١٥

الثلث ١٢٠ مليا

نظارة الزراعة

قرار

بشأن انقاص المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩١٥ (*)

ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ أول أكتوبر سنة ١٩١٤ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٤) القاضي بانقاص المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩١٥ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ؛

وبعد تصديق مجلس النظار وأخذ رأى المجلس الاستشارى للزراعة ؛

قرر ما هوأت :

المادة الاولى

المناطق والأماكن التي يسوغ طلب الانتفاع فيها بمزية الاستثناء الذي خولته المادة الثانية من الأمر العالي المتقدم ذكره هي الكائنة شمالى وشمالى شرق الدلتا فيما وراء خط تصورى تنتهى اليه وتدخل ضمنه حدود البلاد الآتية :

الغيتة (بمركز كفر الدقار) ونواحي زاوية صقر وكفر الواق والبوطة والكوم الأخضر وحرارة (بمركز أبو حمص) وناحية البرنوجى (بمركز دمنهور) ونواحي أبو الشفاف والجمر المحروق وطيبة والدلتجات ورزافة (بمركز الدلتجات) ونواحي أبو حمار الكبير والمنشية الابراهيمية ومنية عطية ودنشال والعوجا وطرابنبا وشرنوب وعزبة سليم باشا طوبجيان (بمركز دمنهور) ونواحي أبو يحيى ولقانة وأبو السحما والقهوقية

(*) الوقائع المصرية في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ (ملحق) .

ومحلة ثابت (بمركز شراخيت) وناحيتا منية بنى موسى والخزان (بمركز دمنهور) ونواحي
عزبة جرجس نخله وعزبة كفر غنيم ودرشابة (بمركز شراخيت) والجميع بمديرية
البحيرة . ونواحي محلة مالاك وكفر السودان وشباس الملح ودمرو سلمان وكفر
العرب وسنهو المدينة وعزبة بطاح والغنيمي (بمركز دسوق) ونواحي الشقا وطويلة
نشرت وكفر يوسف داود والمنشأة الصغرى وأبعادية الروضة والكفر البحرى
والمنشأة الكبرى وكفر المرازقة (بمركز كفر الشيخ) وناحيتا خباطة وحوين (بمركز
طنطا) ونواحي العتوة القبيلة والريانة والعمة وبلتاج (بمركز كفر الشيخ) ونواحي
نшил وإشاواى الملق وميجين الكوم (بمركز طنطا) ونواحي الهياثم وبلقينا ودنوشر .
والدواخلة وكفر العابدة والقراطة وسندسيس وميت الليث هاشم ودير هاشم
ومحلة البرج وكفر الجنيانة القبلى وبطينة والقصرية والراهبين وكفر الصارم
البحرى والناوية (بمركز المحلة الكبرى) ونواحي بهيت الحجارة وميت العجيل وكفر
الخوازم وكفر الجنيانة البحرى وكفر العرب وكفر دمية القديم وأورمان طلفا
وميت عتر (بمركز طلفا) والجميع بمديرية الغربية . ونواحي الخياريه وميت مزراح
وجديلة وميت الصارم وسلانت وشاوة وميت الاكراد وجالية وكفر الأمشوطى (بمركز
المنصورة) ونواحي المخزن وميت غريطة والحصانية وأبو الصير والعميد والمقاطعة
وشبرا سندی وكفر سعدو المجازة (بمركز السنبلالوين) والجميع بمديرية الدقهلية . ونواحي
سنجها وناطورة وكفر عثمان والبوهة والغابة والحمادين وكفر أبو كبير وسنتريس
(بمركز كفر صقر) ونواحي بنى عياد والقراموص وتل مفتاح والأسدية (بمركز ههيا)
وناحية قصابين الشرق (بمركز فاقوس) وناحيتا العباسة وكفر عياد كريم (بمركز
الزقازيق) ونواحي الزورة وكفور العايد وبلبيس وتل روزن ودير عمارة وكفر سلامة
حسين وأنشاص الرمل والزوايل والغفارية والصحافة والمنير (بمركز بلبيس) والجميع
بمديرية الشرقية .

وكل طلب يتعلق بهذا الغرض يجب تقديمه قبل أول يناير سنة ١٩١٥ الى
مفتش نظارة الزراعة فى المديرية الكائنة بها تلك المناطق أو الأملاك .

المادة الثانية

كل طلب يقصد به الانتفاع بأحكام المادة الخامسة من الأمر العالى المتقدم ذكره يجب التوقيع عليه من جميع ذوى الشأن وأن يبين به مساحة كل قطعة من الأرض التى هى محل الطلب وأن يقدم الى مفتش نظارة الزراعة فى المديرية الكاشة بها الأرض قبل يوم أول يناير سنة ١٩١٥

المادة الثالثة

كل من خالف أحكام المادة الاولى من الأمر العالى المتقدم ذكره يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

وضبط المخالفات يكون بمعرفة أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية أو أى موظف من موظفى نظارة الزراعة الذين يتحول لهم اجراء ذلك .
وتعقب مسئولية كل مخالفة على المالكين والمستأجرين أنفسهم الا اذا كان هناك وكيل معين لمباشرة زراعة الأرض وفى هذه الحالة تقع المسئولية على هذا الأخير.

المادة الرابعة

وفضلا عن المحاكمة الجنائية فى حالة مخالفة أحكام الأمر العالى المذكور فان السلطة المحلية تقوم فى الحال بتقليع نباتات القطن التى تزيد عن المساحة القانونية تحت اشرافها وبمعرفة اذا اقتضى الحال .
ويكون تحصيل ثقات هذا التقليع بالطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٠ .

المادة الخامسة

يقوم العمد والمشايخ بملاحظة تنفيذ الأمر العالى المذكور بمساعدة الخفراء وتحت اشراف مأمورى المراكز والمديرين وكل الموظفين الأخر الذين يندبون لهذا الغرض .

ويجب على العمد والمشايخ أن يبادروا بلا تأخير الى اخطار مأمورى المراكز بوجود نباتات القطن فى المساحات غير المرخص بزراعتها
تحريرا فى أول أكتوبر سنة ١٩١٤
اسماعيل صدقي

نظارة الداخلية

قرار

بتعديل طريقة تحصيل عوائد الذبيح في كفر الشيخ (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٤
سنة ١٩١٠ القاضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح فى المدن التى أنشئ فيها أوالتى
سيشكل فيها مجالس بلدية مختلطة أو مجالس محلية بموجب قرار تصدره نظارة
الداخلية بعد أخذ رأى المجلس البلدى أو المحلى فى ذلك ؛
وبناء على ما قرره مجلس على كفر الشيخ فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ ستمبر
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الاولى

يحصل مجلس على كفر الشيخ عوائد الذبيح كما يلى :
الضانى والمعز : مليون ونصف عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل
المتحصل على الرأس الواحد عن ٤٠ مليا .
العجول والجواميس الصغيرة : مليون عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط
أن لا يقل المتحصل على الرأس الواحد عن ١٠٠ مليم .

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٢٨ .

الثيران والبقر والجواميس الكبيرة والجمال : مليون عن كل كيلو من اللحم
الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الرأس الواحد عن ٢٠٠ مليم .
الخننازير : ٤ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل
على الرأس الواحد عن ٢٠٠ مليم .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بمقانية أيام ٦
تحريرا بالقاهرة في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ حسين رشدى

نظارة الداخلية

قرار

بتعديل تعريفه عوائد الذبيح في الاقصر (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠
القاضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح فى المدن التى أنشئ فيها أو التى سيشكل فيها
بالمجلس بلدية مختلطة أو بمجالس محلية بموجب قرار تصدره نظارة الداخلية بعد أخذ
رأى المجلس البلدى أو المحلى فى ذلك ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بتحديد عوائد
الذبيح فى المدن المشكل فيها بلديات ومجالس محلية ؛
وبناء على ماقرره مجلس على الاقصر فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ مايو
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تعريفه عوائد الذبيح فى الاقصر المحددة بالقرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١
عُدلت كما يلى :

الضائى والمعز : ٣ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل
المتحصل على الرأس الواحد عن ٤٠ مليا .

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٢٨ .

البقر والثيران والعجول والجواميس الكبيرة والصغيرة : مليون عن كل كيلو
من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الرأس الواحد عن ١٠٠ مليم .
الجمال : مليون عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل
على الرأس الواحد عن ٢٠٠ مليم .
الخنزير : ٤ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل
على الرأس الواحد عن ٢٠٠ مليم .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بمثانية أيام ٢

تحريرا بالقاهرة في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٤

حسين رشدي

نظارة الداخلية

قرار

بتعديل تعريفه عوائد الذبيح في جرجا (*)

ناظر الداخلية

٦ أكتوبر سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠
القاضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح فى المدن التى أنشئ فيها أو التى سيشكل فيها
الأسلحة غنائم أو مجالس محلية بموجب قرار تصدره نظارة الداخلية بعد أخذ
رأى المجلس البلدى أو المحلى فى ذلك ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بتحديد عوائد
الذبيح فى المدن المشكل فيها بلديات ومجالس محلية ؛
وبناء على ماقرره مجلس محلى جرجا فى جلسته المتعقده بتاريخ ١٢ أغسطس
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تعريفه عوائد الذبيح فى جرجا المحددة بالقرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١
عقلت كما يلى :

الضامى والمعز : ٣ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل
المتحصل على الرأس الواحد عن ٤٠ مليا .

(*) الواقع المصرية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٢٨ .

المعجول والجواميس الصغرى : مليون عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الرأس الواحد عن ١٠٠ مليم .

الثيران والبقر والجواميس الكبيرة والجمال : مليون عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الرأس الواحد عن ٢٠٠ مليم .

الخنازير : ٤ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الرأس الواحد عن ٢٠٠ مليم .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثمانية أيام م

تحريرا بالقاهرة في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٤

حسين رشدى

مديرية أسسوط

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر أسسوط (*)

مدير أسسوط

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر
 بر سنة ١٩١٤ في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛
 وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر
 أسسوط .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

تحريرا في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ عن المدير : وكيل المديرية
 محمد مقبل

(*) الوقائع المصرية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٢٩ .

نظارة الزراعة

تعليمات تنفيذية لقرار نظارة الزراعة الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩١٤
بشأن انقاص المساحة التي تزرع قطنا (*)

الحاقا للأمر العالى الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ بشأن انقاص المساحة
التي تزرع قطنا ولقرار نظارة الزراعة الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ تنفيذا
لذلك الأمر العالى قد وضعت التعليمات الآتية فيما يختص بالطلبات التي تقدم
من ذوى الشأن بالتماس التصريح لهم بزراعة ثلث مساحة أطيانهم قطنا ضمن
دائرة المنطقة الميمنة بالمادة الأولى من القرار الآنف الذكر :

أولا - وأن كان آخر ميعاد قد حدد في القرار المذكور لقبول مثل هذه
الطلبات هو يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلا أنه في مصلحة ذوى الشأن أنفسهم
أن يبادروا بتقديم طلباتهم بأسرع ما يمكن حتى تتمكن نظارة الزراعة من فحصها
واعلائها مقدّميا بما تقرره في شأنها في الوقت المناسب لكي يستطيعوا اجراء
ترتيب زراعتهم في سعة من الوقت ولذلك يحسن أن يكون تقديم تلك الطلبات
في أثناء شهر أكتوبر الحاضر .

ثانيا - يجب أن تقدم الطلبات الى مفتش نظارة الزراعة في عاصمة المديرية
الكائنة فيها الأطيان سواء بتسليمها الى المفتش يدا بيد أو بارسالها موصى عليها
بطريق البوستة ويجب أن يبين في الطلب (١) اسم المالك الوارد في المكلفة
(٢) اسم الناحية والمركز (٣) صافي مساحة الأطيان التي قدم عنها الطلب بعد
تنزيل البور والذي لا يزرع عادة (٤) أسماء الحياض التي تقع فيها تلك الأطيان
حسب مساحة فك الزمام ونمرها اذا أمكن والمقدار الوارد من الأطيان في كل
من تلك الحياض (٥) مجموع المال المربوط على تلك الأطيان ولا بأس من
أن يشترك مالكان أو أكثر من ناحية واحدة في طلب واحد بشرط استيفاء
البيانات المطلوبة عن ملك كل منهم .

(*) الوقائع المصرية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٢٩ .

ثالثا — تسجل الطلبات في مكتب مفتش الزراعة وتعطى نمرة متسلسلة ويعطى لذوى الشأن إيصال عما قدّم منها باليد .

رابعا — كل طلب يقدم عن ملك واقع خارج المنطقة التي أبيع فيها طلب التصريح بزراعة الثلث قطنا يرفض ويرسل لمقدمه اعلان بذلك يبين به أنه رفض لوقوع الملك خارج تلك المنطقة .

خامسا — يخطر ذوو الشأن في الوقت المناسب بواسطة مفتش نظارة الزراعة في المديرية بقبول أو رفض الطلبات ما

ناظر الزراعة
اسماعيل صدقي

تحريرا في ٧ أكتوبر سنة ١٩١٤

رياسة مجلس النظار

قرار بتصدير البلح والموز والفول السوداني (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبما أن القصد الأصلي من هذا المنع إنما كان مبنيًا على وجوب الاحتياط للمدركة ومنع غلاء وانعدام الأوقات ، وحيث فلا يكون لهذا المنع مبرر ولا مستوغ كلما ظهر أن الموجود من أى صنف من الأصناف يزيد عن الحاجة ؛

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التبين ؛

قرر المجلس ما يأتى :

لا يسرى حكم المنع المنصوص عليه فى القرار الصادر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ على البلح والموز والفول السودانى ؛

صدر بالقاهرة فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٢٢٤٩ .

رياسة مجلس النظار

قرار بتصدير البيض (*)

١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبما أن القصد الأصلي من هذا المنع إنما كان مبنيا على وجوب الاحتياط للمدركة ومنع غلاء وانعدام الأقوات ، وحيلئذ فلا يكون لهذا المنع مبرر ولا مسوغ كلما ظهر أن الموجود من أى صنف من الأصناف يزيد عن الحاجة ؛
وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

قرر المجلس ما يأتى :

يجوز من الآن فصاعدا تصدير البيض بحيث لا يزيد المقدار الذى يصدر منه فى شهر من شهرين الشهور عن نصف المقدار الذى صدر منه فى الشهر المقابل له من سنة ١٩١٣ .

ولهذا الغرض يتخذ اظار المالية التدابير اللازمة لتقرير القواعد العملية الخاصة بهذا التصدير وذلك لضمان مصالح كل من أصحاب البيض والمتجرين به ؛

تحريرا بالقاهرة فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤)
رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

مديرية الفيوم

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها بمدينة الفيوم (*)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ٣ أكتوبر سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

- (١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في مدينة الفيوم .
- (٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

٣ أكتوبر سنة ١٩١٤ (١٣ ذو القعدة سنة ١٣٣٢)

محمد شوكت

(*) الوقائع المصرية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٢٢٥٠ .

مديرية القليوبية

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر بنها (*)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ هـ أكتوبر ١٩١٤
سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

- (١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر بنها .
 - (٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م
- هـ أكتوبر سنة ١٩١٤ (١٥ ذو القعدة سنة ١٣٣٢)

محمود فهمى قطرى

(*) الوقائع المصرية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٥٠ .

مديرية بنى سويف

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر بنى سويف (*)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر ٥ أكتوبر
في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ،

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

. قرر ما هوآت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر
بنى سويف .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام ٤

٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ (١٥ ذوالقعدة سنة ١٣٣٢)

عمود وهي

(*) الوثائق المصرية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٥٠ .

نظارة المالية

قرار

خاص بتصفية كوتراتات الأقطان وبذرة الأقطان
بيورصة البضائع بالاسكندرية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الصادر في ٣ سبتمبر
سنة ١٩١٤ انخاص بيورصة البضائع بالاسكندرية ؛

وبعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ١٤ أكتوبر
سنة ١٩١٤ القاضي باخراج جميع الكوتراتات في بورصة البضائع بالاسكندرية
من حكم التأجيل العام في المواد التجارية ؛
وبعد مصادقة مجلس النظار ؛

قرر ما يأتى :

المادة الاولى

يكون يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٤ موعداً لتصفية كوتراتات الأقطان وبذرة
الاقطان بيورصة البضائع بالاسكندرية التى كانت لجنة البورصة المذكورة قد
حددت لها في بادئ الأمر بجلستها المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩١٤ ميعاد
٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ثم أجلتها اللجنة المذكورة بجلستها المنعقدة في ١٠ أغسطس
سنة ١٩١٤ الى أجل غير مسمى .

المادة الثانية

لأجل القيام بأعمال هذه التصفية يكون للجنة المخصصة المشكلة بموجب القرار الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ ممارسة جميع السلطة والاختصاصات المخولة للجنة العادية طبقا للأئحة العمومية والأئحة الداخلية ما

تحريرا بالقاهرة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

(ترجمة)

مديرية الدقهلية

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر المنصورة (*)

مدير الدقهلية

١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر المنصورة .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

تحريرا في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ (١٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٢)

حافظ حسن

(*) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٨٢ .

رياسة مجلس النظر

مذكرة ايضاحية عن قانون التجمهر مقدمة الى المجلس من سعادة ناظر الحقانية (*)

ان القوانين المعمول بها الآن ليست وافية بالزجر عن الجرائم التي ترتكب سنة ١٩١٤ بواسطة التجمهر . نعم يوجد في قانون العقوبات الأهل بعض نصوص تعاقب على النهب الواقع من عصابات مسلحة (مادة ٨٤ وما بعدها) ولكن القيود الواردة في تلك النصوص جعلت تطبيقها قاصرا على حوادث يندر جدّا وقوعها الآن . أما النهب الذي يقع على غير هذه الطريقة من عصابات أو جماعات لا نظام لها فلم ينص عليه إلا في المادة ٣٣٠ وهي لا تتناول إلا البضائع والأمتعة والمحصولات ويشترط فيها فوق ذلك استعمال القوة وفيما عدا ذلك من أحوال التعدي على الملكية فان النصوص القانونية الخاصة بها لا تنص أغلبها على ارتكابها في حالة التجمهر .

هذا فضلا عن أن النصوص الحالية تجعل من الصعب تحديد مسؤولية كل فرد من المتجمهرين عن الجرائم التي ترتكب أثناء التجمهر .

أما عن الجرائم التي تقع على الأشخاص بواسطة التجمهر فالنص الحالي للسادة ٢٠٧ يقضي بتشديد العقاب في حالتين فقط وهو مع ذلك لم يخل من قيود أخرى فهو لا يعاقب إلا على الضرب أو الجرح المماثل عليهما بعقوبة الجائحة أي المنصوص عليهما في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون العقوبات ويشترط فيه أن يحصل الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى وأن يكون الفاعل ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء .

(*) الوقائع المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٢٣٠٢ .

وقد مست الحاجة قبل الآن الى تعديل هذه المادة بقصد توسيع دائرة انطباقها وتلافى الصعوبات التي ظهرت في تطبيقها أثناء العمل من حيث تحديد مسؤولية كل من المتجمهرين فعرض على الجمعية التشريعية مشروع قانون بشأن تعديل هذه المادة والنص الذي جاء فيه يتناول أحوال الضرب الذي يفضى الى الموت أو تنشأ عنه طاعة مستديمة (مادة ٢٠٠ و ٢٠٤) ويقرر مسؤولية كل فرد من المتجمهرين عن كل جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت أثناء التجمهر (راجع المادة ٢٠٧ من مشروع قانون بتعديل بعض نصوص من قانون العقوبات الاهل) .

ولكن القانون بقي الى الآن خاليا من أحكام تتعلق بالتجمهر في ذاته مع أن مجرد التجمهر قد يكون خطرا على السلم العام خصوصا في الظروف الاقتصادية الحاضرة التي نشأت عن الحرب الأوروبية فكان من الضروري أن تتوفر لدى الحكومة الوسائل التي تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف ولذلك بادرت نظارة الحفانية الى وضع مشروع الأمر العالي المرفق بهذا الايضاح ليتسنى للحاكم توقيع العقاب الزاجر على مرتكبي الجرائم التي تهدد السلم العام اذا وقع شيء منها .

فنص في المادة الأولى من هذا المشروع على عقوبة الاشتراك في التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل اذا صدر للتجمهرين أمر رجال السلطة بالتفرق فعملوا بهذا الأمر ورفضوا طاعته أو لم يعملوا به .

قد لا يكون لهذا التجمهر أى قصد جنائى ولكن ربما كان وجوده في ذاته مهددا للسلم العام وفي هذه الحالة يكون عدم الاذعان لأمر رجال السلطة بالتفرق فعلا يستحق العقاب .

والقانون الحالي يعاقب على مقاومة رجال السلطة بنفس العقوبة المقررة بهذه المادة (راجع المادة ١١٨ من قانون العقوبات) ولو لم تكن المقاومة مصحوبة بضرب متى كانت بالقوة أو العنف .

فالقانون المعروض الآن يجعل رفض تنفيذ أوامر رجال السلطة بفض التجمهر أو عدم تنفيذه في حكم جريمة المقاومة المنصوص عليها في المادة ١١٨ المتقدمة نظرا لظرف التجمهر وما يجتره من الخطر على السلم العام .

ونص في المادة الثانية عن عقوبة التجمهر الذي يكون الغرض منه ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو استعمال القوة أو التهديد في التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل وقد جعل مجزء الاشتراك في هذا التجمهر معاقبا عليه وجعلت العقوبة أشد لمن يوجد من المتجمهرين حاملا أسلحة أو آلات من شأنها أحداث الموت اذا استعملت بصفة أسلحة .

فاذا استعملت القوة أو العنف بالفعل بالعقاب المقرّر لكل من اشتراك في التجمهر يجوز ابلاغه الى سنتين حبسا والعقاب المقرّر لمن يكون منهم حاملا سلاحا يجوز ابلاغه الى ثلاث سنين (المادة الثالثة) .

وقد قررت هذه المادة في الفقرة الأخيرة منها مسؤولية كل شخص من المتجمهرين عن الجرائم التي ترتكب في التجمهر تنفيذا للغرض المقصود منه باعتباره شريكا فيها وذلك متى ثبت علمه بالغرض المذكور .

أما المادة الرابعة فتعاقب المدبرين للتجمهر بنفس العقوبات التي يعاقب بها الداخلون في التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين وذلك بالنظر للمسؤولية الكبرى التي يجب أن يتحملها هؤلاء المدبرون .

وغنى عن البيان أن أحكام هذا القانون لا تنطبق إلا على التجمهر الذي يحصل في الطرق والمخلات العمومية ما

ناظر الحقانية

ثروت

رياسة مجلس النظار

قرار بخصوص تصدير الأرز (*)

نظرا لأنه يوجد الآن في البلاد المصرية مقادير كبيرة من الأرز الأجنبي والأرز البلدى وهذا المخزون يخشى عليه من التلف اذا طال بقاءه في المخازن زيادة عما مضى ؛

ونظرا لأن لجنة التموين على يقين من استمرار توارد الأرز من الهند وغيرها هذا فضلا عن أن الأرز البلدى المخزون في هذا الوقت من محصول سنة ١٩١٣ لا يصلح للتقاوى ؛

وبما أن مصلحة البلاد تقضى بناء على هذه الأسباب الترخيص بتصدير جزء من هذا الصنف ؛

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

فقد قرر مجلس النظار بجلسته يوم الأحد ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) ما يأتى :

أولا - فيما يتعلق بالأرز الوارد من الخارج :

كلما وردت على البلاد كمية من الأرز فيجوز تصدير مقدار من الأرز المخزون فيها بحيث لا يتجاوز هذا المقدار خمسين فى المائة من الكمية الواردة فى كل مرة ، وذلك ابتداء من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

ثانيا - فيما يتعلق بالأرز البلدى :

يرخص لتجار هذا الصنف بأن يصتدروا جميع المخزون لديهم من محصول سنة ١٩١٣ .

ثالثا - على ناظر المالية اتخاذ الوسائل اللازمة لتقرير القواعد العملية فيما يخص بهذا التصدير ما

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

رياسة مجلس النظار

قرار بتشكيل لجنة البترول (*)

نظرا للاهمية الاستثنائية التي تستوجبها في الوقت الحاضر مسألة تموين القطر ١٨ أكتوبر
بالمقادير اللازمة من غاز البترول بأنواعه ؛
سنة ١٩١٤

ونظرا لما أبدته لجنة التموين من وجوب تسير أثمان البترول بأنواعه
حسب مصادرها ؛

فقد قرر مجلس النظار بجلسته يوم الأحد ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر
سنة ١٩١٤) ما يأتي :

أولا - تشكل بالاسكندرية لجنة خاصة تدعى « لجنة غاز البترول »
وتكون مؤلفة من الأعضاء الآتية أسماؤهم وهم :
المسترجون الكسندر تول الباشمفتش بمصلحة الجمارك
فتح الله صوصه بك من مديري الادارة بتلك المصلحة
المسيو الكسان مكديش جواهرجيان مراقب التثمين بها
ثانيا - يناط بهذه اللجنة :

- (١) أن تعمل على تموين القطر بما يحتاج اليه من البترول بأنواعه وأن تقترح
كل ما ترى وجوب اتخاذه من الوسائل لتحقيق هذا الغرض .
- (ب) أن تتخذ من وقت الى آخر أسعار البترول على اختلاف أنواعه مهما
كانت مصادره مع مراعاة الظروف ومقادير الوارد منه وذلك لأجل
تبليغ هذه الأثمان الى لجان التسعير لاتخاذها أساسا في التقدير ما
رئيس مجلس النظار
حسين رشدي

نظارة المالية

قرار

خاص بتأجيل تصفية كوتراتات الأقطان وبذرة الأقطان
ببورصة البضائع بالاسكندرية (٣)

ناظر المالية

٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤
الخاص ببورصة البضائع بالاسكندرية ؛

وبعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٤ أكتوبر
سنة ١٩١٤ الفاضية بانحراج جميع الكوتراتات فى بورصة البضائع بالاسكندرية
من حكم التأجيل العام فى المواد التجارية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ الخاص بتصفية
كوتراتات الأقطان وبذرة الأقطان بالبورصة المذكورة ؛
وبعد تصديق مجلس النظار الصادر فى هذا اليوم ؛

قرر ما يأتى :

المادة الأولى

تؤجل الى يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ تصفية كوتراتات الأقطان وبذرة
الأقطان ببورصة البضائع بالاسكندرية التى كان محمدا لها يوم ٢١ أكتوبر
سنة ١٩١٤ بموجب القرار المشار اليه الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وذلك
بنفس الشروط المقررة لها

ناظر المالية

القاهرة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

(ترجمة)

مديرية البحيرة

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها بنذر دمنهور (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛

قررنا ما هو آت :

- ١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بنذر دمنهور .
 - ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م
- ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ (٢٠ ذوالقعدة سنة ١٣٣٢)

محمد محمود

(*) الوقائع المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٣١٩ .

مديرية قننا

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر قننا (*)

مدير قننا

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ١٩١٤
سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر قننا.

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

تحريرا بقننا في ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٤ (٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٣٢)

ابراهيم حليم

(*) الوقائع المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٣٢٠ .

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمحالين المحلية

قرار

بشأن سريان لائحة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع
بندر شرين « غربية » (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد الطرق العمومية ؛
سنة ١٩١٤ ١٨ أكتوبر

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذي بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة في الجهات ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢١ يولييه
سنة ١٩١٤ بسريان لائحة الطرق على بعض شوارع بندر شرين ؛

قررنا ما هو آت :

أولا — تسرى أحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ باستعمال
الأفراد الطرق العمومية على شوارع المحطة والسوق بشرين (غربية) .

ثانيا — على جناب مدير قسم البلديات والمحالين المحلية تنفيذ قرارنا هذا
الذي يجرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بمصر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٣٣٥ .

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار

بشأن سريان لائحة التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر
منيا القمح «شرقية» (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
بخصوص لائحة التنظيم ؛

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الأشغال بتاريخ
٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨
بتتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية ؛

وبعد لاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠
الذى بمقتضاه يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢١ يوليه
سنة ١٩١٤ على سريان لائحة التنظيم والطريق على بندر منيا القمح (شرقية) ؛

(*) الواقع المصرية فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٣٥ .

قررنا ما هوأت :

أولا - تسرى أحكام التنظيم على بندر منيا القمح (شرقية) وتقوم اللجنة الدائمة للجلس بأعمال مجلس التنظيم .

ثانيا - تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام لأئحة الطريق الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يجرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بمصر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ حسين رشدى

مديرية المنوفية

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها في بندر شبين الكوم (*)

مدير المنوفية

١٣ أكتوبر سنة ١٩١٤ بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛ وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛

قررها هو :

- ١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر شبين الكوم .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٤ (٢٣ ذوالقعدة سنة ١٣٣٢)

محمد عبد الرحيم صبرى

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٣٦ .

مديرية الشرقية

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها في بندر الزقازيق (*)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛
وبعد موازنة مجلس المديرية بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

- ١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر الزقازيق .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام ما
تحريرا بالزقازيق في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ (٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٣٢)
حسن حسيب

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٣٣٦ -

رياسة مجلس النظر

إيضاحات لازالة الاشتباه الحاصل في تفسير بعض النقط المتعلقة بالأمر
العالى الصادر بالتأجيل الجبرى في المواد التجارية وبقارى مجلس
النظار الصادرين في ٥ و ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ (*)

سنة ١٩١٤ اشتبه على فريق من الناس تفسير بعض النقط المتعلقة بالأمر العالى الصادر
بالتأجيل الجبرى في المواد التجارية وبقارى مجلس النظار الصادرين في ٥ و ١٣
أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب الحالية .
فلاجل ازالة هذا الاشتباه قرر مجلس النظار نشر الايضاحات الآتية :
أولا - "هل يجوز لشركات التأمين عند حدوث الكارثة أن تنتفع بالتأجيل
الجبرى فيما يتعلق بمشارطات التأمين المنعقدة بعد نشر الأمر العالى
الخاص بالتأجيل أو هل يكون من الواجب عليها أن تدفع بحسب
الشروط المعتادة التعويض المتفق عليه ؟"
والجواب على ذلك يؤخذ من المادة الرابعة من الأمر العالى المتعلق
بالتأجيل الجبرى فانها تقضى بأن مشارطات التأمين التى تحصل
بعد نشر الأمر العالى المذكور لا تسرى عليها أحكامه وأنه من
الواجب دفعها بحسب الشروط المتفق عليها .
ثانيا - "هل يجوز لشركات التأمين التى لها فروع تمثلها في مصر أن تؤمن
لمصلحة شركات مركزها في ألمانيا أو النمسا والمجر على كوارث
تحدث في البلاد المصرية ؟"

والجواب على ذلك أن شركات التأمين في مصر لن يجوز لها أن تنعقد
بأية صورة كانت مع شركات مركزها في ألمانيا أو في النمسا والمجر
(أنظر المادة الثالثة من قرار مجلس النظار الخاص بحالة الحرب) .

ثالثا - " اذا كان عقد تأمين موجودا من قبل فهل يكون تجديده بمثابة
معاملة جديدة ؟ "

والجواب على ذلك أنه لاشك في أن تجديد عقد التأمين ضد الحريق
بمقتضى مشاركة (بوليسة) جديدة محذرة بعد انقضاء أجل المشاركة
السابقة يعتبر من الوجهة القانونية معاملة جديدة رغما عن عدم تغير
المؤمن والمؤمن له والشئ المؤمن عليه .

أما اذا حصل التجديد من تلقاء ذاته أو بعبارة أخرى اذا حصل
التجديد بصفة ضمنية بمجرد سداد قسط التأمين وبدون حاجة الى اتفاق
جديد فانه من الصعب عدم التسليم بأن المعاملة التي يستمر مفعولها
انما هي المعاملة الأصلية بذاتها .

ومن ذلك يتبين أنه في مسائل التأمين ضد الحريق يكون للشكل
تأثير فقال على الموضوع .

وليس الأمر كذلك في التأمين على الحياة ففي هذه الحالة مهما
كان شكل التجديد وطريقته فن الواجب التسليم بأنه ما دام
المؤمن على حياته هو هو وشركة التأمين هي هي فشرط عقد التأمين
والكوارث التي يضمنها يتألف منها مجموع واحد غير متجزئ مثل
الشخص الواقع التأمين على حياته وبناء على ذلك فالتجديد اللازم
للوصول الى النتيجة النهائية لا يكون معاملة جديدة .

رابعا - " هل يجوز لفروع الشركات الألمانية والنمساوية أن تستمر على
اصدار مشارطات للتأمين ضد الحريق في البلاد المصرية ؟ "

والجواب على ذلك أن فروع الشركات الألمانية والنمساوية التي يكون
مركزها الأصلي في ألمانيا والنمسا والمجر ويكون حينئذ مقرها الشرعي
في تلك البلدان لن يجوز لها أن تصدر في مصر أية مشاركة (بوليسة)
ضد الحريق (وذلك أيضا بموجب المادة الثالثة من قرار مجلس
النظار السابق الاشارة اليه) .

خامسا - "هل يجوز لشركة تأمين تابعة لجنسية أخرى أن تقبل الاشتراك مع شركات ألمانية أو نمساوية في عقد تأمينات بالبلاد المصرية ؟"

والجواب على ذلك أنه لا يجوز لشركة تأمين من جنسية أخرى أن تقبل في مصر عقد تأمينات مشتركة مع شركات يكون مركزها بألمانيا أو بالنمسا والمجر سواء كان ذلك بطريق الاشتراك أو بطريق التضامن معها . وإنما يجوز لها وحدها وبصفة شخصية أن تقبل عمل تأمين جزئي على شيء يكون من جهة أخرى مؤمنا عليه تأميناً جزئياً لدى شركات من هذا القبيل بموجب عقود مستقلة وقائمة بذاتها .

سادسا - "هل يجوز لشركة تأمين من جنسية أخرى أن تؤمن شركة ألمانية أو نمساوية بمصر على تأمين صادر منها ؟"

والجواب على ذلك أنه لا يجوز لشركة تأمين تابعة لجنسية أخرى أن تؤمن شركة ألمانية أو نمساوية يكون مركزها بألمانيا أو بالنمسا والمجر على تأمين صادر منها بما أن المادة الثالثة المتقدم ذكرها تحترم التعاقد أصلاً مع شركة من هذا القبيل في الديار المصرية .

رياسة مجلس النظار

قرار

بالترخيص بتصدير بعض الحبوب تصديرا جريا (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبما أن بعض أنواع الحبوب يوجد منها في البلاد مقادير تزيد في الوقت الحاضر عن حاجتها وبما أن المصلحة العامة تقضى حينئذ بالترخيص بتصدير المقادير الزائدة من هذه الحبوب ؛

وبناء على رأى الذى أبدته لجنة التكوين ؛
فقد أصدر مجلس النظار القرار الآتى :

أولا - يُرخص بتصدير الفول والأذرة الشامية والأذرة العويجة بحيث لا يتجاوز ما يصدر من الأصناف المذكورة المقادير الآتية :

الفول مائة ألف اردب

الأذرة الشامية مائتى ألف اردب

الأذرة العويجة مائة ألف اردب

ثانيا - على ناظر المالية اتخاذ الوسائل اللازمة لتقرير القواعد العملية فيما يختص بهذا التصدير ما

صدر بالقاهرة في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٢ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

رياسة مجلس النظار

قرار

بالترخيص باعادة تصدير أكياس المجلس الفارغة (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٣٣٢ (٨ سبتمبر سنة ١٩١٤) القاضي بمنع تصدير جميع الأكياس الفارغة ؛

ونظرا لأن الأكياس التي تستعمل بطلب المجلس لاتصلح لغير هذا الغرض ؛ وبناء على رأى الذى أبدته لجنة التمين ؛

فقد قرر مجلس النظار ما يأتى :

الأكياس الفارغة التى استعملت بطلب المجلس يجوز اعادة تصديرها ما

صدر بالقاهرة فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٢ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٢٦٩ .

مديرية الجيزة

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر الجيزة

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد في ٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر الجيزة .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

تحريرا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ (٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢)

محمود نصرت

نظارة المالية

.. لائحة القومسيونات الطبية في المديریات والمحافظات (*)

سنة ١٩١٤ ١ - تؤلف القومسيونات الطبية في المديریات والمحافظات طبقا للمادة الثالثة من لائحة القومسيون الطبي للحكومة المصرية (التي أصدرتها نظارة المالية) وذلك في كل مديرية من المديریات وفي الاسكندرية وبور سعيد والسويس ودمياط .

٢ - يؤلف القومسيون الطبي في الاسكندرية من مدير مستشفى الحكومة أو نائبه بصفة رئيس ، ومن عضوين طبيين من أطباء المستشفى يعينهما المدير ، ويكفي وجود عضوين من الثلاثة ليكون القومسيون قانونيا .

٣ - يؤلف القومسيون الطبي في السويس من حكيماشي مستشفى الحكومة أو نائبه بصفة رئيس ، ومن مفتش صحة المحافظة أو نائبه بصفة عضو .

٤ - تؤلف القومسيونات الطبية في سائر المديریات والمحافظات من مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو من نائبه كرئيس ، ومن طبيب مستشفى الحكومة أو من نائبه كعضو .

٥ - يجب أن تجتمع القومسيونات الطبية في المديریات والمحافظات مرتين في الأسبوع ، الساعة العاشرة صباحا من يومى الثلاثاء والسبت . وإذا شاء أحد القومسيونات تغيير أيام الاجتماع أو ساعته ، فعليه أن يحصل أولا على موافقة القومسيون الطبي العام على ذلك . ولا يجوز للقومسيونات مطلقا عقد اجتماعات أخرى . أما المرضى الذين تدعو حالتهم للكشف عليهم بصفة مستعجلة فتسرى عليهم أحكام المادة ١٦ .

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ (ملحق) :

٦ - للقومسيونات الطبية في المديريات والمحافظات أن تختارين عقد اجتماعاتها في المستشفى أو في مكتب مفقش الصحة العمومية ، كما تراه موافقا ، على أنه لا يجوز تغيير محل الاجتماع بعد تقريره لكي تعرف سائر المصالح أين تبهت بطالبي الكشف الطبي . ويشترط حتما في كل حالة أن يقوم الأعضاء بالكشف الطبي معا ، وكل شهادة تعطى بدون مراعاة هذا الشرط لا يعتد بها .

٧ - تجرى قومسيونات المديريات والمحافظات الكشف الطبي في الأحوال الآتية :

- (أ) على المستخدمين الدائمين والموقتين الذين يطلبون اجازة مرضية .
- (ب) على المستخدمين الدائمين والموقتين لتقرير ما اذا كانوا غير لائقين صحيا للخدمة ، وذلك بناء على طلب خصوصى من القومسيون الطبي في القاهرة .
- (ج) على المستخدمين الدائمين والموقتين والخارجين عن هيئة العمال لتقدير سنهم .
- (د) على المرشحين لوظائف خارجة عن هيئة العمال في المصالح الأميرية .
- (هـ) على المرشحين لوظائف صيارف البلاد .
- (و) على المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال الذين يصابون بمرض ويتقدمون للكشف الطبي .
- (ز) على المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال عند مغادرة الخدمة لكبر السن أو لمرض أو لعاهة (منشور نظارة المالية نمرة ٢/٣/١٢٧ الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩١٠) .
- (ح) على المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال الذين يصابون بمرض أثناء تأدية وظيفتهم وتكون سارية عليهم أحكام منشور نظارة المالية نمرة ٥ سنة ١٩١٣ .
- وعلى القومسيون ايضاح مدة العلاج والراحة التي يقررها .
- (ط) على العمد والمشايخ الذين يطلبون اجازة مرضية أو شهادة صحية .
- (ي) وبناء على طلب من المدير أو المحافظ بصفته رئيسا للبلدية أو لمجلس المديرية (محقر على احدى الاستمارات المصدق عليها من نظارة المالية) :

- (١) على المرشحين لوظائف في البلديات ومجالس المديرية لا يقل مرتبها عن خمسة جنيهات مصرية في الشهر .
- (٢) على مستخدمى المجالس البلدية ومجالس المديرية عند مغادرتهم الخدمة لكبر السن أو المرض أو لعاهة .
- (٣) على مستخدمى المجالس البلدية ومجالس المديرية الذين يبلغون أنهم مرضى ، لتقدير عدد الأيام اللازمة لعلاجهم .
- ٨ - حيث انه لا حق للمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال في إجازة مرضية فعل القومسيون الطبي في المحافظة أو المديرية أن يعين فقط عدد الأيام اللازمة لشفائهم ، ولرئيس المصلحة التابع لها المستخدم تقرير إعطاء الإجازة أو عدم إعطائها كإجازة عادية .
- ٩ - يجرى قومسيون الاسكندرية الطبي الكشف على مستخدمى الحكومة في الأحوال المذكورة في المادة السابعة ، ويقوم فوق ذلك :
- (١) بالكشف على المرشحين المنتخبين محليا لوظائف دائمة أو مؤقتة في مصلحة أميرية في نفس الاسكندرية .
- (٢) بالكشف على مستخدمى الحكومة الدائمين والموقتين بدائرة الاسكندرية لتقرير ما إذا كانوا غير لائقين للخدمة صحيا ، وذلك بعد التصديق على الشهادة من القومسيون الطبي في القاهرة .
- ١٠ - يجب على القومسيون الطبي في المحافظة أو المديرية أن يتخذ دفتر (استمارة $\frac{٣٥}{٧}$ قومسيون طبي) يدون فيه كل كشف يجريه .
- ويكون رئيس القومسيون مسؤولا عن مسك الدفتر بالعناية اللازمة ، ويجب قبل فض كل جلسة أن يوقع رئيس القومسيون والأعضاء بامضائهم على الدفتر .
- ١١ - الشهادات الطبية التي تعطيها القومسيونات في المحافظات والمديرية تحرر على الاستمارة ($\frac{٣٥}{١٠}$ قومسيون طبي) المصدق عليها من نظارة المالية .

ويجب ان يدفع كل من يتقدم للكشف الطبي ثلاثة قروش صاغ ثمن ورقة تمعة قبل اجراء الكشف المطلوب .

ويستثنى فقط من هذه القاعدة :

(أ) الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين يكشف عليهم على مقتضى المادة ٨ .

(ب) صف ضباط ورجال البوليس الذين يكشف عليهم لتقرير عدم لياقتهم للخدمة طيا .

(ج) الخدمة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة البوستة كموزعى الخطابات والسعاة والخثامين والخفراء والفراشين الخ . الذين يكشف عليهم عند دخولهم في الخدمة .

فالشهادات الخاصة بهؤلاء الخدمة تحرر على ورقة عادة وتعطى مجانا .

١٢ - جميع الشهادات الطبية الصادرة من القومسيونات الطبية في المديريات أو المحافظات لتقرير عدم اللياقة للخدمة أو لمنح اجازات مرضية تزيد مع الامتداد عن ثلاثين يوما يجب أن ترسل مباشرة من القومسيونات الطبية في المديريات أو المحافظات الى القومسيون الطبي العام للتصديق عليها ؛ وبعد التصديق أوعدمه يعيدها القومسيون الطبي العام الى القومسيون الطبي في المديرية أو المحافظة . وعلى الأخير أن يرسل الى المصلحة ذات الشأن نتيجة الكشف .

تنبيه - وقد عينت نظارة المالية في مكاتبها نمرة ٣٤ - ١٢/٧٤ المؤرخة في ٤ مارس سنة ١٩١٤ رئيس القومسيون الطبي في القاهرة ونائبه بصفة الطبيين المتدربين من قبل الحكومة (المادة ٣٢ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩) وخولتهما حق انتداب غيرهما من أطباء الحكومة لاجراء الكشف في هذه الأحوال وفي الوقت نفسه لوضع الشروط التي يجب أن يجرى الكشف بمقتضاها .

١٣ - طلب الكشف الطبي لأى غرض كان يجب أن يقدم على احدى الاستمارات المصنق عليها من نظارة المالية .

١٤ - فى الكشف على المترشحين لوظائف دائمة يجب على القومسيون الطبي فى الاسكندرية اتباع التعليمات التى وضعتها نظارة المالية فى لأئحة قومسيون طبي الحكومة المصرية (المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤) .

١٥ - - النهاية الصغرى لدرجة اللياقة الطبية للدخول فى الوظائف الخارجية عن هيئة العمال وفى وظائف صيارف البلاد هى كما يأتى :

يجب أن لا تكون درجة النظر أقل من $\frac{7}{18}$ لكل عين يكشف عليها على حدة بنظارة أو بدونها ، وإذا كانت درجة النظر فى احدى العينين $\frac{7}{18}$ تقبل درجة النظر $\frac{7}{18}$ فى العين الأخرى بنظارة أو بدونها .

يجب أن تكون درجة السمع طبيعية ، والاذن سليمة من كل مرض .
صححة الجسم - يجب أن يكون جسم المترشح ناميا نموا تاما ، خاليا من الأمراض العضوية .

تراعى القومسيونات عند اصدار قراراتها انه اذا كان هناك شك معقول فيما يتعلق بلياقة المترشح للأعمال التى قد يطلب منه اداؤها وجب أن يكون القرار ضد المترشح . ويجب أن يفهم جليا أن المراد باللياقة هو اللياقة للخدمة فى أية جهة من القطر المصرى . وإذا لم يبلغ أحد المترشحين درجة النظر المقررة وجب على القومسيون الطبي فى المديرية أو المحافظة أن يذكر درجة نظره فى الشهادة الأصلية .

١٦ - يجوز منح إجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام للوظفين الدائمين والموقتين المقيمين فى احدى مدن الأقاليم أو فى احدى المحافظات بمقتضى شهادة من مفتش صحة المركز أو القسم أو من مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو من حكيمباشى المستشفى . ويكون للرئيس المحلى للصحة التابع لها الموظف انخلق فى أن يرسل الموظف ، اذا رأى ذلك موافقا ، للقومسيون الطبي فى المديرية أو المحافظة أو لقومسيون القاهرة اذا كان الموظف مقيما فى العاصمة .

كذلك يجوز منح إجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام بالشروط نفسها بمقتضى شهادة من طبيب تابع لنفس المصلحة ومقيم في نفس الجهة المقيم فيها المستخدم .

يجوز منح الاجازات المرضية التي تزيد عن عشرة أيام ، ولكنها لا تتجاوز مع الامتداد ثلاثين يوما ، بمقتضى شهادة من القومسيون الطبي في المديرية أو المحافظة . وإذا تعذر ذلك بسبب بعد المسافة فيجوز منحها بمقتضى شهادة من طبيبين من أطباء الحكومة ينتدبهما القومسيون الطبي في المديرية .

في الأحوال المذكورة آنفا يجب إرسال الشهادات مباشرة الى الرئيس المحلى للصحة التابع لها الموظف .

الشهادات الصادرة من القومسيونات الطبية في المديريات والمحافظات لمنح الموظفين اجازات مرضية تزيد عن ثلاثين يوما يجب إرسالها الى قومسيون القاهرة للتصديق عليها .

ويستثنى من الأحكام السابقة مراكز مرسى مطروح والقصر والدز والبرلس وواحة سيوه والواحات البحرية والداخلية والخارجية ؛ فبالنظر لبعده هذه الجهات عن مركز المديرية يجوز للمستخدمين المقيمين فيها أن ينالوا إجازة مرضية لأحد عشر يوما وما فوق بمقتضى شهادة طبية من مفتش صحة المركز بشرط أن يصادق قومسيون المديرية أو المحافظة على الشهادات التي توصى بمنح إجازة مرضية من ١١ الى ٣٠ يوما ، وأن يصادق القومسيون العام في القاهرة على الشهادات التي توصى بمنح إجازة مرضية لأكثر من ثلاثين يوما .

يجوز للقومسيون العام ، إذا رأى ذلك موافقا ، أن يدعو طالب الإجازة المرضية للحضور بنفسه لاكتشف عليه أمام قومسيون القاهرة .

في جميع الأحوال التي تعطى فيها شهادات لاجازات مرضية يجب على الطبيب الذي يوقع على الشهادة أن يكون قد كشف على الطالب بنفسه ليتحقق من وجوب منحه إجازة مرضية .

لا يجوز أن تتجاوز أية اجازة مرضية كانت مدة شهرين .
وإذا طلب عند انتهاء هذه المدة امتداد الاجازة وجب الحصول على شهادة جديدة .

١٧ - تبدئ مدة الاجازة المرضية من اليوم الذى تعطى فيه الشهادة ،
وإذا منح امتداد للاجازة فتبدئ مدة الامتداد من تاريخ انتهاء الاجازة المرضية
التي سبق منحها .

١٨ - اذا رأى القومسيون الطبي وجوب الكشف على الموظف الذى
أوصى بمنحه اجازة مرضية وتقرير لياقته للخدمة قبل عودته الى مباشرة أشغاله
وجب عليه أن يذكر ذلك فى الشهادة .

١٩ - عندما يرسل أحد الموظفين الدائمين أو المؤقتين للكشف الطبي لتقرير
عدم لياقته للخدمة يجب أن يرفق طلب الكشف باستمارة الصحة الخاصة به .

٢٠ - المترشحون لوظائف فى المصالح الأميرية ، سواء كانت دائمة
أو مؤقتة أو خارجة عن هيئة العمال ، اذا كان سبق رقتهم من خدمة الحكومة
لاحتلال صحتهم لا يجوز الكشف عليهم بمعرفة قومسيونات المديريات أو المحافظات ،
بل يجب ارسالهم للكشف عليهم أمام القومسيون الطبي فى القاهرة .

٢١ - المستخدمون الذين يصابون بأحد الأمراض العفنة أو المعدية وتوصى
لهم القومسيونات الطبية فى المديريات أو المحافظات باجازة مرضية يجب الكشف
عليهم ثانية بمعرفة القومسيونات المذكورة قبل عودتهم الى العمل لمنع احتمال
عدوى زملائهم فى الخدمة .

ويجب أن يكتب على ظهر الشهادة الطبية التى تعطى عند أول كشف «اجازة
مرضية واعادة الكشف بمعرفة القومسيون الطبي فى المديرية أو المحافظة» .

ولكن معلوما أن أمراض الزهري فى الدرجة الثانية والسل الرئوى والحرب
تدخل فى نوع الأمراض العفنة مع كل الأمراض المذكورة فى لائحة الأمراض
المعدية (قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٢ - جدول الأمراض العفنة القسمان
الاول والثانى) .

جميع أحوال الأمراض المعدية المزمنة التي يعطى فيها المستخدم اجازة مرضية انتفاء لعدوى زملائه رغم وجوده في حال تمكنه من أداء خدمته يجب أن يفاد عنها القومسيون الطبي العام .

٢٢ - للاستعانة على تقدير سنّ مستخدم من مستخدمى الحكومة يأخذ القومسيون من المصلحة التابع لها المستخدم المعلومات الآتية :

(١) تاريخ أول دخوله في خدمة الحكومة سواء كان كـ مستخدم دائم أو مؤقت أو خارج عن هيئة العمال .

(٢) وظيفته عند دخوله في الخدمة .

(٣) اذا كان في ملف خدمته شهادة طبية سابقة أو شهادة تطعيم أو تعريف من المستخدم بشأن سنه .

يقدر القومسيون السنّ تقديراً معيناً ، والسنّ المقدّر على هذه الصورة يعتبر سنّ المستخدم الحقيقي في تاريخ اعطاء الشهادة به ، مالم يقدم فيما بعد ما يثبت جلياً خلاف ذلك .

٢٣ - الكشف على المستخدمين الموقتين والخارجين عن هيئة العمال يكون بناء على طلب من رئيس المصلحة التابعين لها للتثبت مما اذا كان يجب رفثهم من الخدمة بسبب العاهة أو المرض أو كبر السنّ . وكل واحد من هؤلاء المستخدمين يتضح أن عمره ٦٥ سنة أو أكثر يعتبر حتماً كأنه بلغ حدّ كبر السنّ (المادة ٣٢ من قانون المعاشات الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩) .

٢٤ - في جميع المسائل المبدئية أو الادارية تخبر قومسيونات الاسكندرية والمديريات والمحافظات قومسيون القاهرة ، وهو يخبر نظارة المالية .

وفي المسائل التفصيلية المتعلقة بالمتريحين أو الموظفين ، كطلب استعلامات جديدة وقبول طلبات للكشف وارسال شهادات ، يخبر قومسيونا القاهرة والاسكندرية النظارات والمصالح رأساً . أما قومسيونات المديريات والمحافظات فتخبر النظارات والمصالح بواسطة المديرية أو المحافظة .

نظارة المالية

قرار

خاص بكونتوات الأقطان التي يحل أجلها في شهر نوفمبر سنة ١٩١٤
بيورصة البضائع بالاسكندرية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من الامر العالى الصادر في ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٤ القاضية بانحراج جميع الكونترات في بورصة البضائع بالاسكندرية
من حكم التأجيل العام السارى على المعاملات التجارية ؛
وبعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الصادر في ٣ سبتمبر
سنة ١٩١٤ انخاص بالبورصة المذكورة ؛
وبناء على ما عرضته اللجنة الاستشارية للبورصة المشكلة طبقا لهذا الأمر العالى
الأخير بموجب قرار صدر في التاريخ ذاته ؛
وبعد تصديق مجلس النظار بتاريخ اليوم ؛

قرر ما هو آت :

يلغى الميعادان الأولان اللذان تقرّر بموجبهما تحديد يومى ٢ و ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤
لاجل اصدار أوامر المعايينة الخاصة بكونتوات القطن التي يحل أجلها في شهر
نوفمبر سنة ١٩١٤ م

تحريرا بالقاهرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

(ترجمة)

نظارة المالية

قرار

يشتمل على بعض ممنوعات في صيد الأسماك (*)

ناظر المالية

بناء على موافقة نظارة الداخلية ؛

٢٨ أكتوبر
سنة ١٩١٤

وبعد الاطلاع على المادتين ١٠ و ١٤ من قانون نمرة ٢٧ الرقم ٧ يوليه سنة ١٩١٣ الخاص بالصيد والملاحة في البحيرات والمياه البحرية وقتال السويس ؛
وبعد الاطلاع على المادتين ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط و ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩١٤ طبقا لذكره ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

منع صيد الأسماك بواسطة آلات ومواد مفرقة

ممنوع قطعيا صيد الأسماك بواسطة آلات ومواد مفرقة .

المادة الثانية

منع صيد الأسماك في ميناء الاسكندرية بقرب مصبات المجارى

ممنوع صيد الأسماك بصفة دائمة على بعد أربعائة متر من مصبات المجارى العمومية الكائنة بقايد بك وبالسلسلة في الميناء الشرقية بالاسكندرية ومن مصبات

(*) الوقائع المصرية في ٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٣٩٥ .

مجارى السلخانة والمدابغ فى الميناء الغربية وكذلك ممنوع الصيد المذكور بصفة مؤقتة فى جميع انحاء الميناء الشرقية فى زمن تشغيل المصبات الثانوية التى يرد اليها ما يفيض من الجرى العمومى وينصرف فى الميناء الشرقية .

ويكون اعلان هذا المنع المؤقت نهارا بواسطة اشارة سوداء على شكل اسطوانى وليلا بواسطة نورا احمر يوضعان بأعلى طابية قايد بك كل ذلك بمعرفة مصلحة خفر السواحل وبناء على طلب المجلس البلدى ويستمر هذا المنع طالما وجدت تلك الاشارات .

المادة الثالثة

منع صيد الأسماك بالشباك فى ميناء الاسكندرية

ممنوع صيد الأسماك بالشباك فى كامل دائرة ميناء الاسكندرية ومضايقها . يسرى مفعول هذا المنع على ميناء الاسكندرية الشامل جميع دائرة المياه المحاطة من الجهة الغربية برصيفى مدخل الميناء الخارجى وبالخط الصورى المتصل بنهاية هذين الرصيفين .

المضايق المتوه عنها هى : المضيق الكبير ومضيق البوغاز ومضيق الكورفيت ومضيق المرابوت .

عقوبات

المادة الرابعة

كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب عليها بغرامة لاتزيد عن مائة قرش وبالجلس لمدة لاتتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .
جميع الأسماك المصادرة التى توجد بالمركب أو فى حيازة مرتكب المخالفة تضبط وتصادر .

الاسماك التي تضبط بناء على المادة الثانية من هذا القرار تعدم في الحال .
ولكن الاسماك التي تضبط في الحالات الأخرى تباع في الحال بالمزاد العمومي
ويضاف المتحصل من بيعها بجانب الحكومة .

المادة الخامسة

المركب الذى يكون استعمل في ارتكاب المخالفة مع ملحقاته والشباك التي
تكون وجدت به وكذا التي استعملها المخالف تحجز وتبقى محفوظة على مصاريف
صاحبها وتحت مسؤوليته .

لا ترد الأشياء المحجوزة إلا بدفع الغرامات القانونية ومصاريف خفريها وحفظها .
واذا لم تطلب الأشياء المحجوزة في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم النهائي
الصادر في المخالفة تباع بالمزاد ويضاف ثمنها بجانب الحكومة .

أحكام عمومية

المادة السادسة

يكون اثبات المخالفات وإجراء الضبط بمعرفة رجال البوليس ورجال مصلحة
خفر السواحل ومصلحة المين والفنارات .

المادة السابعة

على مدير عموم مصلحة خفر السواحل ومدير عموم مصلحة المين والفنارات
والمديرين والمخافطين تنفيذ هذا القرار كل منهم فيما يخصه ويعمل به بمجرد نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة

تلغى القرارات الصادرة بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٤ و ٧ أبريل سنة ١٩٠٩
و ١٦ يناير سنة ١٩١٣ م

يوسف وهبه

٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

(ترجمة)

نظارة الزراعة

قرار بشأن تشكيل مجلس استشارى للزراعة (*)

ناظر الزراعة

١٠ يونيو سنة ١٩١٤
رغبة في العمل على ترقية مرافق البلاد الزراعية ونظرا لان من أنجع الوسائل المؤدية الى هذه الغاية الاستعانة على فحص المشروعات الزراعية الهامة برأى هيئة تتألف من بعض ذوى الدراية والاختبار من المزارعين والمشتغلين بشؤون الزراعة ؛ وبعد تصديق مجلس النظار بجلسته المتعقدة في ٩ يونيو سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يشكل بنظارة الزراعة مجلس يدعى المجلس الاستشارى للزراعة .

المادة الثانية

يؤلف المجلس المذكور من :

١ — ناظر الزراعة رئيس

وعند تعذر حضوره تكون الرئاسة لوكيل النظارة .

٢ — الزراعى الاستشارى بنظارة الزراعة

٣ — المدير العام لمصلحة الأملاك الاميرية

٤ — المفتش العام المقيم بنظارة الاشغال العمومية

٥ — مدير القسم البيطرى بنظارة الزراعة

٦ — على باشا شعراوى

٧ — محمود باشا أبو حسين

٨ — ابراهيم باشا مراد

(*) الوقائع المصرية في ٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٣٩٦ .

٩ — محمد بك المنياوى

١٠ — سليمان بك زيتون

١١ — بشرى بك حنا

١٢ — محمد بك أبو الفتوح

١٣ — المسيو ه . نوس بك

١٤ — المسيو حبيب انطونيوس

١٥ — المسيو فكتور موصيرى

١٦ — اجاتون بك يرقان

ويصدر ناظر الزراعة فى أول نوفمبر من كل سنة قرارا بتجديد تعيين أعضاء هذا المجلس المعينين بأسمائهم دون المعينين بسبب وظائفهم .

المادة الثالثة

يختص المجلس الاستشارى بفحص كافة المسائل التى يعرضها عليه ناظر الزراعة وعلى الأخص مشاريع القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة .

المادة الرابعة

للمجلس الاستشارى بناء على طلب أعضائه أن يفحص المسائل المتعلقة بالزراعة وأن يبدى رغبات أو آراء بشأنها .

المادة الخامسة

يعقد المجلس كلما رأى الرئيس لزوما لذلك .

المادة السادسة

للمجلس الاستشارى أن يشكل من بين أعضائه لجانا لفحص بعض المسائل الزراعية وله أن يضم الى هذه اللجان أشخاصا خارجين عن هيئة من ذوى الدراية الذين يرى فائدة فى استشارتهم ويجوز له أيضا أن يدعو للحضور فى الجلسات العمومية كل من يرى ضرورة حضوره لاعطاء استعلامات عن المسائل المعروضة عليه .

اسماعيل صدقي

تحريرا بالقاهرة فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٤

مديرية جرجا

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها في بندر سوهاج (*)

مدير جرجا

٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة في أول أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر سوهاج.
 - ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام مـ
- تحريرا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٤ (٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٢)

محمد علام

مديرية أسوان

قرار

بشأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب (*)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيه ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ بشأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب ؛

ونظرا لحصول اصابات مشتببه فيها بداء الكلب في بندر أسوان ؛

وبعد أخذ رأى المجلس المحلي بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية ببندر أسوان يجب أن تكون مكمنة أو مقودة بزمام .

وفي كلتا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيحة من معدن عليها اسم صاحبه ومحل سكنه .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ما

محمد علي

أسوان في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٤

نظارة الزراعة

قرار

بتحديد الثلث بدلا من الربع لزراعة القطن في سنة ١٩١٥ (*)

ناظر الزراعة

٧ نوفمبر سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٤) القاضى باقاص المساحة التى تزرع قطناً فى سنة ١٩١٥ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣٢ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٤) القاضى بتحديد الثلث بدلا من الربع لزراعة القطن فى سنة ١٩١٥ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

تأفى المادة الأولى من قرارنا الصادر بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩١٤ ما

تحريرا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤
اسماعيل صدق

(*) الوقائع المصرية فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٤٤٩ .

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

سريان لائحة استعمال الأفراد للطرق العمومية على بعض شوارع
بندر أبو تيج « أسوط » (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛
وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس المحلية بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤
بسريان لائحة الطرق على بندر أبو تيج ؛

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

تسرى أحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال
الأفراد للطرق العمومية على شوارع بندر أبو تيج (أسوط) المحزر بها الكشف
مرفوقه .

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يجرى
مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

تحريرا بمصر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ناظر الداخلية
بالامر

امضاء : جعفر والى

كشف

باسماء الشوارع الكائنة ببندر أبو تيج الموعوب سريان لأتحة الطرق عليها

أسماء الشوارع	حدود الشوارع
شارع المحطة	يبتدئ من المحطة وينتهي لغاية أول شارع أبوخضري
» أبوخضري	» » » نهاية شارع المحطة وينتهي لأول شارع قمارية بدوى
» جامع على	» » » أول شارع قمارية بدوى وينتهي لمبدأ شارع الشربيني
» الشربيني	يبتدئ من نهاية شارع الشيخ على وينتهي لأول شارع قسارية الباشا
» قسارية الباشا	يبتدئ من نهاية شارع الشربيني لغاية شارع السوق
» النبوية	» » » شارع السوق وينتهي لغاية شارع الجبانة
» قمارية بدوى	» » » نهاية شارع أبوخضري وينتهي لأول شارع الرحبة
» الرحبة	من نهاية شارع قمارية بدوى وينتهي لأول شارع السماكين
» شنوده	يبتدئ من نهاية شارع المحطة لغاية شارع الكباسين
» حرم سكن الناحية	» » » » شنوده الى نهاية جسر طراد النيل
» السماط	» » » شارع حرم سكن الناحية لغاية ابتداء شارع الفرغل
» الفرغل	» » » آخر شارع السوق لغاية حرم سكن الناحية

نظارة المالية

قرار

خاص بكونترانات القطن التي يحل أجلها في نوفمبر سنة ١٩١٤ وفي يناير سنة ١٩١٥ ببورصة البضائع بالاسكندرية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من الامر العالى الصادر في ٢٦ أكتوبر ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ القاضي بانحراج جميع الكونترانات في بورصة البضائع بالاسكندرية من حكم التأجيل العام السارى على المعاملات التجارية ؛
وبعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ انخلص بالبورصة المذكورة ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ انخلص بكونترانات الأقطان التي يحل أجلها في شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛
وبناء على ما عرضته اللجنة الاستشارية للبورصة المشكلة طبقا للامر العالى الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ المشار اليه بموجب قرار صدر في التاريخ ذاته ؛
وبعد تصديق مجلس النظار بتاريخ اليوم ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يلغى الميعادان الأخيران المعينان في يومى ١٦ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ لأجل اصدار أوامر المعاينة الخاصة بكونترانات القطن التي يحل أجلها في شهر نوفمبر سنة ١٩١٤

(*) الوقائع المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٤٨٩ .

ولا يجوز تحديد أى تاريخ جديد لإصدار أوامر معاينة خاصة بكوثرانات القطن قبل شهر مارس سنة ١٩١٥ .

المادة الثانية

يؤجل تسليم القطن عن شهر نوفمبر إلى شهر مارس سنة ١٩١٥ مع إضافة $\frac{5}{16}$ من الريال في نظير التأخير .

ويؤجل تسليم القطن عن شهر يناير إلى شهر مارس سنة ١٩١٥ مع إضافة $\frac{3}{16}$ من الريال في نظير التأخير .

المادة الثالثة

حدّد يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ لعمل تصفية أولى على أساس سعر قدره ١٥ ريالاً لشهر مارس .

وحدّد يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ لعمل تصفية ثانية على أساس سعر قدره ١٤ ريالاً لشهر مارس .

المادة الرابعة

لأجل القيام بأعمال هاتين التصفيتين يكون للجنة المخصصة المشكلة بموجب القرار الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ ممارسة جميع ما للجنة العادية من السلطة والاختصاصات طبقاً للائحة العمومية ولللائحة الداخلية ما

تحريراً بالقاهرة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

(ترجمة)

رياسة مجلس النظر

تفسير المادة العاشرة من الامر العالى الصادر فى ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٤ بشأن التأجيل الجبرى (*)

من الواضح الذى لا نزاع فيه ان النسبة التدريجية التى يجب على محال التسليف سنة ١٩١٤ سدادها من قيمة الودائع انما قوتها المادة العاشرة من الامر العالى الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ باعتبار انها الحد الأدنى الذى لا بد منه للودعين لأجل القيام بحاجاتهم الشخصية .

وعلى ذلك فليس من الجائز لأى محل من محال التسليف أن يمتنع لأى سبب من الاسباب عن وفاء هذا الحد الأدنى مع أن القواعد العامة تجعله ملزما بمقدار الوديعة كلها وتوجب عليه سدادها بأكملها .

فاذا كان الشارع قد خرج عن قاعدة الحد الأدنى ووضع بعض استثناءات فانما كان ذلك لمصلحة المودعين لاضئهم وذلك لاجل تمكينهم من دفع ما عليهم من الأجور والضرائب . وهذه الاستثناءات المدونة فى المادتين الثالثة والرابعة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٤ قد جاءت المادة العاشرة من الامر العالى الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ فكررت التخصيص عليها وأيدت مفعولها .

تلك الاستثناءات لم ترم فى الحقيقة ولم يكن فى الامكان أن ترى إلا الى غرض واحد ألا وهو أن كل ما يتبقى من الودائع مما لا يجوز للودعين التصرف فيه لقضاء حاجاتهم الشخصية يكون من الجائز لهم أن يتصرفوا فيه ضد البنوك لأجل وفاء الأجور والضرائب المطلوبة منهم . وحينئذ فان أحكام المادة العاشرة من الامر العالى الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ وكذلك أحكام المادتين الثالثة والرابعة

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٤٩١ .

من الأمر العالى الصادر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٤ تكون متراكمة لا متراكبة بمعنى أن كل واحدة من هذه المواد تعمل عملها مستقلة عن الأخرى بحيث لا يمنع العمل باحداها من العمل بالأخرى وذلك لحين نفاذ قيمة الودائع بأكملها . فاما أن يكون العمل على خلاف هذه الوثيرة فإن ذاك يستوجب نصا صريحا وهو ما لم يرد فى القانون .

والحاصل أن كل مودع يكون له تمام الحق ويكون مصيبا تمام الاصابة فيما اذا طلب من البنك أن يدفع له الخمسة والعشرين فى المائة من مقدار وديعته عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩١٤ لغاية ١٥ منه وذلك بدون اخلال بما له من الحق فى طلب أى مبلغ لأجل تسديد قيمة الضرائب ودفع الاجور المستحقة عليه وهكذا دواليك فى كل مدة من المدد التالية .

رياسة مجلس النظار

قرار

بالترخيص باعادة تصدير أكياس الجبس والمصيصة والأسمنت
والجبس الفارغة (*)

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٣٣٢ ١١ نوفمبر
١٩١٤ (٨ سبتمبر سنة ١٩١٤) بمنع تصدير جميع أنواع الأكياس الفارغة ؛

وبما أن الأكياس الفارغة التي تستعمل لطلب المصيص والأسمنت والجير
لا تستعمل لغير هذا الغرض ولا ضرر من الترخيص باعادة تصديرها وفي هذه الحالة
يكون من الواجب تعميم قرار مجلس النظار الصادر في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٢
(٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٤) بالترخيص باعادة تصدير أكياس الجبس الفارغة
وجعله شاملا لجميع الأكياس التي استعملت لطلب المصيص والأسمنت والجير ؛
وبناء على رأى لجنة التمويل ؛

فقد قرر مجلس النظار ما يأتى :

المحلات التي تستورد الجبس والمصيصة والأسمنت والجير يرخص لها بتصدير
جميع الأكياس التي استعملت لطلب هذه الأصناف ؛

صدر بالقاهرة في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٢ (١١ نوفمبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

(*) الواقع المصرية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٤٩٢٠

مديرية بني سويف

باحتیاطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر بنی سويف (٢٠)

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية ببندر بنى سويف بتاريخ ٢٢ سبتمبر
سنة ١٩١٢ ٤

قرر ما هوآت :

أولاً - يمنع داخل حدود بندر بنى سويف وكذا على مسافة خمسمائة متر فوق التيار وتحتة خارجا عن هذه الحدود أخذ المياه اللازمة للشرب أولا استعمال المنزل من ترعة الابراهيمية أو الخور إلا من النقط الآتية :
(١) فى ترعة الابراهيمية :

(١) من المورد الكائنة تجاه ترعة العميا .

(ب) » » بحوار قنطرة الجنیدی .

(٢) في الخور—من الموردة الكائنة بجوار قرية نزلة أبو سليم.

ولا تستعمل هذه الموردة إلا في زمن فيضان النيل أعني في المدة من أول أغسطس لغاية شهر أكتوبر من كل سنة .

(*) الوقائع المصرية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٥١٦ .

ثانياً - ممنوع غسل الملابس او الادوات المتزلية والاستحمام وسقى المواشى من أى مكان من ترعة الابراهيمية. أو ترعة الخور يكون على مسافة ٥٠ متراً تحت التيار أو مائة متر فوق التيار من أى نقطة من النقط المحددة بالمادة السابقة لأخذ مياه الشرب .

ثالثاً - لا يكون رسو المراكب إلا فى الأماكن المينة بعد الكائنة على الخور :
(١) المراكب المعدة لنقل الحير والطوب والزلط والحجر والبلاط والحجرة وما يماثلها من أدوات البناء يكون مرساها ببحرى وابور الخواجه نصرى حبيب وشركاه .

(٢) مراكب نقل الغلال والفحم والبضائع الأخرى يكون مرساها بموردة الحمام .

(٣) مراكب نقل الأقطان يكون مرساها بالموردتين القبيلة والبحرية للبلد .

(٤) المراكب الفارغة التى تحت الطلب يكون مرساها بالخور بالموردة الكائنة ببحرى وابور الخواجه نصرى حبيب وشركاه تقف على مسافة لا تقل عن مائة وخمسين متراً من الموردة المخصصة لأخذ مياه الشرب .

والمراكب المنصوص عنها بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة لا يلزم وقوفها بالموارد المعدة لها أكثر من ثلاثة أيام من تاريخ مرساها فيها .

رابعا - ممنوع إلقاء القاذورات أو الكأسة أو إلقاء الماء القذر على ضفتى ترعة الابراهيمية والخور أو تلويثهما بأى طريقة أخرى داخل حدود بندر بنى سويف أو على مسافة خمسمائة متر خارجا عنها فوق التيار وتحتته .

خامسا — أى مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز
المائة قرش أو الحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

سادسا — ألقى قرارا المديرية الصادران فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦ و ٢٥ مايو
سنة ١٩٠٧ المشار اليهما آنفا .

سابعا — يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .

تحريرا فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ محمود وهبى

مديرية الغريفة

قرار — الحمار بكفر الشيخ « المواقف والتعريف » (*)

مدير الغريفة

بعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٨ المشتمل على ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٤

وبعد الاطلاع على قرار قوميون على بندر كفر الشيخ ؛

قرر ما هوأت :

- ١ — تسرى اللائحة المشار اليها على بندر كفر الشيخ .
- ٢ — تخصص الجهة المبينة بعد لمواقف الحمار ببندر كفر الشيخ :
- الجهة القبليّة من الطريق الموصلة لسكة حديد الدلتا... ٤٠ عدد الحمار
- ٣ — تكون تعريفه أبحر الحمار ببندر كفر الشيخ كالآتي :

بالمسافة

- من الموقف الى اى نقطة بالبندر وبالعكس نهارا ... ١٠
- » » » » ليلا ... ١٥

بالساعة

- عن الساعة الأولى خارج البندر نهارا ... ٢٠
- عن كل ساعة بعد الساعة الأولى خارج البندر نهارا ... ١٥
- عن الساعة الأولى خارج البندر ليلا ... ٢٥
- عن كل ساعة بعد الساعة الأولى خارج البندر ليلا ... ٢٠
- عن يوم بأكله بما فيه الليل ... ١٢٠
- اذا رجع الراكب الى النقطة التي ركب منها تكون أجرة اليوم ١٠٠
- ٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام

ابراهيم فتحي

٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٤

مديرية الغربية

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر طنطا (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس
سنة ١٩١٤ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر طنطا .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام ٤

تحريرا بطنطا في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ابراهيم فتحى

(*) الوقائع المصرية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٥٥٥ .

مديرية المنيا

قرار

بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ببندر المنيا (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

(١) يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر المنيا.

(٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ على جمال الدين

(*) الوقائع المصرية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٥٥٥ .

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار - بإلغاء التصريح بإنشاء بواكى فى جزء من شارع السلطان عبد الحميد
بمدينة بورسعيد (*)

ناظر الداخلية

٢١ نوفمبر
سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٠ مايو
سنة ١٩٠٣ نمرة ٣١٣ الخاص بتعميم التصريح بإنشاء بواكى فى جميع شوارع
مدينة بورسعيد التى يكون عرضها ٢٠ أو ٣٠ مترا وكذا فى ميدان عباس ؛
وعلى قرار قومسيون محلى المدينة المذكورة رقم ٤ ابريل سنة ١٩١٤ الخاص
بطلب إلغاء إنشاء البواكى فى الجهة الشرقية من شارع السلطان عبد الحميد نمرة ٦٥
فى الجزء الكائن بين شارعى توفيق وأوجينى المدلول عليه بالحروف A, B والمملون
بالأصفر على الرسم المرفق بهذا ؛
وعلى افادة مصلحة الأراضى المشتركة رقم ١٩ فبراير سنة ١٩١٤ بنمرة ٧٢١ ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ ؛
قررنا ما هوآت :

المادة الأولى

يلغى التصريح بإنشاء بواكى فى الجهة الشرقية من شارع السلطان عبد الحميد
فى الجزء الكائن بين شارعى توفيق وأوجينى المدلول عليه بالحروف A, B والمملون
بالأصفر على الرسم المرفق بقرارنا هذا .

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى
مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

حسين رشدى

تحريرا بمصر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمحاس المحلية

قرار - بالغاء التصريح بانشاء بواكى فى جزء من شارع عباس بمدينة بورسعيد (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٠٣ نمرة ٣١٣ الخاص بتعميم التصريح بانشاء بواكى فى جميع شوارع مدينة بورسعيد التى يكون عرضها ٢٠ أو ٣٠ مترا وكذا فى ميدان عباس ؛ وعلى قرار قومسيون محلى المدينة المذكورة رقم ٦ يونيه سنة ١٩١٤ انلخاص بطلب إلغاء انشاء البواكى فى الجهة البحرية من شارع عباس بين شارعى قايد بك والسطان عبد الحميد الملونة بالأصفر على الرسم المرفق بهذا ؛ وعلى افادة مصلحة الأراضي المشتركة رقم ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ نمرة ٧٦٦ ؛ وعلى مواقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩١٤ ؛

قررنا ماهوآت :

المادة الأولى

يلغى التصريح بانشاء بواكى فى الجهة البحرية من شارع عباس بمدينة بورسعيد بين شارعى قايد بك والسطان عبد الحميد الملونة بالأصفر على الرسم المرفق بقرارنا هذا .

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمحاس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛
تحريرا بمصر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤
حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٥٨٤ .

مديرية القليوبية

قرار

عن نظافة الشوارع بنذر بنها وكفر منافر « قليوبية » (*)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٤ ٩ نوفمبر
سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع ؛

وعلى قرار المديرية الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٣ ؛

قرر ما هوأت :

١ - تنفذ أحكام القرار الوزاري المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ على بنذر بنها وكفر منافر .

٢ - يلغى قرار المديرية الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ محمود فهمي قطري

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٦٠٤ .

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام وسقي المواشي في أى مكان من النيل يكون على مسافة تقل عن خمسين متراً تحت التيار أو مائة متر فوق التيار في أى نقطة من النقاط المعينة في المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ - ممنوع رسو المراكب في أى مكان من النيل يكون على مسافة تقل عن مائة متر تحت التيار أو ١٥٠ متراً فوق التيار من أى نقطة من النقاط المعينة في المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكثاسة أو إلقاء الماء القذر على ضفتي النيل أو تلويثهما بأية طريقة أخرى داخل حدود بندر سمند أو على مسافة خمسمائة متراً خارجاً عنها فوق التيار وتحتة .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

ابراهيم فتحى

١١ أكتوبر سنة ١٩١٤

مجلس محلى المطرية (دقهلية)

قرار

بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بمديرية الدقهلية (*)

مدير الدقهلية ورئيس مجلس محلى المطرية (دقهلية)

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٠٨ بتشكيل
مجلس محلى بالمطرية (دقهلية) وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر
فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٤ والمصتق عليه من نظارة الداخلية بتاريخ ٥ نوفمبر
سنة ١٩١٤ بمرقة ١٢٢ ؛

قررهاآت :

- ١ - تحصيل الاموال والرسوم البلدية بحسب التمهيد الموقع عليه يكون عند
الافتضاء بالطرق الادارية طبقا لأحكام ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
الخاص بتحصيل العوائد والعشور .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة
الرسمية م

تحريرا بالمطرية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ حافظ حسن

(*) الواقع المصرية فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٢٦٠٥ .

نظارة المالية

قرار خاص بتصفية كوتراتات القطن ببورصة البضائع بالاسكندرية (*)

ناظر المالية

٢٨ نوفمبر
سنة ١٩١٤

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ القاضية بانحراج جميع الكوتراتات فى بورصة البضائع بالاسكندرية من حكم التأجيل العام السارى على المعاملات التجارية ؛
وبعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ الخاص بالبورصة المذكورة ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ الخاص بكوتراتات القطن بالبورصة ؛

وبناء على ما عرضته اللجنة الاستشارية للبورصة المشكلة طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ المشار اليه بموجب قرار صدر فى التاريخ ذاته ؛
وبعد تصديق مجلس النظار بتاريخ اليوم ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تحّد يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ لعمل تصفية ثالثة لكوتراتات القطن ببورصة البضائع بالاسكندرية على أساس سعر قدره $١٢\frac{٣}{٤}$ ريالاً لشهر مارس .
المادة الثانية

لأجل القيام بأعمال هذه التصفية يكون للجنة المخصوصة المشكلة بموجب القرار الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ ممارسة جميع ما للجنة العادية للبورصة من السلطة والاختصاصات طبقاً للأئحة العمومية وللأئحة الداخلية ما

تحريراً بالقاهرة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ يوسف وهبه

نظارة المالية

قرار

بتشكيل لجنة جديدة لبورصة البضائع بالاسكندرية
بدلا من جميع اللجان السابقة (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ الخاص ببورصة البضائع بالاسكندرية ؛
وبعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ القاضية باخراج جميع الكوتراوات فى هذه البورصة من حكم التأجيل العام السارى على المعاملات التجارية ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ بتشكيل لجنة استشارية لبورصة البضائع بالاسكندرية ؛
وبعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القرار الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ بتشكيل لجنة مخصوصة لهذه البورصة ؛
وبعد تصديق مجلس النظار بتاريخ هذا اليوم ؛

قرر ما هوآت :

المادة الاولى

يكون اعادة فتح بورصة البضائع بالاسكندرية فى يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ الساعة العاشرة صباحا .

المادة الثانية

تلنى مؤقتا اللجنة العادية لبورصة البضائع بالاسكندرية .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٦١٩ .

المادة الثالثة

وتلغى ايضا :

(١) اللجنة الاستشارية لبورصة البضائع بالاسكندرية المشكلة بموجب

القرار الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

(٢) اللجنة المخصوصة لهذه البورصة المشكلة بمقتضى المادتين الأولى

والثانية من القرار الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

المادة الرابعة

تشكل لجنة إدارة لبورصة البضائع بالاسكندرية تكون مؤلفة من اثني عشر عضوا ويكون لها بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر آخر جميع ما للجنة العادية للبورصة المذكورة من السلطة والاختصاصات بمقتضى القوانين والأوامر العالية واللوائح الجاري العمل بها .

وتباشر هذه اللجنة وظيفتها ابتداء من ٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

المادة الخامسة

أعضاء هذه اللجنة هم :

رئيس	م . م . غندور
وكيل	ابراهيم عرب
أمين صندوق	يوسف نجيت
أعضاء	...	١ . ا . الكسندروف
	...	پ . أوجستينو
	...	ج . بالي
	...	ك . بيرلي
	...	ج . كارللي
	...	س . ر . پ . كارفر
	...	ا . دلتا
	...	س . ا . ميرس
	...	ف . ب . روسانو
	...	ميشيل سينادينو
مندوب الحكومة		

المادة السادسة

يجوز تغيير أو ابدال اى عضو من أعضاء هذه اللجنة بما فيهم الرئيس والوكيل اذا دعت الحال بقرار من ناظر المالية .

المادة السابعة

لا يجوز اجراء أية معاملة كانت ببورصة الاسكندرية فيما يتعلق بكوثرانات الأقطان التى يكون حلول أجلها سابقا لشهر مارس سنة ١٩١٥ .

المادة الثامنة

تتألف لجنة من الخواجات : ب. اوجستينو و ج. بالى و س. ر. پ. كارفر و ا. دلتا و ب. هورنسى و م. سينادينو تحت رئاسة المستر كنج لويس وعلى هذه اللجنة أن تدرس وأن تعرض على الحكومة التعديلات التى ترى وجوب ادخالها على النظام الحالى لبورصة البضائع بالاسكندرية .

وجميع أعضاء هذه اللجنة بما فيهم الرئيس يجوز أيضا اذا دعت الحال تغييرهم أو ابدالهم بقرار من ناظر المالية .

تحريرا بالقاهرة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤

يوسف وهبه

(ترجمة)

مديرية الغربية

قرار

باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر السنطة (*)

وكيل مديرية الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو ٢٠ سنة ١٩١٤ وقرار اللجنة الصحية لمركز السنطة ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هو آت :

١ — يُمنع داخل حدود بندر السنطة وكذا خارج حدوده على مسافة خمسمائة متر فوق تيار المياه وتحت أخذ المياه من ترعة بحر شين سواء للشرب أو الاستعمال المنزل إلا من النقط الآتية :

من الشاطئ الغربي من التربة المذكورة :

(أ) من الموردة الكائنة أمام وابلور المنشاوى والمساكن المجاورة له

على مسافة ٣٧٥ مترا من قنطرة السنطة .

(ب) من الموردة الكائنة أمام لمنفذ المجاور لمنزل حضرة مأمور السنطة

على مسافة ١١٢ مترا قبل قنطرة السنطة .

(ح) الموردة الكائنة أمام المساكن بحرى السكة الحديد على مسافة

٢٠ مترا تحت التيار لقنطرة السنطة .

من الشاطئ الشرق لبحر شين :

(د) الموردة الكائنة أمام منزل الست المنشاوية على مسافة ١١٠ مترا

تحت التيار لقنطرة السنطة .

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية والاستحمام وسقي المواشي في أى مكان من بحر شبين يقع داخل حدود النقط المعينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب - أو على مسافة تقل عن مائة متر فوق التيار بالنسبة للنقطة الأولى (أ) أو ٥٠ متراً تحت التيار بالنسبة للنقطة الثالثة (ج) على شاطئ بحر شبين المذكور .

٣ - ممنوع رسو المراكب في أى مكان من بحر شبين يقع داخل حدود النقطة المعينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب أو على مسافة مائة متر فوق التيار بالنسبة للنقطة الأولى (أ) أو ٥٠ متراً تحت التيار بالنسبة للنقطة الثالثة (ج) على شاطئ بحر شبين .

٤ - ممنوع إلقاء القاذورات أو الكأسة أو الماء القذر على ضفتى بحر شبين أو تلويثهما بأية طريقة في المسافات الواقعة داخل حدود بندر السنطة أو على مسافة خمسمائة متر خارج حدوده .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .

عبد الحليم ناشد

تحريراً في ٢٠ يولييه سنة ١٩١٤

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار

بإعلان لائحة التنظيم واستعمال الأفراد للطرق العمومية على جزء من شارع ساحل طهطا ببندر طهطا « بمديرية جرجا » (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
الخاص بمصلحة التنظيم وعلى القرارات الوزارية الصادرة من نظارة الأشغال
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ وبعد الاطلاع على القرار
الوزارى الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بشأن تتبع مصالح التنظيم بالجهات
لنظارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ لائحة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المذكورة
فى الجهات ؛

وبعد الاطلاع على رأى اللجنة الاستشارية للقومسيونات والمجالس المحلية
الصادر بتاريخ ٣١ يوليه سنة ١٩١٤ باعتماد سريان لائحة التنظيم واستعمال الأفراد
للطرق العمومية على جزء من شارع ساحل طهطا ببندر طهطا فى المسافة المحصورة
بين المحطة وسكة الشيخ زين الدين ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ وج ٣٦٣٧ .

قررنا ما هوآت :

أولاً - تسرى أحكام لائحة التنظيم على جزء من الطريق المعروف بساحل طهطا ببندر طهطا في المسافة المحصورة بين المحطة وسكة الشيخ زين الدين .

ثانياً - تسرى أيضا على الجزء المذكور أحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المختصة باستعمال الأفراد للطرق العمومية .

ثالثاً - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ حسين رشدي

نظارة الداخلية

قرار

بمخذف صنف الملع من جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولى (*)

نأظر الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤
 سنة ١٩١٤ انلأص بوضع الءة الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولى ؛

وعلى الجدول المرفق بهذا القانون بيان هذه الأصناف ؛
 وبناء على اقترح لجنة التموين المشكلة بموجب قرار مجلس النظرالصادر بتاريخ
 ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

أولا - يُمخذف من جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولى المرفق
 بالقانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤ صنف الملع .

ثانيا - على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله بمجرد
 نشره فى الجريدة الرسمية ؛

تحريرا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ (١٢ محرم سنة ١٣٣٣)

حسين رشدى

مديرية الغربية

قرار

باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر بلطيم البرلس (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١١ مايو ١٩١٤ سبتمبر
سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية لمركز البرلس ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هوأت :

- ١ - يُمنع داخل حدود بندر بلطيم البرلس وعلى مسافة ٥٠٠ متر فوق تيار المياه وتحت من هذه الحدود أخذ المياه من ترعة بحر تيره سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى إلا من المسافة المنحصرة بين نقطتين كائنة احدهما فى نهاية زمام بلطيم البرلس والاخرى مسقاة عمر العتملى و ابراهيم عياد .
- ٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية والاستحمام وسقى المواشى داخل حدود المسافة المعينة بالمادة الأولى لأجل أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى أو فى أى نقطة تقل عن ٥٠ متر تحت تيار المياه أو مائة متر فوق تيار المياه من هذه الحدود .
- ٣ - ممنوع رسو المراكب داخل حدود المسافة المعينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب أو فى أى نقطة تقل عن مائة متر تحت تيار المياه أو مائة ونمسين متر فوق تيار المياه من هذه الحدود .

- ٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكاسية والماء القذر على ضفتى ترعة بحر تيره أو تلويشهما بأية طريقة أخرى داخل حدود بندر بلطيم البرلس أو على مسافة خمسمائة متر خارج حدوده فوق تيار الماء وتحتته .
- ٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .
- ٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

ابراهيم فتحى

١١ سبتمبر سنة ١٩١٤

نظارة الداخلية

قرار

بشأن مصاريف العلاج بمستشفى الكلب (*)

ناظر الداخلية

بناء على ما عرضه المدير العام لمصلحة الصحة العمومية ؛

١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٤

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

تكون مصاريف العلاج بمستشفى الكلب التابع للحكومة كما يأتي :

- ١ عن كل مريض لا تزيد مدة علاجه عن أسبوع واحد .
 - ٢ » » » » » أسبوعين .
 - ٣ » » » تزيد مدة علاجه عن أسبوعين .
- ويعالج الفقراء في هذا المستشفى مجاناً .

المادة الثانية

ألغى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٠٦ م

صدر بالقاهرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

حسين رشدي

(ترجمة)

نظارتنا الداخلية والأشغال العمومية

قرار خاص بلائحة الترام بمدينة القاهرة (٣)

ناظرا الداخلية والأشغال العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارتى الداخلية والأشغال العمومية
 فى ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠ الخاص بلائحة الترام بمدينة القاهرة ؛
 ومن حيث انه وقع فى النص العربى من القرار المشار اليه بعد أغلاط تتضح
 من مقارنة النص المذكور بالنص الفرنسى ؛
 قررا ما هو آت :

- ١ - يكون نص المادة السابعة عشرة من القرار المشار اليه بعاليه كالآتى :
 "من يخالف هذه اللائحة يعاقب بغرامة من عشرة قروش الى مائة
 قرش وتسرى أحكام الأمر العالى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢
 (المختص بالصلح فى المخانات) على المخالفات المذكورة فى هذه اللائحة .
 وكل راكب يخالف شيئا من أحكام الباب الأول يجوز الاكتفاء بطرده
 من قطار الترام وعلى البوليس اذا استنجد به رئيس القطار أن يساعده
 فى ذلك .
 وعدا طلب المحاكمة عن المخافة فالمصلحة أيضا أن تقيم الدعوى على
 الشركة اذا اقتضت الحال بحسب أحكام المادة التاسعة عشرة من عقدا لامتياز"
 ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا بالقاهرة فى ٢٠ محرم سنة ١٣٣٣ (٨ ديسمبر سنة ١٩١٤)

ناظر الاشغال العمومية

ناظر الداخلية

اسماعيل سرى

حسين رشدى

مديرية قنا

قرار

بشأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب ببنذر الأقصر (*)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب ،
ونظرا لحصول اصابات تشبه فيها بداء الكلب ببنذر الأقصر ،

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية ببنذر الأقصر يجب أن تكون مكساة أو مقودة بزمام .

وفي كلتا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفحة من معدن عليها اسم صاحبه ومحل مسكنه .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ما

ابراهيم حليم

قنا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٤

اعلان برضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى (*)

١٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وُضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها ما

القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

(ترجمة)

(*) الوقائع المصرية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٨١٣ .

اعلان بنجاح سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية (*)

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالتة خلعه عن منصب الخديوية وقد عُرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على قبله ما

القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

(ترجمة)

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٨١٥ .

ترجمة

التبليغ الوارد الى الحضرة السلطانية من قبل الحكومة البريطانية (*)

يا صاحب السمو

كلفى جناب ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التي سببت نشوب الحرب بين جلالتيه وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير في مركز مصر .

١٩ ديسمبر
سنة ١٩١٤

كان في الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن بآله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح في تركيا ومقتنع بأن الحرب التي دخل فيها جلالتيه لاتمس مصالح تركيا في شئ ومرتاح لما صرح به جلالتيه وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح لا في مصر ولا في سواها . وأما الحزب الآخر فشرذمة جنسيتين أفاقيين لاضير لهم أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالتيه معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جزوه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية . أما جلالتيه وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم يأملون أن تغلب التصامح الرشيدة على هذا الحزب . لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بنشله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الأسطول التركي بقيادة ضباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة .

ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى أعداء جلالتيه منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا .

وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت الى جلالتيه .

(*) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ووجه ٣٨١٧ .

ولما كان قد سبق لحكومة جلالتة انها أعلنت بلسان قائمجيوش جلالتة في بلاد مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحررها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تنحها الحكومة العثمانية .

فحكومة جلالة الملك تعتبر دعيمة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي آلت اليها بالصفة المذكورة وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية . ولذا رأت حكومة جلالتة أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التي عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية لإعلاننا صريحاً وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام ورائي يقرر فيما بعد .

بناء عليه قد كلفني حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتمكم قد رُؤي في سموكم أكثر الأمراء من سلالة محمد علي أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب "سلطان مصر" . وإني مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسؤولية في دفع أي تعدي على الأراضي التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وقد قوضت إلى حكومة جلالتة أن أصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق في أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التي كانت موضوعة بمقتضى القرارات العثمانية لعدد جيش سموكم ولحق الذي لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين .

أما فيما يخص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالتة أن المسؤولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المخبرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالتة في مصر .

وقد سبق لحكومة جلالتة أنها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ولكن من رأى حكومة جلالتة أن يؤجل النظر في تعديل هذه المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

وفيا يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم أن حكومة جلالتة طبقا لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الحد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في ضمان الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وإثناء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقي السياسي . وفي عزم حكومة جلالتة المحافظة على هذه التقاليد بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي .

وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالتة على اختلاف مذاهبهم . ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم أن تحرير حكومة جلالتة لمصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة لم يكن ناتجاً عن أى عدا للخلافة فان تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والاستانة .

وإن تأييد الهياكل النظامية الاسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ولسموكم أن تعتمدوا في اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة البريطانية . وعلى أن أزيد على ما تقدمت أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على إخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالتة المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد وبمنع كل عون للعدو .

وانى أتمنى هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجل تعظياتي ما

ملن شيتهم

تحريراً في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

الأمر الكريم السلطاني

الصادر لصاحب العتوفة حسين رشدي باشا

بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) (*)

عزيرى رشدي باشا

ان الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلق الأريكة الخديوية .

وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعت بصورتها إليكم لنشرها على الأمة المصرية ، موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الاخلاص نحو بلادنا لكي نرتقي عرش الخديوية المصرية بلقب "السلطان" وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد على طبقاً لنظام يقرر فيما بعد .

وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا ان يكون الإخلاص إلى الراحة من عناء الاعمال مطمح أنظارنا ، إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وبقا على خدمة الوطن العزيز .

هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجناتنا المحيد محمد على الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالاته .

(*) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٨١٨ .

وبما نُطَرِّقُنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسنية والمعنوية لجميع أهاليه ، مواضلين خطة الإصلاحات التي بُدئ العمل فيها . لذلك ستكون همّة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر ، وسيكون من أكبر ما نُعْنَى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد .

أما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانيتنا أن نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية .

ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا . وإننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا إلى غاية واحدة .

وإننا نلتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعاضيدنا في العمل الذي أمامنا .

ولو ثوقنا بكآل خبرتكم وبما تحلّيتُم به من الصفات العالية واعتمادا على وطنيتكم نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا ، وتدعواكم بناء على ذلك إلى تولي رئاسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة تختارون أعضائها لمعاونتكم وتعرضون أسمائهم على تصديقنا العالي .

ونسأل الحق جلّت قدرته أن يبارك لنا جميعا فيما نبغيه من نفع الوطن
ونبذلهم

حسين كامل

جواب

صاحب العطفة حسين رشدي باشا (*)

مولاي

أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامي إذ تفضلتم عليّ بأمركم الكريم الذي فوضتم به إليّ تأليف هيئة الوزارة .

١٩ ديسمبر
سنة ١٩١٤

نعم اني كنت وكلاء عن ولي الأمر السابق ، ولكنني مصري قبل كل شيء . وبصفتي مصرياً قد رأيت من المفروض عليّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية في أن أكون نافعا لبلادي ، فتغلّبت مصلحة الوطن السامية التي كانت رائدي في كل أعمال علي جميع ماعداها من الاعتبارات الشخصية .

لهذا فاني أقبل المهمة التي تفضّلت عظمتم السلطانية بتفويضها إليّ . ولما كان زملائي بالأمس الموجودون الآن بمصر متشرّين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدّون للاستمرار على معاوتهم لي ، فاني أشرف بأن أعرض على تصديق عظمتم السلطانية وفق هذا مشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة .

وانني بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية

العبد الخاضع المطيع المخلص
حسين رشدي

تحريرا في ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

(*) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وجه ٣٨١٩ .

نظارة الداخلية

قرار

بشأن تعديل لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من اللائحة الصادرة في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ المرققة بالأمر العالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة الرقم ١١ يونيه سنة ١٩٠٥ بامضافة فقرة الى المادة الأولى من اللائحة المشار اليها أعلاه ؛

وبعد موافقة الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

الفقرة الاخيرة المضافة الى المادة الأولى من اللائحة المشار اليها أعلاه بمقتضى القرار الصادر في ١١ يونيه سنة ١٩٠٥ تلغى وتستبدل بالفقرة الآتية :

”أما فيما يختص بالمحلات الكائنة في دائرة مدينة الاسكندرية ماعدا المحلات المقلقة والخطرة التي من القسم الأول فيجوز لناظر الداخلية أن يخول مدير عموم المجلس البلدى سلطة إعطاء الرخص عنها بالطريقة التي يرى موافقة وضعها وأن يقرر الاشتراطات والاجراءات اللازمة لذلك ضمن حدود الأمر العالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ وحدود هذه اللائحة “ .

المادة الثانية

يلغى القرار المشار اليه قبل الرقم ١١ يونه سنة ١٩٠٥ .

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

القاهرة في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حسين رشدي

وزارة الحقانية

قرار وزارى

بتشكيل لجنة لأخذ رأيها فى انتخاب اللاتمين لتولى وظيفة القضاء الشرعى (*)

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة
سنة ١٩١٤ ٢١ ديسمبر
بالقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ وبالقانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٤ ٦

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

تُشكل بوزارة الحقانية لجنة مؤلفة من وزير الحقانية أو من ينوب عنه ومن
شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ورئيس المحكمة العليا الشرعية وأحد
مفتشى المحاكم الشرعية وتتعقد برئاسة وزير الحقانية أو من ينوب عنه .

المادة الثانية

يؤخذ رأى هذه اللجنة فى انتخاب الأشخاص اللاتمين لتولى وظيفة القضاء
بالمحاكم الشرعية .

المادة الثالثة

تجتمع اللجنة بناء على طلب وزير الحقانية أو من ينوب عنه ويكون تشكيلها
قانونيا اذا اجتمع اثنان من أعضائها على الأقل .

المادة الرابعة

يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية ٦

القاهرة فى ٤ صفر سنة ١٣٣٣ (٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤) (ثروت)

محافظة مصر

قرار

بشأن الانارة بجبهتي روض الفرج وعش فاطمة رمضان التابعتين لقسم شبها (*)

محافظ مصر

قرار ما هوأت :

١ - سكان جبهتي روض الفرج وعش فاطمة رمضان التابعتين لقسم شبها
منزودون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم .
٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

ويجب إثارة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر
ما عدا الليالي المقمرة أى من يوم ١٢ الى يوم ١٨ من كل شهر من
الشهور العربية .

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منازل أو ثلاثة لغاية أربعة
منازل أو مخازن متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط
حصول اتفاق كتابي فيما بينهم .

٢ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز
٢٥ قرشا .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ على ذوالفقار

مديرية قنا

قرار

بيوت العاهرات بفروشوط (مركز نجع حمادى) - سرعان اللائحة
وتعيين الأخطاط (*)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٢٧ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ
١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤
١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

- ١ - يصير تنفيذ لائحة بيوت العاهرات على ناحية فرشوط (مركز نجع حمادى) .
- ٢ - تخصص الجهة المبينة بعد لبيوت العاهرات بناحية فرشوط :
خط شاهين الواقع قبلى شرقى سكن ناحية فرشوط ومنفصل عنه
بشارع المصرانى .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام ما

تحريرا بقنا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ (٢٤ محرم سنة ١٣٣٣)

ابراهيم حليم

مديرية الغربية

قرار

باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر فوة (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمركز فوة ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هو آت :

١ - يمنع داخل حدود بندر فوة وكلما على مسافة خمسمائة متر فوق تيار المياه
وتحتة خارجا عن هذه الحدود أخذ المياه من النيل أو من ترعة القضاية
سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى إلا من النقط الآتية :

(١) من النيل بالمدة من ١٦ أغسطس لغاية ١٥ مارس من كل سنة :

(أ) من الموردة الكائنة بين موردة سيدي موسى وموردة

الشيخ شعبان .

(ب) من الموردة الكائنة بين موردة أبوالمكارم والمركز القديم .

(٢) من ترعة القضاية في المدة من ١٦ مارس لغاية ١٥ أغسطس

من كل سنة :

من الموردة الكائنة على مسافة ٥٠ مترا تحت تيار الماء من عنطرة

فوة لغاية الشيخ ريان .

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام وسقى المواشى فى النيل أو ترعة القضاة أثناء المدة المحددة لأخذ مياه الشرب من كل منهما فى أى مكان يقع على مسافة تقل عن ٥٠ مترا تحت التيار أو ١٠٠ متر فوق التيار فى أى نقطة من النقط المعينة فى المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ - ممنوع رسو المراكب فى النيل أو ترعة القضاة أثناء المدة المعينة لأخذ مياه الشرب من كل منهما فى أى مكان يقع على مسافة تقل عن مائة متر تحت التيار أو ١٥٠ مترا فوق التيار من أى نقطة من النقط المعينة فى المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكأسة أو إلقاء الماء القذر على ضفتى النيل أو ترعة القضاة أو تلويثها بأية طريقة أخرى داخل حدود بندر قوة أو على مسافة ٥٠٠ متر خارجا عنها فوق التيار وتحتة .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٢

ابراهيم فتحى

٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤

مديرية الغربية

قرار

باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر شرين (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمركز شرين ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - يمنع داخل حدود بندر شرين وكذا على مسافة خمسمائة متر فوق تيار
المياه وتحتته خارجا عن هذه الحدود أخذ المياه من النيل أو من ترعة
شرين سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى إلا من النقط الآتية :
(أ) من النيل بالمدة من أول أغسطس لآخر مارس من كل سنة :
(١) من الموردة الكائنة أمام منزل محمد النجار .
(٢) من الموردة الكائنة على مسافة مائة وخمسين مترا تحت التيار
من مقياس النيل .
(ب) من ترعة شرين بالمدة من أول أبريل لغاية آخر يوليو من كل سنة :
من الموردة الكائنة في الجهة القبيلة من كوبرى شرين أمام
منزل قان السكة الحديد .

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ وجه ٣٩٢٦ .

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام وسقي المواشي في النيل أو ترعة شرين أثناء المدة المحددة لأخذ مياه الشرب من كل منهما في أى مكان يقع على مسافة تقل عن ٥٠ متراً تحت التيار أو مائة متر فوق التيار من أى نقطة من النقاط المعينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ - ممنوع رسو المراكب في النيل أو ترعة شرين أثناء المدة المعينة لأخذ مياه الشرب من كل منهما في أى مكان يقع على مسافة تقل عن مائة متر تحت التيار أو ١٥٠ متراً فوق التيار من أى نقطة من النقاط المعينة في المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكثاسه أو إلقاء الماء القذر على ضفتي النيل أو ترعة شرين أو تلويثهما بأيّة طريقة أخرى داخل حدود بندر شرين أو على مسافة خمسمائة متر خارجاً عنها فوق التيار وتحتّه .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٢١

ابراهيم فتحى

٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤

رياسة مجلس الوزراء

قرار

بالترخيص بتصدير زيت القطن والطاطم (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛
وبعد الاطلاع على الراى الذى أبدته لجنة التموين ؛
فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ١٢ صفر سنة ١٣٣٣ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

القرار الاقنى :

لا يسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه على زيت القطن ولا الطاطم
اللذين يجوز من الآن فصاعدا تصديرهما بلا شرط ولا قيد ما

تحريرا بالقاهرة فى ١٢ صفر سنة ١٣٣٣ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ (ملحق « وجه ٣ ») .

وزارة الداخلية

قرار

بتعديل في دوائر الاختصاص الإداري بمديرية قنا ومحافظة السويس (*)

وزير الداخلية

بعد الاتفاق مع وزارة المالية وبعد أخذ رأى مجلس مديرية قنا ؛

٢٩ ديسمبر
سنة ١٩١٤

قررها هوأت :

- ١ - تُفصل مأمورية القصير (التي تشمل دائرة اختصاصها مدينة القصير عن مديرية قنا وتلحق بمحافظة السويس وتسمى (قسم القصير) .
- ٢ - على مديرية قنا ومحافظة السويس تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٥ م

تحريرا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٤ يناير سنة ١٩١٥ وجه ١٧ .

محافظة مصر

قرار

المحلات العمومية بمدينة القاهرة — تعديل جدول الأخطاط الأورباوية (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤ ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩١٤ بشأن المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط الأورباوية وعلى القرارات المعتلة والمكحلة له ؛

قرر ما هو آت :

١ — يُحذف من جدول الأخطاط الأورباوية المبينة بالمادة الأولى من
القرار المشار اليه قبل الشارح المذكور بعد :

قسم الموسيقى

(شارع الضبطية)

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

تحريرا بالقاهرة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ (٥ صفر سنة ١٣٣٣)

على ذوالفقار

(*) الوقائع المصرية في ٤ يناير سنة ١٩١٥ وجه ١٧ .

محافظة مصر

قرار

المحلات العمومية بمدينة القاهرة — تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط
لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤
بشأن المحلات العمومية ؛ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٤

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة وعلى القرارات الممثلة
والمكلمة له ؛

قرر ما هو آت :

١ — يُضاف الى جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة
للتجارة المبينة بالمادة الأولى من القرار المشار اليه قبل الشارح
المبين بعد :

قسم الموسيقى

(شارع الضبطية)

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام ما
تحريرا بالقاهرة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ (٥ صفر سنة ١٣٣٣)
على ذو الفقار

(*) الوقائع المصرية في ٤ يناير سنة ١٩١٥ وجه ١٧ .

مديرية الدقهلية

قرار

بشأن لائحة الدراجات ببندر ميت غمر (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهل والمادة ٣٤٠ ١٤ ديسمبر
سنة ١٩١٤ من قانون العقوبات المختلط ؛

وبعد تصديق محكمة الاستئناف المختطة بجمعيتها العمومية في الجلسة المنعقدة
بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ طبقاً للذكرين الصادرين في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى ميت غمر بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

- ١ - كل دراجة معتة للسير ببندر ميت غمر يلزم أن يوضع في دليل ما كيتها
جرس أو بوق لتنبيه الماترين ويجب أن يكون لها فانوس يناد دائماً عند
غروب الشمس .
- ٢ - يجب على راكبي الدراجات أن يسيروا دائماً في الجهة اليمنى وأن يخففوا
من سيرهم في ملتقى الشوارع .
- ٣ - لا يجوز لراكبي الدراجات أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات
التي يكثر المرور فيها ولا أن يسابقوا فيها .
- ولا يجوز لهم أيضاً أن يسيروا على الماشى (التنورات) إلا حين دخولهم
في منازلهم .

(*) الوقائع المصرية في ٤ يناير سنة ١٩١٥ وجن ١٨ .

- ٤ — لا يجوز الركوب على الدراجة ولا التزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار .
 - ٥ — يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس لذلك .
 - ٦ — يعاقب المخالفون لنص هذه اللائحة بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش .
 - ٧ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما ما
- تحريرا بالمتصورة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ حافظ حسن

مديرية أسوان

قرار

بشأن بائى الجرائد ببندر أسوان (*)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢٩ أغسطس ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ بشأن بيع الجرائد وتوزيعها والطواف بها ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ في بندر أسوان .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ عن المدير : وكيل المديرية

محمد حمدى

(*) الوقائع المصرية في ٤ يناير سنة ١٩١٥ وجه ١٨ .

وزارة الداخلية

قرار

بالغاء السجن العمومي بنقطة المحاريق (*)

وزير الداخلية -

بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٠
بإنشاء سجن عمومي بنقطة المحاريق بالواحات الخارجة التابعة لمديرية أسبوط ؛
وحيث تقرّر إلغاء النقطة المذكورة لغاية ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؛

قررنا :

إلغاء السجن العمومي بنقطة المحاريق اعتبارا من ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ م

تحريرا في ١٤ صفر سنة ١٣٣٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤)

حسين رشدي

(*) الواقع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٣٥ .

مديرية البحيرة

قرار

عربات الركوب بالأجرة باتيأى البارود — التعريفة (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة
بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٩٤ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٤
بتحديد تعريفة ومواقف عربات الركوب بالأجرة بدمهور والمحمودية واتيأى البارود؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

١ — تُلغى تعريفة أجرة عربات الركوب المبهنة بالمادة الثانية من القرار
المشار اليه قبل فيما يختص باتيأى البارود وتستبدل بالتعريفة المينة بعد :

من اتيأى البارود الى ناحية :

طيم	طيم
١٢٠ نكلا العنب	٦٠ امليط
١٢٠ ظهر التساح	٥٠ شنديد
١٢٠ أرمانيا أو محلة عيد	٨٠ صفط خالد
٨٠ الشعيرة	٦٠ النقراش أو جعيف
١٠٠ اشليمة أو السوالم	١٠٠ كفرعوانه أو منية بنى منصور

(*) الوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٣٦ .

(٤) من اتياى البارود الى ناحية :

مليم	مليم
٨٠ العيون	١٠٠ شتت الأنعام
٥٠ كفر مساعد	١٥٠ التوفيقية
٣٠ برقاعة	١٠٠ زبيدة
١٠٠ صفت المملوك	٨٠ قليشان
١٣٠ جنبواى أو الروقة	٨٠ معين
١٥٠ تلبانة	٩٠ ابراك حمام
١٠٠ الدرملية أو كفر الحاجه أو الابراهيمية	١٢٠ قادوس أو العوامة
١٠٠ حوض فارس أو شبرا النونة	١٠٠ رمسيس أو كفر خليفة
٢٠٠ كوم حمادة	٩٠ جبارس
٣٠٠ شبراخيت	٧٠ دقدوقة
١٥٠ الدلتجات	١٠٠ البهى

عن كل توصيلة بالبندر ٣٠ مليا .

وفي حالة استعجار العربى ذهابا وإيابا مع انتظار ساعة يضاف الى الأجرة ثلثاها .

يدفع عن كل ساعة أو كسور الساعة بعد الساعة الأولى مبلغ ٣٠ مليا .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأسبوع ٤

محمد محمود

٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

مديرية أسيوط

قرار

عربات الركوب بالأجرة ببندر أسيوط — التعريف (*)

مدير أسيوط

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة
في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ ؛
٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٦ بتحديد
تعريف ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر أسيوط ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي ببندر أسيوط بجلسته المنعقدة في يوم
١٤ مارس سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

١ — تُلغى تعريفه أجر عربات الركوب ببندر أسيوط المينة بالمادة الأولى
من قرار المديرية المشار اليه قبل وتستبدل بالآتي :

بالمسافة

من	الى أو بالعكس	ذهاب	ذهاب وإياب
ميدان المحطة	المديرية	٣٠	٤٥
»	جنينة الخزان	٤٥	٦٥
»	شرق الخزان	٥٠	٨٠

(*) الوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٣٧ .

(تابع) بالمسافة

من	الى أو بالعكس	ذهاب	ذهاب وإياب
ميدان المحطة	الشيخ حمادة أو أى نقطة بالحراء ...	٣٥	٥٠
»	موردة كوك ...	٤٠	٧٠
»	القيسارية - الاسبتالية الأميرية - العدلية -		
»	المجاهدين ...	٣٥	٥٠
»	سوق المواشى أو آخر البلد من غرب أو من		
»	بحرى ...	٤٠	٦٠
»	الجبانة وسوق المواشى التابع للشركة ولأى		
»	نقطة بالجبانة من بحرى ...	٩٠	١٨٠
»	السطوحى ...	٨٠	١٥٠
المجنوب	أى نقطة من البلد غرب السكة الحديد...	٣٠	٤٥
»	المديرية ...	٤٠	٦٠
»	اسبتالية الرمد - المحكمة الأهلية الجديدة -		
»	جنينة الخزان - السجن - المدرسة الثانوية	٥٠	٨٠
»	السلخانة ...	٥٠	٨٠
»	موردة كوك - اسبتالية الرمد - الخزان ...	٥٠	٨٠
المديرية	الى أى نقطة ما بين اسبتالية الرمد والخزان	٣٠	٥٠
»	السلخانة ...	٦٠	١٠٠
»	الجبانة أو أى نقطة فيها من بحرى ...	١٠٠	٢٠٠
»	شرق الخزان ...	٥٠	٨٠
»	قشلاق الهجانة أو أى نقطة بالحراء...	٣٠	٥٠
أسيوط	جبانة الأقباط بدرنكة ...	٢٠٠	٣٠٠
»	أنوب ...	٣٠٠	٤٠٠

بالساعة

ليلا أى من الساعة ٩ مساء الى شروق الشمس	نهارا	
مليم	مليم	
١٠٠	٨٠	عن كل ساعة داخل البندر
٦٠	٥٠	» » نصف ساعة أو أقل داخل البندر ...
١٢٠	٩٠	» » ساعة خارج البندر... ..
—	٥٠٠	» » يوم باعتبار ١٢ ساعة

لا تحسب أجرة للانتظار مدة الربع ساعة الأولى انما يدفع مبلغ ١٠ مليات
زيادة عن كل ربع ساعة انتظار بعد الربع ساعة الأولى .

اذا شاء الراكب استئجار العرببة بالساعة فعليه اعلان العريجي بذلك مقدما .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ (٢٠ محرم سنة ١٣٣٣) أحمد كمال

مديرية الغربية

مجلس محلى كفر الشيخ

قرار بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية (*)

مدير الغربية ورئيس مجلس محلى كفر الشيخ

٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٤
بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩١٣ بتشكيل مجلس محلى كفر الشيخ (غربية) ؛

وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ والمصدق عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ نمرة ٦٩ ؛

قرر ما هوأت :

١ - تحصيل الأموال والرسوم البلدية بحسب التعمد الموقع عليه يكون عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لأحكام دكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة الرسمية ؛

تحريرا بكفر الشيخ فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ ابراهيم فتحى

(*) الوقائع المصرية فى ٩ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٥٦ .

مديرية المنوفية

قرار

بإنشاء الزرايب بمديرية المنوفية (*)

مدير المنوفية

٣١ ديسمبر
سنة ١٩١٤

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

أولاً — ممنوع منعاً كلياً إحداث زرايب من الأخشاب أو الأحطاب أو
البوص أو البناء فى الأراضى الزراعية إلا بتصريح خاص من
المديرية .

ثانياً — يجب على أصحاب الزرايب الموجودة الآن أن يخطرُوا المديرية عنها
فى ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

ثالثاً — كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشاً .
وفى حالة مخالفة أحكام المادة الأولى للقاضى أيضاً أن يأمر
بإزالة الزريبة وإذا تأخر المخالف عن إزالة الزريبة فيصير أزالتها بالطرق
الإدارية على نفقة المخالف .

رابعاً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام
شبين الكوم فى ١٤ صفر سنة ١٣٣٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤)

محمد عبد الرحيم صبرى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٧٦ .

وزارة الحقانية

قرار

بنقل محكمة خط قها الى القناطر الخيرية وتعديل في تحديد دوائر اختصاص
بعض محاكم أخطاط مديرية القليوبية (*)

نحن وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢
المختص بمحاكم الأخطاط ؛ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٤

وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاط بمديرية القليوبية وتحديد
دوائر اختصاصها ؛

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

مديرية القليوبية

مركز قليبوب

تستبدل محكمة خط قها بمحكمة خط بناحية القناطر الخيرية .

المادة الثانية

تعتل دوائر اختصاص محاكم أخطاط مديرية القليوبية المذكورة بعد
بحسب ما يأتي :

(*) الوقائع المصرية في ١١ يناير سنة ١٩١٥ (ملحق) .

تشمل دائرة اختصاص محكمة خط قلوب البلاد المدينة بالكشف المرفق بهذا عمرة ١

٢	»	»	القناطر الخيرية	»	»	»
٣	»	»	سند يمس	»	»	»
٤	»	»	شبين القناطر	»	»	»
٥	»	»	طوخ	»	»	»

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٥ م

تحريراً في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ (١٠ صفر سنة ١٣٣٣)

وزير الحفائفة

(ثروت)

مديرية القليوبية

مركز قليوب

كشف نمرة ١ - محكة خط قليوب :

قايوب	مسطرد	قاي
أبو الغيط	بيجام	كفر أبو جمعة
باسوس	منطاي	بلقس
دمهور شبرا	ميت حلقا	زاوية النجار
شبرا الخيمة	ميت نما	قلها
بهم	كوم اشفين	

كشف نمرة ٢ - محكة خط القناطر الخيرية :

القناطر الخيرية	زفينة شلقان	كفر عليم
شلقان وعزبتها	شبرا شهاب	الحزمانية
كفر الشرفا	كفر الحوالة	الأخميين
بهادة	البرادة	كفر سليم
كفر الحارث	صنافير	

كشف نمرة ٣ - محكة خط سنديس :

سنديس	الصباح	حلاية
سنديون	أجهور الصغرى	كفر السبيل
السد	» الكبرى	جزيرة النجدي
طنان	قونفيل	رمادة

مركز شيين القناطر

كشف نمرة ٤ - محكة خط شيين القناطر :

طحانوب	زقنية مشتول	شيبن القناطر
الكوم الأحمر	منية شيبن	كفر طحورية
أبوزعل	الشوبك	أبو حراز
منصورة شيبن	كفر الشوبك	القازم
كفر الدير	» شيبن وزاوية الشيخ ستد	كفر سليمان أنور
المصاوى	المريخ	» غنيان
كفر عبتان	كفر منلوه	تل بنى عيم

مركز طوخ

كشف نمرة ٥ - محكة خط طوخ :

كفر منصور	كفر حسن سعد	طوخ
السفائية	الجزاولة	مشهر
تامول	شبر هارس	كفر الحدادين
الحسانية	ترصا	» علوان
قهها	فرقشنة	» الجبال
سنهرة	كفر عابد	دندنة

مديرية أسوان

قرار

بشأن الجمالة ببندر أسوان « المواقف والتعريف » (*)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على المادتين ٦ و ٩ من لائحة الجمالة الصادر بها قرار المديرية
الرقم ٥ ابريل سنة ١٩٠٦ وعلى ملحق القرار المشار اليه الخاص بتعيين المواقف
وتحديد تعريف الجمالة ببندر أسوان ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلى ببندر أسوان بتاريخ ٢٧ يناير
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

١ - مواقف الجمالة ببندر أسوان الميمنة بالمحق قرار المديرية المشار اليه قبل
تلقى وتستبدل بالمواقف الآتية :
موقف قبل محطة الشلال .

» شرق الخزان .

» شرق الكاتراكت أوتيل .

» بجوار محطة أسوان بالنقطة التي يعينها البوليس .

» أمام جرائد أوتيل أسوان .

» أمام روهرموزر أوتيل .

(*) الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٢٨١ .

٢ - تعريفة الجمالة ببندر اسوان المينة بملحق قرار المديرية المشار اليه قبل

تلقى وتستبدل بالتعريفة الآتية :

ذهابا	ذهابا	
مليم	مليم	
١٨٠	١٠٠	من أسوان الى محطة الشلال
١٠٠	٨٠	» الى الخزان
١٠٠	٨٠	» الى كامب نوفل
١٠٠	—	» الى مترل روتشلد
١٨٠	—	» الى الحمام وتمثال رعمسيس
—	٤٠	» الى محل السباق

عن كل توصيله بالبندر ٤٠ مليا .

» ربع ساعة انتظار ١٥ مليا .

عن اليوم الواحد ٣٥٠ مليا .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ محمد علي

مديرية أسوان

قرار

بشأن عربات الركوب بالأجرة ببندر أسوان « المواقف والتعريفة » (*)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه
سنة ١٩١٤ المعلقة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو
سنة ١٩٠١ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠
بشأن مواقف وتعريفة أجرة عربات الركوب ببندر أسوان ؛

وبعد الاطلاع على قرار قوميون على بندر أسوان بتاريخ ٢٧ يناير
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

١ - تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر أسوان كالآتي :

- موقف بجوار الخزان شرق نقطة البوليس .
- » شرق لوكنده الكاتراكت .
- » بجوار محطة أسوان بالنقطة التي يسكنها البوليس .
- » أمام جرائد أوتيل أسوان .
- » امام روهه موزر أوتيل .

(*) الواقع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٨٢ .

٢ - تكون تعريفه عربات الركوب بالأجرة بيندر أسوان كالاتى :

ذهابا وإيابا	ذهابا	من أسوان الى الخزان
٣٥٠	٢٠٠
٢٠٠	١٥٠ الى كامب نوفلد
١٠٠	٦٠ الى محل السباق
—	٥٠ الى محل مرد (أسوان كامب)

عن كل توصيله بالبندر ٣٠ مليا .

عن يوم بأكله بحرية بمحصنين ٨٠٠ مليم .

» » » بمحصان واحد ٥٠٠ مليم .

عن كل ربح ساعة أو أقل ٢٠ مليا .

٣ - يلغى قرار المديرية المشار اليه قبل الرقم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠ .

٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

محمد على

١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤

مديرية أسوان

قرار

بشأن الحجرة ببندر أسوان « المواقف والتعريف » (٣)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على المادتين ٧ و ١٢ من لائحة الحجرة الصادرة بها قرار المديرية
الرقم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ في بندرى أسوان وادفو ؛
ويعد الاطلاع على قرار قوميون على بندر أسوان بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٤

قرر ما هوأت :

١ - مواقف الحجرة ببندر أسوان المبينة بالمادة ٧ من القرار المشار اليه قبل
تلقى وتستبدل بالمواقف الآتية :

- موقف قبل محطة الشلال .
- » شرق الخزان .
- » شرق لوكنة الكاتراكت .
- » بجوار محطة أسوان بالنقطة التي يعينها البوايس .
- » أمام جراد أوتيل بأسوان .
- » أمام روهرموزر أوتيل .

(٣) الواقع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٨٢ .

٢ - تعريفة الحجارة بيندر أسوان المينة بالمادة ١٢ من القرار المشار اليه قبل تلغى وتستبدل بالتعريفة الآتية :

بالمسافة :

ذهابا وإيابا مليم	ذهابا مليم	
٨٠	—	من أسوان الى دير الأقباط بالبر الغربي
١٠٠	٦٠	» الى الشلال
٨٠	٥٠	» الى الخزان
٨٠	٥٠	» الى كامب نوفل
٨٠	—	» الى منزل روتشلس
١٠٠	—	» الى الحمام وتمثال رعمسيس
—	٤٠	» الى الجزيرة
—	٢٠	» الى محل السباق

عن كل توصيلة بالبندر ١٠ مليات .

بالساعة :

عن كل نصف ساعة انتظار ١٠ مليات .

» ساعة انتظار ١٥ مليا .

عن يوم بأكمله ١٨٠ مليا .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

محمد علي

١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤

مديرية المنوفية

لعدم استيفاء القرار الصادر من مديرية المنوفية في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤
والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد نمرة ١٣١ بتاريخ ٥ أكتوبر
سنة ١٩١٤ قد صار إعادة نشره هنا

قرار

بيوت العاهرات بندير شين الكوم — إعادة سريان اللائحة (*)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بسريان
لائحة بيوت العاهرات في البلاد الميمنة فيه ؛
سنة ١٩١٤

وبعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات المؤرخة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية المؤرخ ٦ يولييه سنة ١٩٠٨ بإيقاف سريان
اللائحة المذكورة في بندير شين الكوم ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

أولاً — يعاد سريان لائحة بيوت العاهرات بندير شين الكوم .

(*) الوقائع المصرية في ١٣ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٩٢ .

ثانياً — تخصص النقطة المينة بعد ليوت العاهرات بنندر شين الكوم
النقطة الكائنة قبلى غربى سكن البندر وحدودها كما يأتى :

(الحد البحرى) ورثة النحاس ملك الشيخ على النحاس والاراضى
الزراعية ملك الحاج محمود أبو عامر .

(الحد الشرقى) شارع الترب القديمة .

(الحد الغربى) نهاية ميل جسر السكة الحديد الاميرية .

(الحد القبلى) وابور طحين مطرا ابراهيم لطف الله وشركاه وملك
أحمد عرب وآخريين والطريق الموصل للنفق
القبل الموصل للجبانة .

ثالثاً — يلغى القرار المشار اليه الصادر من المديرية فى ٦ يوليه سنة ١٩٠٨ .

رابعاً — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ (٩ صفر سنة ١٣٣٣)

محمد عبد الرحيم صبرى



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0509597